رئاسة مجلس الوزراء
هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
ENRRA
Egyptian Nuclear & Radiological Regulatory Authority

مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

موضوع العدد:

تصحيح المفاهيم المغلوطة

العدد ٨- يناير ٢٠٢٦م

المجلة تصدر عن

إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي

تدقيق لغوي : د. جمال أبو جبل

مدرس بكلية الإعلام - جامعة الأزهر

مدقق لغوي لمجلة البحوث الإعلامية

تصميم العدد: د. محمد كامل

مدرس بكلية الإعلام - جامعة الأزهر

تصميم الغلاف:

د. أمنية عزام

أخصائية فنون بقطاع الفنون التشكيلية - وزارة الثقافة

تصوير:

أ. حنين ناجي

ENRRA

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

للتعليقات والمقترحات

PRIC@enrra.org

محتوى

٦ تعيين وتكريم

٨ هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في سطور

٩ كلمة رئيس الهيئة
د/ هاني خضر
رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

١٠ كلمة رئيس التحرير
أ/ محمود جودة
رئيس التحرير

١٢ الوعي الدستوري ـ قراءة قضائية بشأن صلاحية تفسير الدستور وحدودها
المستشار/ بولس فهمي إسكندر
رئيس المحكمة الدستورية العليا

١٩ فريضة التصحيح: دور الأوقاف في تصحيح المفاهيم
أ.د/ أسامة الأزهري
وزير الأوقاف

٢٣ الثقافة المصرية.. خط الدفاع الأول عن الوعي وبناء الإنسان ومواجهة المفاهيم المغلوطة
د/ أحمد فؤاد هنو
وزير الثقافة

٢٦ جهود وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي في تصحيح المفاهيم المغلوطة وتعزيز التوعية السياسية
المستشار/ محمود فوزي
وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي

٢٨ جهود دار الإفتاء المصريَّة في تصحيح المفاهيم المغلوطة
أ.د/ نظير محمد عياد
مفتي جمهورية مصر العربية

٣٣ المواجهة
المهندس/ عبد الصادق الشوربجي
رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

٣٤ جهود هيئة الأرصاد الجوية في تصحيح المفاهيم المغلوطة لتحقيق التنمية المستدامة
لواء جوي/ هشام حسن طاحون
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد الجوية

٣٨ جهود القومي للطفولة والأمومة لتعزيز ثقافة حماية الطفل ونشر المفاهيم الصحيحة
د/ سحر السنباطي
رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة

٤٠ مراكز الفكر والاتصال الحكومي.. من دعم القرار إلى إدارة الوعي والحوار المجتمعي
د/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ـــــــات العدد

الدور الاستراتيجي للأكاديمية الوطنية للتدريب في مواجهة تحديات الوعي في العصر الرقمي
د/ سلافة جويلي
المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب
٤٤

اللجنة العليا للمصالحات بالأزهر الشريف ودورها في تصحيح المفاهيم المغلوطة
أ.د/ عباس شومان
الأمين العام لهيئة كبار العلماء
رئيس اللجنة العليا للمصالحات بالأزهر الشريف
٥٠

جهود مجمع البحوث الإسلامية في مواجهة الفكر المتطرف
أ.د/ محمد عبد الدايم الجندي
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف
٥٤

دور بيت العائلة المصرية في تصحيح المفاهيم المغلوطة
أ.د/ مصطفى عبد الغني
الأمين العام لبيت العائلة المصرية
٥٩

دور المجلس الأعلى للآثار في تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الآثار المصرية
د/ محمد إسماعيل خالد
الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار
٦١

أكاديمية الفنون المصرية والمفهوم الجوهري للفن
أ.د. غادة جُبارة
رئيس أكاديمية الفنون
وكيل نقابة المهن السينمائية
٦٥

دور الإعلام في تصحيح المفاهيم المغلوطة
أ.د. ثريا أحمد البدوي
عضو مجلس النواب – العميد السابق لكلية الإعلام جامعة القاهرة
٦٨

«الأهرام».. وتصحيح المفاهيم
أ/ ماجد منير
رئيس تحرير الأهرام
٧٠

ذاكرتنا وتصحيح المفاهيم المغلوطة
د. شهيرة خليل
رئيس تحرير مجلة سمير
٧٢

مبادرة «لغة الإعلام» لتصويب المفاهيم المغلوطة عن الأخطاء الشائعة لُغويًا
د. خالد عاشور
مذيع التليفزيون، عضو اتحاد الكُتّاب
٧٦

تصحيح المفاهيم المغلوطة حول الأنشطة النووية والإشعاعية..
د/ هاني خضر
رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
٧٧

نحو ثقافة أمان جيدة
المهندس/ أشرف كمون
رئيس إدارة التفتيش والإلزام
قطاع أمان المنشآت النووية بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية
٧٩

أخبار هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
٨٧

أخبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٠١

لأربع سنوات.. "خضر" رئيسًا للهيئة و"شحاتة" نائبًا

د/ هاني خضر (رئيس الهيئة)

د/ محمود جاد (نائب رئيس الهيئة)

أصدر الدكتور مهندس مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، القرار رقم ٣٥٣٩ لسنة ٢٠٢٥، بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٢٥، بتعيين الدكتور هاني إبراهيم خضر، رئيسًا لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، والدكتور محمود جاد شحاتة، نائبًا لرئيس الهيئة، لمدة أربع سنوات لكلٍ منهما.

بدأ الدكتور هاني خضر حياته المهنية في مجال الضمانات النووية والأمن النووي منذ عام ٢٠٠٦ بهيئة الطاقة الذرية، حيث عمل مفتشًا بالنظام المصري للمحاسبة والتحكم في المواد النووية في الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢، إلى أن التحق بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية عام ٢٠١٢.

وقد ترقَّى سيادته في عديد من المناصب داخل الهيئة؛ فعمل مُشرفًا على النظام المصري للمحاسبة والتحكم في المواد النووية عام ٢٠١٤، وشغل منصب المشرف على قطاع الضمانات النووية والأمن النووي منذ ٢٠١٧، وشغل منصب رئيس إدارة الضمانات النووية بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية منذ عام ٢٠٢٠، كما حصل سيادته على درجة أستاذ مساعد في القياسات النووية عام ٢٠٢٠.

وجدير بالذكر أن الدكتور هاني خضر حاصل على بكالوريوس علوم الفيزياء من كلية العلوم جامعة عين شمس، كما حصل في ٢٠١٤ على درجة الدكتوراه في فلسفة علوم الفيزياء النووية.

في السياق ذاته، شغل الدكتور محمود جاد شحاتة، منصب رئيس إدارة الأمن النووي بقطاع الضمانات النووية والأمن النووي في الهيئة عام ٢٠٢٠، كما شغل عضوية المجموعة الاستشارية للأمن النووي، التي تضم ثمانية عشر خبيرًا في مجال الأمن النووي ممن لديهم الخبرة في العمل بالهيئات الرقابية ومنظمات الدعم الفني.

وتجدر الإشارة إلى أن "شحاتة" حصل على درجة الدكتوراه في فلسفة علوم الفيزياء النووية من جامعة الأزهر عام ٢٠١٦.

رئيس الهيئة يُكرِّم القيادات السابقة تقديرًا لجهودهم على مدار ثماني سنوات

تكريم الأستاذ الدكتور سامي شعبان

تكريم الأستاذ الدكتور أسامة صديق

نظَّمت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية حفل تكريم للأستاذ الدكتور سامي شعبان عطا الله، الرئيس السابق لمجلس إدارة الهيئة، والأستاذ الدكتور أسامة صديق عبد الغفار، النائب السابق لرئيس الهيئة.

شهد الحفل الدكتور هاني خضر، رئيس الهيئة، الذي كرَّم القيادات السابقة للهيئة، في أجواء تتسم بمشاعر الود والمحبة والامتنان، وجاء ذلك بحضور الدكتور محمود جاد، نائب رئيس الهيئة، والسادة رؤساء القطاعات والإدارات وجميع العاملين بالهيئة.

وتجدد الهيئة تقديرها وفائق امتنانها للأستاذ الدكتور سامي شعبان، والأستاذ الدكتور أسامة صديق، تقديرًا لجهودهما الكريمة في إدارة الهيئة على مدار ثماني سنوات، متمنيةً لسيادتهما دوام التوفيق والسداد.

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في سطور

(إدارة الدعم الفني والمعامل بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية)

أُنشأت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية؛ هيئة رقابية مستقلة، تتبع رئيس مجلس الوزراء، ولها سلطة وميزانية مستقلة.

تتولى هيئة الرقابة النووية والإشعاعية جميع الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية التي من شأنها ضمان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف مُنحت الهيئة اختصاصات عديدة تُمَكِّنها من أداء مهمتها بكفاءة وفاعلية من جانب، ومن جانب آخر اتخذت الهيئة عددًا من الخطوات المهمة في سبيل تكوين كيان مستقل، يضمن تحقيق الأمان والأمن النوويين، ويحفظ الإنسان وممتلكاته والبيئة التي يعيش فيها.

وتعمل الهيئة على تطوير العمل التنظيمي والرقابي من أجل تلبية الاحتياجات والتوقعات الوطنية، من خلال ثلاثة قطاعات رقابية، إضافة إلى الإدارات الداعمة، التي تؤدي معًا الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية، وكذلك الأنشطة الداعمة للهيئة، بطريقة موضوعية متجردة.

ويشمل نطاق مسؤوليات الهيئة ما يلي:

أولًا: تتولى الهيئة الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية لجميع المنشآت والأنشطة النووية التي يحددها القانون.

ثانيًا: تتولى الهيئة الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية للمنشآت والأنشطة والممارسات الإشعاعية، باستثناء الأنشطة التي تنطوي على استخدام أجهزة الأشعة السينية في المجال الطبي.

ثالثًا: الأمن النووي على المستوى الوطني والضمانات النووية وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

رابعًا: تترأس الهيئة اللجنة العليا للطوارئ النووية والإشعاعية، المسؤولة عن تطوير الخطط الوطنية للطوارئ النووية والإشعاعية.

كلمة رئيس الهيئة: د/ هاني خضر

رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ...

إنَّ من أعظم دواعي السعادة أن نلتقي بحضراتكم في رحاب الإصدار الثامن لمجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية (يناير ٢٠٢٦)، لا سيما وأنه شهر استهلال العام الميلادي الجديد، إضافة إلى أنه مليء بالمناسبات؛ من احتفالات الإخوة والأخوات الأقباط بعيد الميلاد الجديد، والاحتفال بمرور ستة وستون عامًا على وضع حجر الأساس لمشروع السد العالي، وكذلك احتفال وزارة الداخلية بعيد الشرطة، وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهنئة القلبية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، والدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وقداسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، واللواء محمود توفيق، وزير الداخلية، والأستاذ الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، وجموع الشعب المصري بهذه المناسبات المجيدة، سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يحفظ مصر وجيشها وشرطتها وشعبها من كل مكروه وسوء، وأن يعيد علينا هذه المناسبات بمزيد من الخير والازدهار والاستقرار.

ويُضاعف من سعادتي أن يتعلق موضوع هذا الإصدار ببناء وتعزيز الوعي، لاسيما وأن شرف تحقيق ذلك يبدأ بمجابهة المفاهيم المغلوطة وتحرير العقول من الأفكار الموروثة التي لا تستند إلى علمٍ أو فكر، الأمر الذي يغمُرُنا بالسعادة والفخر عند تناوله عبر طيات هذا الإصدار، الذي يتزين بعنوان «تصحيح المفاهيم المغلوطة»، الذي يُشكِّل حجر الزاوية في تحقيق النهضة الشاملة، إذ لا يمكن لعقلٍ يستقي أفكارًا خاطئة أن يُنتج معرفةً صحيحة، والتي هي بمثابة عماد التنمية وشرط التقدم العلمي، ومحرك الازدهار الاقتصادي، وحائط الصد الأول ضد المفاهيم المغلوطة، والجسر الذي تعبر عليه الأمم نحو الرقي والتميز.

وعندما نتصفح عدد المجلة الثامن، نجده ثريًا بالمقالات التي تُبرز بعض جهود الدولة المصرية لتصحيح المفاهيم المغلوطة ببناء وتعزيز الوعي الذي يجعل الإنسان أكثر قدرة على البناء والتغيير، من خلال أقلام رصينة تُمثِّل جهات الدولة المختلفة، لتسطر جميعها ملحمة لخدمة الوطن بتوعية المواطن وبناء الوعي المستنير.

وأخيرًا وليس آخرًا؛ نتمنى لحضراتكم الإثراء المعرفي عند قراءة محتويات هذا العدد، آملين دوام التوفيق، وأن نكون عند حُسنِ ظنِّ حضراتكم دائمًا وأبدًا.

والله ولي التوفيق

كلمة رئيس التحرير: أ/ محمود جودة

رئيس تحرير مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

أعزائي القرَّاء...

تَسعد أسرة تحرير مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية أن تقدم لحضراتكم وبين أيديكم الإصدار الثامن منها (يناير ٢٠٢٦)، الذي تناول عبر طياته موضوع «تصحيح المفاهيم المغلوطة»، على مستويات متعددة، تبرز تناغمًا وحرصًا من جهات الدولة المختلفة على تحقيق هدفها الأسمى في بناء وعي المواطن بالمعرفة المستنيرة.

وعندما نتصفح الإصدار نجده ثريًا بالمقالات التي تُبرز بعض جهود الدولة المصرية لتصحيح المفاهيم المغلوطة ببناء وتعزيز الوعي الذي يجعل الإنسان أكثر قدرة على البناء والتغيير، من خلال المقال الافتتاحي بشأن الوعي الدستوري وما تقوم به المحكمة الدستورية العليا من جهودٍ حثيثة في هذا الشأن لتحقيق مجتمعٍ واعٍ مدرك لحقوقه الأساسية ودستوره، ثم تستطرد مقالات العدد في هذا الملف؛ لتشمل جهود وزارة الأوقاف في تصحيح المفاهيم ببناء وتعزيز الوعي الديني والمجتمعي، من خلال مبادرة «صحح مفاهيمك» التي حظيت برعاية الدولة المصرية، وذلك بالتعاون مع وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، ثم جهود وزارة الثقافة الرامية إلى تصحيح الوعي وبناء الإنسان واستعادة الثقة بالثقافة بوصفها أحد خطوط الدفاع الحصينة في مواجهة المفاهيم المغلوطة، ثم جهود وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، كونها جسرًا للتواصل الوطني، ومنبرًا لترسيخ الفهم الصحيح، ودرعًا لمواجهة كل ما يهدد وعي المصريين ووحدتهم، ثم جهود دار الإفتاء المصرية المتنوعة في مساراتها، المتكاملة في غاياتها، لكشف ما علق في الأذهان من شوائبَ وشبهاتٍ ومفاهيمَ مغلوطة، ثم الحديث عن دور الصحافة بوصفها أداة رئيسة لتنوير العقول وبناء وعي مجتمعي قادر على مقاومة الجهل والتضليل، وترسيخ ثقافة المعرفة والفهم الصحيح، إضافة إلى ما تحظى به من قوة التأثير في تشكيل رأي عام مستنير يدعم استقرار الوطن ويحقق تطلعات المواطنين.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى جهود الهيئة العامة للأرصاد الجوية من خلال مبادراتها التشريعية والتوعوية، التي تهدف إلى توفير معلومات دقيقة وموثوقة، وتعزيز الوعي العام، التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ثم جهود المجلس القومي للطفولة والأمومة، الرامية إلى نشر المفاهيم الصحيحة، وتعزيز ثقافة الحماية، والتصدي لكل تحدٍ من شأنه تهديد سلامة الطفل وكرامته وحقوقه، من خلال مبادراته وبرامجه التوعوية والشراكات المؤسسية والعمل الميداني، ثم جهود مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كونه نموذجًا تطبيقيًا رائدًا لتطور دور مراكز الفكر والاتصال الحكومي، من نقل نبض الشارع ودعم اتخاذ القرار، إلى توضيح الحقائق وإدارة الوعي العام، وصولًا إلى ترسيخ الحوار المجتمعي التشاركي بوصفه أداة داعمة لصنع السياسات العامة، ثم جهود الأكاديمية الوطنية للتدريب الرامية إلى بناء جيلٍ واعٍ ومُحصَّن ضد الشائعات والمعلومات المغلوطة والاستقطاب والتهميش، من خلال إبراز دورها الاستراتيجي في مواجهة تحديات الوعي في العصر الرقمي.

ثم يتناول العدد جهود الأزهر الشريف في تعزيز السلم المجتمعي بتصحيح المفاهيم المغلوطة الداعية إلى العنف والثأر في بعض المناطق، من خلال اللجنة العليا للمصالحات، وجهودها الرامية إلى معالجة الأعراف القبلية السلبية التي تتسبب في استمرار الخصومات، بترسيخ قيم التسامح والتعايش، ونشر ثقافة الحوار ونبذ أي ممارسات تحول دون تحقيق السلم المجتمعي، إضافة إلى جهوده في معالجة الانحرافات الفكرية

والسلوكية الدخيلة على المجتمع نتيجة سوء الفهم أو التأثر بمصادر غير موثوقة، من خلال مجمع البحوث الإسلامية ودوره الرائد في معالجة هذا الداء، ثم جهود بيت العائلة المصرية لتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيم التعايش والسلام المجتمعي بين أبناء الوطن الواحد، من خلال التعاون الوثيق بين الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، ثم دور المجلس الأعلى للآثار في تصحيح المفاهيم المغلوطة المتعلقة بالآثار، من خلال جهوده الرامية إلى الحفاظ على التراث الحضاري والتاريخي؛ لتعزيز الوعي الوطني والحفاظ على الهوية المصرية العريقة.

ومن ثمَّ يتطرق إلى جهود أكاديمية الفنون في تصحيح الصورة النمطية المغلوطة عن الفن، وإعادة تأسيس مفهومه الجوهري، كونه أداة رئيسية للتربية الوجدانية والفكرية، ووسيلة فاعلة في بناء الإنسان المصري الواعي بقضاياه، الراسخ في هويته، والمشارك بفاعلية في بناء وطنه، ثم دور الإعلام في التصحيح، لاسيما وأن الإعلام ليس مجرد ناقل للأحداث، بل هو أداة أساسية لبناء وتشكيل الوعي والمعرفة، وأحد أهم خطوط الدفاع في مجابهة المفاهيم المغلوطة، ثم جهود جريدة الأهرام العريقة في تصحيح المفاهيم؛ في إطار رحلتها التنويرية ورسالتها الرائدة القائمة على المصداقية والموضوعية، وتقديم الحقائق بطريقة واضحة تساعد القارئ على التمييز بين المعلومة الموثوقة والمغلوطة، ثم يتجلى التصحيح بإزاحة الستار عن التراث بوصفه ذاكرة الأوطان، من خلال جهود مؤسسة دار الهلال العريقة في الحفاظ على تراثها الصحفي وحمايته من الاندثار، وتقديمه بشكل عصري وجذّاب للأجيال الجديدة، لتصحيح الأفكار المغلوطة التي تحاول العبث بماضينا العريق، ثم الحديث عن إحدى المبادرات المهمة والخاصة بلغة الإعلام لتصويب المفاهيم المغلوطة عن الأخطاء الشائعة لُغويًا، كدليل إرشادي للعاملين في مجال الإعلام.

كما يلقي الضوء على جهود هيئة الرقابة النووية والإشعاعية لبناء وتعزيز الوعي بدورها التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، في إطار اختصاصها ومسؤولياتها المنوطة بها وفقًا لقانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية، إضافة إلى جهودها الحثيثة في بناء ثقافة أمن وأمان قوية لدى الجمهور، من خلال حرصها على التواصل الدائم معهم بشتى الآليات، وهذا غيضٌ من فيض، نظرًا لاهتمام الدولة المصرية بجميع مؤسساتها ببناء الوعي وتعزيزه، ومن ثمَّ تصحيح المفاهيم المغلوطة، ونحن نُقدِّر ونُثمِّن هذه الجهود المطروحة داخل العدد، وكذلك جهود الدولة في مجابهة الشائعات ودحضها، والتي نُكِنُّ لها كامل الاحترام والتقدير.

وإذا ما تبحَّرنا أكثر داخل العدد، سنجد مقالًا فريدًا عن ثقافة الأمان؛ حرصًا من الهيئة على توعية العاملين في المجالين النووي والإشعاعي بأهميتها، وما تبذله من جهود في سبيل تقييم ثقافة الأمان، وانطلاقًا من حرص الهيئة على التواصل مع الجمهور وأصحاب المصلحة، من أجل بناء جسور الثقة والشفافية، بل والعمل على توطيدها معهم، من خلال جهودها التوعوية، التي لا تتوانى فيها الهيئة قيد أُنملة، ببناء ورفع الوعي بكل الوسائل المتاحة، ولا سيما مجلة الهيئة، لتكون أحد المنابر المهمة التي تصل لجموع الشعب المصري في كل مكان، فقد تناولت إدارة الدعم الفني والمعامل جهودها الحثيثة داخل الهيئة في إدارة المنظومة الوطنية للرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر، وكذلك الغرفة المركزية للطوارئ النووية والإشعاعية على مدار الساعة، إضافة إلى عملها داخل الهيئة من أجل التطوير المستمر، لا سيما وأنها الإدارة المسؤولة عن تقديم الدعم الفني للقطاعات الرقابية بالهيئة، وكذلك للجهات الوطنية فيما يتعلق بالأنشطة الرقابية والتجهيزات المعملية المطلوبة للعمل الرقابي، إضافة إلى تقديم الدعم الفني على المستويين الإقليمي والدولي، وأعقبه أخبار الهيئة خلال ستة أشهر (الوقت المستغرق للإصدار)، إلى جانب بعض الأخبار العالمية المنقولة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وختامًا، أتمنى أن ينال هذا الإصدار، بأبوابه المتنوعة، ثقة حضراتكم، وأن نكون عند حسن الظن دائمًا وأبدًا.

الوعي الدستوري

قراءة قضائية بشأن صلاحية تفسير الدستور وحدودها

المستشار/ بولس فهمي إسكندر

رئيس المحكمة الدستورية العليا

لا يعزب عن نظر أن تفسير نصوص الدستور عملٌ رئيس يناط بالهيئات الدستورية (محاكم أو مجالس)، سواء باشرت رقابة قضائية لاحقة، أو أعملت رقابة سابقة على دستورية التشريعات، ففي الحالة الأولى تبسط رقابتها لتفسِّر نصَ الدستور لتطبقه في مواجهة النصوص التشريعية الأصلية، والفرعية المطعون عليها قضائيًا، وفي الحالة الأخرى تُفسِّر نص الدستور لبيان دلالاته ومفاهيمه وحدوده، تلبية لطلب أي من سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي كلتا الحالتين لا يكون تفسيرها عملًا نظريًا، إنما تلبية لضرورة عملية تمليها اعتبارات عدة، يتصدرها الطعن في دستورية نص تشريعي، أو توجيه المُشرِّع الأصلي واللائحي لمراعاة الأحكام والضوابط التي يتضمنها نص الدستور حال مباشرة اختصاصه في إقرار التشريعات، أو حسمًا لخلاف جرت به الأحكام والقرارات القضائية في معرض تطبيقها لنص الدستور على الأنزعة القضائية المطروحة عليها، ولقد تواتر العمل القضائي على تسمية ذلك «بشرط المصلحة المباشرة»، الذي ينفتح بمقتضاه للهيئة الدستورية أن تقوم على تفسير نص الدستور، أيًا كان الغرض من التفسير على ما سلف بيانه.

والحال أن تفسير الدستور يقتضي التعرض -حسبما يتسع له هذا البحث النوعي- إلى ثلاثة محاور، هي:

أولًا: الأساليب المتبعة في تفسير النص الدستوري.

ثانيًا: القواعد الدستورية المرجعية في تفسير الدستور.

ثالثًا: التوفيق بين المبادئ الدستورية.

المحور الأول: الأساليب المتبعة في تفسير النص الدستوري

أظهرت الدراسات الفقهية أن المحكمة الدستورية العليا المصرية أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك – في حدود ما قدر لها النظر فيه– قدرة كبيرة على حماية حقوق وحريات الأفراد، حيث عمل القاضي الدستوري على إخضاع الواقع القانوني المصري لمجموعة من المفاهيم القانونية السائدة في الأنظمة الديمقراطية لاستخلاص معانٍ أكفل لحقوق المواطنين، وأقرب لرقي المجتمع، وكانت سلطته في التفسير هي عماده في التوسع في إخضاع التشريعات لرقابته، مستندًا في ذلك إلى أن عددًا قليلًا من المواد الدستورية هي التي يكون معناها واضحًا من اللغة التي كتبت بها وحسب، حيث برزت قدرة المحكمة في التفسير بالنسبة للمواد التي تكون لغتها أقل تحديدًا ووضوحًا، وهذا الافتقار إلى التحديد والوضوح خولّ القاضي أن يعطي للنص الدستوري المعنى الذي يريده، مستلهمًا إياه من مفاهيم عامة، مثل مفهوم الدولة القانونية، والحرية الشخصية، والمساواة، حتى بدا القاضي الدستوري وكأنه سلطة تأسيسية دائمة.

وفي ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية بأن: (المحكمة الدستورية العليا بحكم موقعها من الدستور الذي وسدته لها المادة (١٧٥) من دستور ١٩٧١ المقابلة للمادة (١٩٢) من دستور ٢٠١٤، باعتبارها الحارسة على أحكامه والقوامة على الشرعية الدستورية، ولها القول الفصل في تفسير نصوص الدستور وتحديد مضامين وأطر الحقوق والحريات التي كفلها، والواجبات والالتزامات التي قررها، وبيان مقاصد المُشرِّع الدستوري من كل منها، منظورًا في شأنها إلى أن نصوص الدستور ككل لا يتجزأ هي عماد البناء القانوني للدولة، والتي تستمد منه شرعيتها، وبغيرها تتهدم أركانها وتتقوض، ولذلك كان مقضيًا أن يكون ما تستظهره هذه المحكمة من نصوص الدستور هو التفسير الصحيح لها بلا معقب عليها فيه).

وفي إطار تطبيق المحكمة الدستورية العليا المصرية لوسيلة التفسير اللغوي لنص الدستور، قضت بأنه (من حيث إن المقرر أن عبارة النص تؤخذ على معناها اللغوي، ما لم يكن لها مدلول اصطلاحي يصرفها إلى معنى آخر، وإذ كان لا خلاف على أن الاقتراع هو تلك العملية التي تبدأ بإدلاء الناخب بصوته لاختيار من يمثله بدءًا من تقديمه بطاقته الانتخابية وما يثبت شخصيته إلى رئيس لجنة الانتخابات؛ مرورًا بتسلمه بطاقة الاختيار؛ وانتهاءً بإدلائه بصوته في سرية لاختيار أحد المرشحين، أو العدد المطلوب منهم، وإيداع هذه البطاقة صندوق الانتخاب، ثم فرز الأصوات لإعلان النتيجة بما يطابق إرادة الناخبين؛ فإنه لا يتم ولا يبلغ غايته إلا إذا أشرف عليه أعضاء من هيئة قضائية. لما كان ذلك، وكان معنى الإشراف على الشيء أو الأمر – لغة – على ما يبين من الجزء الأول من المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية – الطبعة الثالثة – صفحة ٤٩٨ الآتي: «أشرف عليه: تولاه وتعهده وقاربه، وأشرف الشيء له: أمْكَنَهُ». وإذ لم يكن للفظ الإشراف دلالة اصطلاحية تخالف دلالته اللغوية، فقد بات متعينًا أن المُشرِّع الدستوري عند إقراره نص المادة ٨٨ من الدستور – منظورًا في ذلك لا إلى إرادته المتوهمة أو المفترضة بل إلى إرادته الحقيقية التي كشفت عنها الأعمال التحضيرية على ما تقدم – قد قصد إلى إمساك أعضاء الهيئات القضائية – تقديرًا لحيدتهم ونأيهم عن العمل السياسي بصوره كافة– بزمام عملية الاقتراع، فلا تفلت من بين أيديهم، بل يهيمنون عليها برمتها بحيث تتم خطواتها متقدمة الذكر كلها تحت سمعهم وبصرهم).

كما استعانت المحكمة الدستورية العليا المصرية بأسلوب التفسير الغائي لنص الدستور، فاعتمدت المذكرة الإيضاحية للنص المراد تفسيره كإحدى وسائل تفسير النص تفسيرًا منطقيًا للبحث عن إرادة المُشرِّع الدستوري، مثال ذلك رجوعها إلى المذكرة الإيضاحية لتفسير نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديلها.

كما عادت المحكمة ذاتها إلى المذكرة الإيضاحية أيضًا حين قضت بعدم دستورية المادة ٨٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بالحصول على إجازة لمرافقة الزوج.

الحرية الشخصية أصل يهيمن على الحياة بكل أقطارها، لا قوام لها بدونها، وإذ هي محورها وقاعدة بنيانها، ويندرج تحتها بالضرورة تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها

ولم تكتف المحكمة الدستورية العليا المصرية بالوسيلتين المتقدمتين لتفسير الدستور، إنما لجأت إلى التوسع في التفسير، فكان كثير من المبادئ التي أرستها المحكمة الدستورية يجمع بينها أن الدستور لم يتضمنها صراحة في نصوصه، ولكن المحكمة استنبطتها من عدد من نصوص الدستور، حال قيامها بممارسة الاختصاص المخول لها بالفصل في الدعاوى الدستورية.

وذلك بأن قامت المحكمة بتفسير النصوص الصريحة في ضوء الغايات التي استهدفها المشرع الدستوري منها، وباتباع منهج يتسم بالمرونة في تفسير نصوص الدستور والابتعاد عن أسلوب التفسير الجامد أو الحرفي لهذه النصوص، وبمراعاة الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دعت المُشرِّع الدستوري إلى تبني هذه النصوص، وقد سايرت المحكمة الدستورية في هذه السياسة العملية في تفسير نصوص الدستور المنهج الذي سارت عليه المحاكم الدستورية الرائدة في القانون المقارن.

وفيما يلي نعرض لمبادئ المحكمة التي استحدثتها في ظل العمل بدستور ١٩٧١:

أولًا: حقوق وحريات منصوص عليها تعد أصولًا لفروع غير منصوص عليها:

في إطار توسيع المحكمة من سلطتها في التفسير، خلصت في عديد من أحكامها إلى استنباط عدد من الحقوق والحريات غير المنصوص عليها صراحة، من خلال التوسع في تحديد مدلول بعض النصوص الواردة بالدستور، واستوحت منها مفاهيم جديدة، وذلك بحسبان الحقوق والحريات الواردة صراحة تعد أصولًا لفروع غير منصوص عليها، وأبرز الأمثلة على ذلك تتعلق بمبدأ خضوع الدولة للقانون، وحرية التعبير ومبدأ الحرية الشخصية.

في شأن مبدأ خضوع الدولة للقانون، قضت: (بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣، وذلك فيما تضمنته من سريان العقوبات الانضباطية المقررة بمادته الأولى بأثر رجعي يرتد إلى أول يناير سنة ١٩٦٣، وقد أسَّست المحكمة قضاءها على أنه: مما ينافي مفهوم الدولة القانونية على النحو السالف بيانه أن تقرر الدولة سريان عقوبة تأديبية بأثر رجعي، وذلك بتطبيقها على أفعال لم تكن حين إتيانها تشكل ذنبًا إداريًا مؤاخذًا عليه بها مثلما هو الحال في الدعوى الراهنة)[١].

وفي شأن حرية التعبير، قضت: (ما الحق في الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة، الحريصين على متابعة جوانبها، وتقرير موقفهم من سلبياتها، إلا فرع من حرية التعبير، ونتاج لها...)[٢].

وفي شأن مبدأ الحرية الشخصية، قضت بأن: (قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حرية التعاقد قاعدة أساسية يقتضيها الدستور، صونًا للحرية الشخصية، التي لا يقتصر ضمانها على تأمينها ضد صور العدوان على البدن، بل تمتد حمايتها إلى أشكال متعددة من إرادة الاختيار وسلطة التقرير التي ينبغي أن يملكها كل شخص، فلا يكون بها كائنًا يُحمل على ما لا يرضاه[٣].

كما قضت بأن: (الحرية الشخصية أصل يهيمن على الحياة بكل أقطارها، لا قوام لها بدونها، وإذ هي محورها وقاعدة بنيانها، ويندرج تحتها بالضرورة تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها، ومن بينها الحق في الزواج، وما يتفرع عنه من تكوين أسرة وتنشئة أفرادها، وكلاهما من الحقوق الشخصية التي لا تتجاهل القيم الدينية أو الخلقية أو تقوض روابطها، ولا تعمل كذلك بعيدًا أو انعزالًا عن التقاليد التي تؤمن بها الجماعة التي يعيش الفرد في كنفها، بل تعززها وتزكيها وتتعاظم بقيمتها بما يصون حدودها...)[٤].

وكذا قضت بأن: (الحق في تكوين الأسرة - واختيار الزوج مدخلها - من الحقوق التي كفلها الدستور على ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن هذا الحق وثيق الصلة بالحرية الشخصية، وهي لحرية الأصل التي تهيمن على الحياة بكل أقطارها ولا تكتمل الشخصية الإنسانية في غيبتها)[٥].

كما قضت المحكمة تأسيسًا على المبدأ ذاته بأنه: (وحيث إن الحرية الشخصية التي كفلها الدستور في المادة (٤١) منه باعتبارها حقًا طبيعيًا، هي أصل يهيمن على الحياة بكل أقطارها، وتندرج تحتها الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها، ومن بينها الحق في الزواج وما يتفرع عنه من الحق في تكوين أسرة

---

١ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤

٢ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٧ لسنة ١٤ ق دستورية جلسة ١٩٩٥/١/١٤

٣ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق دستورية جلسة ٢٠٠٤/٤/٤

٤ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٦ ق دستورية جلسة ١٩٩٥/٣/١٨

٥ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٣ لسنة ١٥ ق دستورية جلسة ١٩٩٥/١٢/٢

استمدت المحكمة بعض المبادئ والحقوق الدستورية التي لم يقررها الدستور صراحة، وإنما تأسيسًا على أن القواعد الصريحة الواردة بالدستور واشية ومرشحة ومفضية إليها

تنشئة أفرادها وفقًا للأسس التي حددها الدستور[1].

ثانيًا: حقوق وحريات غير منصوص عليها تعد أصولًا لفروع منصوص عليها:

ثمة حقوق وحريات غير منصوص عليها في الدستور تعد أصولًا لفروع منصوص عليها، حيث خلصت المحكمة الدستورية إلى أن هناك عديدًا من الحقوق والحريات التي لم يتضمنها الدستور صراحة هي أصول لفروع منصوص عليها، وأن كثيرًا ما تفضي فروع بعض المسائل التي نظمتها الوثيقة الدستورية إلى الأصل العام الذي يجمعها، ويعتبر إطارًا محددًا لها، ولا يكون ذلك إلا من خلال فهم أعمق لمراميها، واستجلاء ما وراءها من القيم والمثل العليا التي احتضنها الدستور.

ولعل أبرز مثال على ذلك يكمن في مبدأ شخصية المسئولية الجنائية، حيث انتهت المحكمة إلى أن شخصية العقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من دستور ١٩٧١ هي فرع من أصل هو شخصية المسئولية الجنائية التي أغفل الدستور النص عليها صراحة، وأن الحق في المحاكمة المنصفة المنصوص عليه في المادة ٦٧ هو فرع من أصل هو قرينة البراءة.

ثالثًا: حقوق وحريات تتفرع عن حقوق أساسية

ومثال ذلك من قضاء المحكمة الدستورية العليا أنها قضت بأن الحق في التعليم يشتمل على حق كل مواطن في أن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقًا مع ميوله وملكاته، وأن يتلقى قدرًا من التعليم يكون مناسبًا لمواهبه وقدراته، وأن الحق في بناء أسرة وفق الأسس التي حددها دستور ١٩٧١ بنص المادة ٩ منه يعني أن يكون للآباء والأوصياء حق اختيار وسائل تنشئة أطفالهم أو من هم في رعايتهم، وألا يحملوا على اختيار نوع من التعليم يكون نمطيًا أو دون مداركهم.

وأن حرية التعبير وحرية الصحافة المنصوص عليهما في المادتين ٤٧،٤٨ من دستور ١٩٧١، لا تعنيان مجرد إبداء الآراء قولًا وطباعتها لنشرها، ولكنهما تنطويان على الحق في تلقيها وقراءتها وتحقيقها وتعليمها، وليكون فهمها وإمعان النظر فيها كاشفًا عن حقيقتها، ودون ذلك فإن الحماية التي كفلها الدستور لهاتين الحريتين، لن تكتمل سواء في نوعها أو مداها.

رابعًا: حقوق وحريات أوجبها مبدأ عدم جواز مصادمة التوقع المشروع للأفراد

كما استمدت المحكمة بعض المبادئ والحقوق الدستورية التي لم يقررها الدستور صراحة، وإنما تأسيسًا على أن القواعد الصريحة الواردة بالدستور واشية ومرشحة ومفضية إليها، ومن أهم هذه المبادئ عدم جواز مصادمة التوقع المشروع للأفراد.

ويعد هذا المبدأ إحدى صور مبدأ الأمن القانوني الذي تناوله عدد من الفقهاء بحسبانه أحد أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية، وواحدًا من أهم الغايات التي يهدف القانون إلى تحقيقها.

وفي ذلك قضت المحكمة: (وحيث إن شهر الحقوق العينية عن طريق تسجيلها إعلامًا للكافة، يكون حجة عليهم، حرصًا على استقرار الملكية العقارية، وعدم شيوع الفوضى بشأنها، وتحقيق الأمن القانوني لكل من يتعامل على العقار، وفقًا للبيانات الثابتة بالشهر العقاري. ذلك أن قانون تنظيم الشهر العقاري – على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – يتوخى حمل المتعاملين في الحقوق العينية العقارية الأصلية على تسجيل عقودهم، وجرد البيوع التي لا يتم تسجيلها من كل أثر في مجال نقل الملكية، سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الأغيار. ومن ثم أصبح نقلها فيما بين المتعاقدين متراخيًا إلى ما بعد التسجيل، بعد أن كان نتيجة لازمة للبيوع الصحيحة بمجرد عقدها. وصار الاحتجاج بها في مواجهة الغير – كذلك – متوقفًا على تسجيلها. ذلك أن المُشرِّع لم يسن نظام الشهر العقاري – ومن بعده السجل العيني – إلا ضمانًا للائتمان في مجال التعامل في العقار في شأن حقوق عينية نافذة بطبيعتها في حق الكافة؛ وكان لازمًا بالتالي أن ييسر على من يتعاملون فيها العلم بوجودها، من خلال شهر الأعمال القانونية التي تعتبر مصدرًا لها، إثباتًا لحقائقها وبياناتها الجوهرية، فلا يكون أمرها خافيًا)[2].

وفضلًا عما تقدم، فقد اعتمدت المحكمة الدستورية العليا المصرية مبدأ التفسير التكاملي للنص الدستوري، وأشارت إلى هذا المنهج في بعض أحكامها حيث قضت بأن: (الأصل في النصوص الدستورية أنها تؤخذ باعتبارها متكاملة، وأن المعاني التي تتولد عنها يتعين أن تكون مترابطة فيما بينها بما يرد عنها التنافر أو التعارض. هذا بالإضافة إلى أن هذه النصوص إنما تعمل في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها نسيجًا متآلفًا متماسكًا بما مؤداه أن يكون لكل نص منها مضمون محدد يستقل

١ – حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق دستورية جلسة ٢٠١١/١/٢

٢ – حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٥٠ لسنة ٣٦ ق دستورية جلسة ٢٠٢٠/١٢/٥

المحكمة تسلط -دومًا- رقابتها الدستورية، على سائر التشريعات الأصلية والفرعية التي تنظم الحقوق والحريات والواجبات العامة، وإن سكتت عن بيانها الوثيقة الدستورية، صونًا لها من أي تعدٍ، ينـــال من جوهرهـــا

به عن غيره من النصوص استقلالًا لا يعزلها عن بعضها البعض، وإنما يقيم منها في مجموعها ذلك البنيان الذي يعكس ما ارتأته الإرادة الشعبية أقوم لدعم مصالحها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز بالتالي أن تفسر النصوص الدستورية بما يبتعد بها عن الغاية النهائية المقصودة منها، ولا أن ينظر إليها بوصفها هائمة في الفراغ، أو باعتبارها قيمًا مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعي، وإنما يتعين دوما أن تحمل مقاصدها بمراعاة أن الدستور وثيقة تقدمية لا ترتد مفاهيمها إلى حقبة ماضية، وإنما تمثل القواعد التي يقوم عليها والتي صاغتها الإرادة الشعبية، انطلاقة إلى تغيير لا يصد عن التطور آفاقه الرحبة)[1].

المحور الثاني: القواعد الدستورية المرجعية المعتمدة «الكتلة الدستورية»

استعانت المحكمة الدستورية العليا المصرية، في سبيل تفسيرها لنصوص الوثيقة الدستورية القائمة، بقواعد مرجعية يمكن أن تردها إلى ثلاثة مصادر، هي على الترتيب:

أولًا: مقدمة الدستور

اعتبرت المحكمة الدستورية العليا المصرية ديباجة دستور ١٩٧١ جزءًا لا يتجزأ منه، وأنها مدخل إلى محتواه ومعين على فهم بعض جوانبه، وذلك فيما ورد بها من معان واضحة تكون بذاتها كاشفة عن القاعدة القانونية الكامنة وراءها، يؤكد ذلك استناد المحكمة إلى مقدمة الدستور لتقرير عدم دستورية النص التشريعي الذي يحرم طائفة المؤمن عليهم من الحد الأدنى لمعاش الأجور المتغيرة.

حيث قضت المحكمة بأن: (الحقوق التي يكفلها نظام التأمين الاجتماعي بصوره المختلفة لا يقتصر أثرها على ضمان ما يُعين أسرة المُؤَمَّن عليه على مواجهة التزاماتها الحيوية، ولكنها في الوقت ذاته مفترض أولي وشرط مبدئي لإسهام المُؤَمَّن عليه في الحياة العامة والاهتمام بوسائل النهوض بها ومراقبة كيفية تصريف شئونها، متحررًا في ذلك من عثرات النهوض بمسئوليته هذه، وهو ما يتحقق بوجه خاص إذا ما نزل المُشرِّع باحتياجاته عن حدودها الدنيا التي لا يجوز التفريط فيها على ما قررته ديباجة دستور جمهورية مصر العربية التي تعتبر مدخلًا إليه، وتكون مع الأحكام التي ينتظمها كلًا غير منقسم، ذلك أن هذه الديباجة التي تسميها بعض الدساتير العربية (بالتوطئة) دلالة على اتصالها بالدستور واندماجها في أحكامه تؤكد أن مكانة الوطن وهيبته وقوته هي انعكاس لقيمة الفرد وعمله وكرامته، وأن عزته وطبيعته الإنسانية هي الشعاع الذي هداه ووجهه إلى التطور الهائل الذي قطعته البشرية في اتجاهها نحو مثلها الأعلى)[2].

وغني عن البيان أن دستور ٢٠١٤ -القائم- ساير قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية، المشار إليه، إذ ينص في المادة (٢٢٧) منه على أن «يُشكِّل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجًا مترابطًا، وكلًا لا يتجزأ، وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة، وتطبيقًا لهذا النص الدستوري -بدلالته الواضحة- قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية: بأن (وحيث إن تعطيل العمل بأحكام دستور ١٩٧١، بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير سنة ٢٠١١، ولئن جاء عامًّا، لم يخص الأحكام المتعلقة بنظام الحكم في الدولة وحدها، فإن تعطيل الأحكام المتعلقة بالحقوق والحريات والواجبات العامة وسيادة القانون، تنهـــدم -في حال التسليم به- سائر أطـــر الدولة القانونية، إذ من غير الجائز -بحال- أن تكون الأحكام المتعلقة بحقوق وحريات الأفراد محلًا للتعطيل، لأنها أحكام - وإن خلت من بعضها الوثيقة الدستورية- فإنها تندمج بالضرورة مع سائر أحكامها، في وحدة عضوية متماسكة، اعتبارًا بأن طبيعتها تتأبَّى على الوقف، وتستعصي على التعطيل، ومن ثم، فإن هذه المحكمة تسلط -دومًا- رقابتها الدستورية، على سائر التشريعات الأصلية والفرعية التي تنظم الحقوق والحريات والواجبات العامة، وإن سكتت عن بيانها الوثيقة الدستورية، صونًا لها من أي تعدٍ، ينـــال من جوهرهـــا، أو يُهدر مدلولها، أو يطأ مفهومها.

ثانيًا: الدساتير المصرية السابقة

استندت المحكمة الدستورية العليا المصرية إلى الدساتير المصرية السابقة لتأكيد بعض المبادئ الدستورية، من قبيل ذلك تأكيد صيانة الدستور للملكية الخاصة من خلال استعراض النصوص التي أوردتها في الدساتير السابقة، وكذلك تلجأ المحكمة إلى تناول التطور التاريخي لأحد المبادئ الدستورية للتوسع في تفسيره بما من شأنه منح ضمانات أكبر للأفراد، وللتدليل على

١ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤

٢ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٤ لسنة ١٣ ق دستورية جلسة ١٩٩٤/٦/٢٠

تقيم المحكمة رقابتها على دستورية القوانين على عقيدة كامنة ركيزتها حماية حقوق المواطن وحرياته وحرماته التي يتعين أن تكون في أعلى مراتب الاهتمام، خاصة بعد أن أصبحت هذه الحقوق تحدد معانيها ومراميها في إطار مفهوم عام وواسع ومتطور لحقوق الإنسان

أن الدستور الجديد قد أتى بحكم مغاير، بحسبان التغيير في الصياغة يقتضي بحسب الأصل التغيير في الحكم، من قبيل ذلك تناولها لمبدأ حرمة المساكن.

حيث قضت المحكمة بأن: (الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة، وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردها، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه على الانطلاق والتقدم، فضلًا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي. ومن أجل ذلك، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرًا عن صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقًا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١)، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥)، وحظر المصادرة العامة للأموال حظرًا مطلقًا، ولم يجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المادة ٣٦)[١].

ومن قبيل ذلك -من أحكامها الحديثة- تناولها للتطور التاريخي لمبدأ الحرية النقابية، من خلال استعراض ما تضمنته الدساتير السابقة، وبيان الاختلاف بينها وبين دستور ١٩٧١، حيث تطور الحكم من مجرد الحق في تكوين النقابات إلى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية[٢].

ثالثًا: المواثيق والمعاهدات الدولية والقانون المقارن

يتبين من استقراء قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية أنها اتخذت معيارًا وضابطًا لرقابتها الدستورية على القواعد التشريعية التي تتعلق بالحقوق والحريات، ويتمثل هذا الضابط في المستوى الذي تلتزم به الدول الديمقراطية في قواعدها القانونية وفي احترام حقوق المواطنين.

وتقيم المحكمة رقابتها على دستورية القوانين على عقيدة كامنة ركيزتها حماية حقوق المواطن وحرياته وحرماته التي يتعين أن تكون في أعلى مراتب الاهتمام، خاصة بعد أن أصبحت هذه الحقوق تحدد معانيها ومراميها في إطار مفهوم عام وواسع ومتطور لحقوق الإنسان، وتصطبغ في تطورها بصبغة دولية تتخطى الحدود الإقليمية على اختلافها، وتتبلور اتجاهاتها في ضوء عديد من المواثيق الدولية، ومن خلال جهات القضاء الدولي المعنية بهذه الحقوق.

وفي إطار آخر، تستعين المحكمة في بعض أحكامها بنصوص دساتير أجنبية للتدليل على صحة ما تنتهي إليه من تفسير واسع لأحد المبادئ الواردة بالدستور.

مثال ذلك ما قضت به من أن: (وتؤكد هذه المعاني بعض الدساتير الأجنبية كالدستور الأمريكي، فقد حظرت الفقرة ٧ من الفصل ٩ من مادته الأولى إخراج أموال من الخزانة العامة إلا بعد تخصيصها وفقًا للقانون، وهي عين القاعدة التي كفلتها الفقرة الثالثة من المادة ١١٤ من دستور الهند، والفقرة الثانية من المادة ٨١ من الدستور الإيطالي، التي تنص على أنه لا يجوز -بعد إقرار قانون الميزانية- فرض ضرائب جديدة أو تقرير أوجه جديدة للإنفاق، وتدل عليها كذلك الأحكام المماثلة من دستور ١٩٧١)[٣].

وقد ساير دستور ٢٠١٤ هذا الاتجاه، إذ نص في المادة (٩٣) منه على أن «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة».

المحور الثالث: التوفيق بين المبادئ الدستورية

النصوص الدستورية لا تتعارض أو تتهادم أو تتنافر فيما بينها، ولكنها تتكامل في إطار الوحدة العضوية التي تنتظمها، من خلال التوفيق بين مجموع أحكامها، وربطها بالقيم العليا التي تؤمن بها الجماعة في مراحل تطورها المختلفة، ويتعين دومًا أن يعتد بهذه النصوص بوصفها متآلفة فيما بينها، لا تتماحى أو تتآكل، بل تتجانس معانيها وتتضافر توجهاتها، ولا محل بالتالي لقالة إلغاء بعضها بعضًا بقدر تصادمها، ذلك أن إنفاذ الوثيقة الدستورية وفرض أحكامها على المخاطبين بها يفترض العمل بها في مجموعها، وشرط ذلك اتساقها وترابطها والنظر إليها باعتبار أن لكل نص منها مضمونًا ذاتيًا، لا ينعزل به عن غيره من

١ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٩٨٦/٣/١.

٢ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٩٨ لسنة ٢٣ ق دستورية جلسة ٢٠١١/١/٢.

٣ - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٩ لسنة ١٥ ق دستورية جلسة ١٩٩٥/٤/٨.

يتم التوفيق بين المبادئ الدستورية المتضاربة من خلال استخدام أدوات تفسيرية، مثل الموازنة بين الحقوق التي تبدو متعارضة، ومبدأ التناسب الذي يقيّم مدى ضرورة تقييد حق ما لتحقيق هدف مشروع

النصوص أو ينافيها أو يسقطها، بل يقوم إلى جوارها متسانِدًا معها، مقيدًا بالأغراض النهائية، والمقاصد الكلية التي تجمعها.

وتوكيدًا لما تقدم، نصت المادة (٩٢) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ٢٠١٤ على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا.

ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها».

ويتم التوفيق بين المبادئ الدستورية المتضاربة من خلال استخدام أدوات تفسيرية، مثل الموازنة بين الحقوق التي تبدو متعارضة، ومبدأ التناسب الذي يقيّم مدى ضرورة تقييد حق ما لتحقيق هدف مشروع، إضافة إلى دور المحاكم الدستورية في حسم النزاعات وتطبيق القواعد الدستورية بما يتفق مع روح الدستور وأهدافه العليا.

وأساليب التوفيق بين المبادئ الدستورية يمكن إلقاء الضوء عليها فيما يلي:

مبدأ الموازنة:

وهي عملية يتبناها القضاء الدستوري لتسوية ما قد يتراءى من تضارب الحقوق الأساسية أو المصالح العامة، إذ يتم تقييم كل حق على حدة، وموازنة طرفيه لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بينهما.

وتُمارس المحاكم هذه الموازنة عند نزاع حقوق متضاربة، بهدف الوصول إلى حل لا يُهدر فيه أحد الطرفين بشكل كامل، بل يحاول تحقيق نوع من التوازن.

مبدأ التناسب:

التناسب هو صلة بين العمل القانوني والمبادئ والقواعد التي تحكمه، كما أنه صلة داخلية في العمل القانوني بين بعض مكوناته أو أركانه، وبالتحديد بين سببه ومحله، ويدخل في هذه العلاقة أيضًا الغاية أو الهدف من ورائه.

والملاءمة والتناسب في نطاق القانون الدستوري يدخلان أيضًا، وبحسب الأصل، في نطاق السلطة التقديرية للمؤسسات الدستورية المختصة، ولكن هذه المؤسسات تمارس هذه السلطة في إطار القواعد والضوابط التي رسمها الدستور نفسه، وبالتوافق مع المقومات والمبادئ الأساسية والأحكام التي تضمنها.

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة، وأن الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها.

إلا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القوانين، دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور.

ويرتبط مبدأ التناسب بمبدأ الموازنة، حيث يقيّم ما إذا كان تقييد حق ما يعتبر ضروريًا ومتناسبًا مع الغرض الذي يسعى التشريع أو التنظيم لتحقيقه، ولا يكفي أن يكون هناك هدف مشروع لتحقيق تقييد الحق، بل يجب أن تكون الوسيلة المتخذة لتحقيق هذا الهدف مناسبة ومتناسبة مع حجم تقييد الحق نفسه.

وتتولى المحاكم الدستورية مهمة حسم النزاعات بين المبادئ الدستورية التي تبدو متضاربة، حيث تُفسر النصوص الدستورية وتُقيّم مدى توافقها مع القواعد العليا للدستور.

ولا يقتصر دورها على تطبيق النص الدستوري حرفيًا، بل تسعى إلى تحقيق روح الدستور وأهدافه، مما يضمن حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة.

وتقوم المحكمة بالتأكد من وجود علاقة منطقية بين النصوص القانونية والأهداف المرجو تحقيقها، وأن هذه النصوص هي الوسيلة الأكثر ملاءمة لتحقيق تلك الأهداف.

وتسعى المحاكم عند الموازنة إلى تحقيق المصلحة العامة، مع إعطاء الأولوية لتحقيق أقل درجة ممكنة من تقييد الحقوق، مع الحفاظ على الهدف الأسمى للتشريع.

ويتم التفسير في ضوء الأغراض النهائية التي يهدف المشرع إلى تحقيقها، بحيث تكون الوسائل المتخذة متوافقة مع هذه الأغراض.

خـــاتمـــة:

وبعد ما تقدم من قراءة موجزة لمؤدَّى تفسير النصوص الدستورية -عساها ألا تكون مخلة- فإن الثابت لدى القائمين على تفسير الوثيقة الدستورية انطواؤها على أبواب متعددة تصب في مجرى نهرين كبيرين، أولهما: الدولة القائمة على النظام السياسي للبلاد، والمقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، والآخر: الحقوق والحريات والواجبات العامة للمواطنين. ويضطلع تفسير الدستور بإقامة التوازن بين النصوص المنظمة لكلا الأمرين، فلا يكون لأحدهما امتياز على الآخر، وإنما يسيران متكاملين غير متناقضين، رائدهما تحقيق المصلحة الفضلى للجماعة الوطنية، باعتبارها الغاية النهائية من التنظيم القانوني على اختلاف مدارجه.

فريضة التصحيح:
دور الأوقاف في تصحيح المفاهيم

أ.د/ أسامة الأزهري

وزير الأوقـــاف

بسم الله الرحمن الرحيم. اللَّهُمَّ صَلِّ صَلَاةً كَامِلَةً، وَسَلِّمْ سَلَامًا تَامًّا، عَلَى نَبِيٍّ تَنْحَلُّ بِهِ الْعُقَدُ، وَتَنْفَرِجُ بِهِ الْكُرَبُ، وَتُقْضَى بِهِ الْحَوَائِجُ، وَتُنَالُ بِهِ الرَّغَائِبُ، وَحُسْنُ الْخَوَاتِيمِ، وَيُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

وبعد، يسعدني أن أكتب لهذه المجلة ذات المحتوى الراقي، والهدف الزاكي؛ والقيمة الكبيرة بحكم الانتماء والغاية؛ وبحكم التنوع في أقلام الكتاب، فضلاً عن السعي إلى تحقيق الترابط الفكري بين جوانب شتى وتخصصات كثيرة تتلاقى عند غاية واحدة يراد بها الارتقاء بالوعي وتحصين العقول واستشراف المستقبل، وحث البواعث الحميدة في العقول والنفوس -كل في مجاله- نحو الارتقاء بوطننا الغالي.

التصحيح بمعناه الأوسع والأهم يرقى لمستوى الفريضة وفق ما نفهمه من الشرع الحكيم في آيات كثيرة في القرآن تنهى عن سوء القول والظن والسلوك؛ كما تعلمنا من سيدنا النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أن: «كلُّ ابنِ آدمَ خطَّاءٌ، وخيرُ الخطَّائينَ التَّوَّابونَ». وبعض المستفاد من الوزن الصرفي لكلمة «خطَّاءٌ» ومقابلها «التَّوَّابونَ» هو صيغة المبالغة في كلتا الكلمتين، فكل إنسان كثير الخطأ، والخيرية تتأتى لمن يكثر التوبة والاستغفار؛ وهذا ملمح من ملامح التصحيح. تصحيح الفكر والسلوك، والاستدراك على ما فات، والتوبة عنه، والعودة إلى الله الرحيم الكريم. وهذا مسار أول للتصحيح، وهو من الإنسان لنفسه كي يقوّم سلوكه، وينصرف جانب من التقويم إلى الغير إذا وقعت مظلمة من الإنسان على غيره؛ فلا توبة إلا برفع المظلمة ثم الاستغفار.

والتصحيح -من هذا المنطلق- منبعث من وحي إلهي، يخاطب نفسًا بشرية متقلبة بين أحوال شتى من اليسر والعسر، والسرور وغيره، والتفاؤل وخلافه؛ وغيرها مما يعتري النفس، فجاء الشرع ليغرس فيها غرسًا جميلاً يجعلها ذاتية الرقابة والتصحيح، فإن فاتها ذلك تدخّل الوازع الخارجي من النصح الهادئ الجميل، فإذا تعذر أضحى الوازع متمثلاً في القانون ومؤسسات إنفاذه.

ثم يأتي مسار ثان للتصحيح، وهو من الإنسان لغيره، ويقوم هذا المسار على ركيزتين: الأولى ستر المخطئ، والأخرى النصح الهادئ الأمين. ويأتي بعده مسار ثالث للتصحيح وهو أعم وأشمل: أي تصحيح المفاهيم للعامة، وهذا هو محور هذه المقالة.

عندما تشرفت بحمل مسئولية وزارة الأوقاف -التي أعدها وزارة المناعة الفكرية في المجتمع- هممت إلى تجميع ما بين يدي مما رصدت من أوجه التراجع أو الاعوجاج الفكرية التي شابت شرائح من المجتمع وأثرت فيه تأثيرًا تراوح بين اقتراف الفُحش والتحرش والتنمر والاستغلال والغش وغيرها، إلى مهاوي التكفير الذي أفضى إلى التفجير، وغيرها من صور التطرف والإرهاب التي مكّن الله هذا الوطن من استئصال بعضها بفضل دماء زكية وعقول نيرة وكفايات نادرة وطنية لا يقدر أحد على مكافأتها إلا الله وحده. غير أنه بقي البعض الآخر من أوجه الاعوجاج السلوكي المتمثلة في سلوكيات غريبة على الشخصية المصرية، أو في أفكار متطايرة تهبط على بعض العقول فتصيب منها حظًا، فتضر بالمجتمع.

وعلى ذلك، انتهيت إلى وضع استراتيجية عمل للوزارة تقوم على أربعة محاور رئيسة، هي:

(١) مكافحة التطرف الديني

(٢) مكافحة التطرف اللاديني

(٣) بناء الإنسان

(٤) صناعة الحضارة

وقد رأيت في ذلك جانبًا من إنفاذ دعوة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي (حفظه الله) منذ عام ٢٠١٨ إلى التوجه نحو بناء الإنسان المصري بعد أن منّ الله سبحانه وتعالى على هذا الوطن بتثبيت أركانه والخروج من مرحلة بالغة الدقة. والتأصيل المنطقي لذلك هو أن المناعة الفكرية تتحقق بمسارين، أولهما يراد به إطفاء النيران المتقدة إطفاءً عاجلاً (وهذا ما يتحقق بالمحورين الأول والثاني بمكافحة الفكر المتطرف المفضي إلى الإرهاب، ومكافحة التطرف اللاديني الذي يمتد من السلوكيات اللاأخلاقية مرورًا بالمادية المفرطة ووصولاً إلى الإلحاد بكل أشكاله وبواعثه). أما المسار الثاني فيراد به البناء بعد الإطفاء، وبناء الإنسان هو أطول وأهم ما يمكن الاستثمار فيه – على ما فيه من صبر، بل تصابُر؛ وعلى ما فيه من طول أمد، وعلى ما يجب له من تكاليف. والعلم بلا أخلاق مستندة إلى وحي سماوي لن يطول استقراره ولا خيره، وهذا ما وعاه شاعر النيل -حافظ إبراهيم – حين قال:

فَإِذا رُزِقتَ خَليقَةً مَحمودَةً ... فَقَدِ اِصطَفاكَ مُقَسِّمُ الأَرزاقِ

فَالناسُ هَذا حَظُّهُ مالٌ وَذا ... عِلمٌ وَذاكَ مَكارِمُ الأَخلاقِ

وَالمالُ إِن لَم تَدَّخِرهُ مُحَصَّناً ... بِالعِلمِ كانَ نِهايَةَ الإِملاقِ

وَالعِلمُ إِن لَم تَكتَنِفهُ شَمائِلٌ ... تُعليهِ كانَ مَطِيَّةَ الإِخفاقِ

لا تَحسَبَنَّ العِلمَ يَنفَعُ وَحدَهُ ... ما لَم يُتَوَّج رَبُّهُ بِخَلاقِ

وإذا تسنى بناء الإنسان بناءً حقيقيًا يتعز فيه بدينه ووطنه وحضارته وتاريخه وتراثه الممتد عبر طبقات من الحضارة؛ فسيكون أهلاً للإسهام الحضاري الذي هو المعيار الأول في قوة الحضور لأي حضارة في أي عصر من العصور؛ والإسهام هنا إسهام لا يقتصر على بحوث في علوم العربية والشريعة؛ بل يكتنف

كل مجالات العلوم، وامتلاك أسبابها، والتفوق فيها، انطلاقًا من فهم راشد واستلهام رشيد لقوله سبحانه: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]. أي أن استراتيجية الوزارة جاءت لتعالج واقعًا، وتقوّم حاضرًا، وتستشرف مستقبلاً، وترسم طريقًا يكون فيه المكون الديني في الشخصية المصرية باعثًا على النهل من العلوم، واقتحام شتى مجالات المعرفة، وبناء الوطن وقواه بها؛ تلبيةً لواجب العمران الذي أراده الله لنا.

ومع التفكّر في هذا التأصيل المنطقي، يتبيّن أن هذه مهمة لا تنهض بها وزارة أو مؤسسة دون أخرى؛ بل لغة العصر هو التمازج بين العلوم والتشبيك المؤسسي، فمضت الوزارة إلى مد جسور التفاهم والتعاون تحت مظلة التشبيك المؤسسي الذي يتجلى في الجمهورية الجديدة، كي يتسنى لنا تحقيق «الإطفاء» العاجل والشروع في «البناء» المطلوب. وانبثق من ذلك تعاون بين أكثر من ١٥ وزارة ومؤسسة ومركزًا بحثيًا ومجلسًا قوميًا كي نمضي قدُمًا في عدة مسارات بعضها يتصل بتجديد الفكر الديني، وبعضها يتصل بعلاج الاعوجاج السلوكي، وبعضها يتصل بالعمل الخدمي للمجتمع في صورة جهود البر والإعانات، وغيرها من مسارات العمل.

كما تجلى من ذلك فرصة مؤاتية لانتظام عقد جهود التوعية التي تباشرها الوزارة ضمن مسار واحد يحمل اسم «صحح مفاهيمك»؛ تلكم المبادرة التي حظيت برعاية كريمة من الدولة المصرية، وتشرفت بإطلاقها رسميًا في يوليو ٢٠٢٥ من مقر مجلس الوزراء بمدينة العلمين الجديدة، ثم رسميًا وشعبيًا من العاصمة الجديدة في سبتمبر ٢٠٢٥. وقد سبق ذلك وواكبه تنسيق على مستوى الجمهورية بين وكلاء وزارات الأوقاف، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والشباب والرياضة، والصحة والسكان، والثقافة، وعدد من المجالس القومية والمراكز المتخصصة، والشركة المتحدة للخدمات الإعلامية؛ بغية بث رسائل التوعية المصاغة وفق عدد من المعايير:

١- **الوسائط المستخدمة لبث الرسائل:** حرصنا على المزج بين العمل الميداني بقوافل التوعية في المساجد والمدارس والجامعات وقصور الثقافة ومراكز الشباب والرياضة وغيرها؛ والعمل التوعوي عبر وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والتلفزة والإذاعة) ووسائل الإعلام الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي)؛ حرصًا على استغلال كل سبيل ووسيط ممكن لإيصال الرسائل لأكبر عدد ممكن من الجمهور.

٢- **الفئات المستهدفة بالرسائل:** حرصنا على توجيه الرسائل بأسلوب يراعي الفئة العمرية والشريحة الاجتماعية؛ والضابط الأهم في ذلك هو ألا يغيب أحد عن الرسالة ما أمكن؛ فكل مواطنة مصرية ومواطن مصري له حق الإكرام وواجب التوعية والاهتمام، في كل شبر من أرض مصر.

٣- **الطابع المحلي للرسائل:** حرصنا على ألا تكون رسائل التوعية

كلامًا مرسلاً دونما مراعاة حقيقية لأحوال الناس واهتماماتهم واختلافها من محافظة لأخرى – بل داخل المحافظة الواحدة. لذلك، سيّرنا القوافل ونوّعنا في خطب الجمع (الثانية) في كل جمعة بما يناسب المشكلات المحلية للمخاطَبين؛ فإذا كان بعض الأماكن يعاني سلوكًا يتصل بالهجرة غير الشرعية – خاطبناها في ذلك... وإذا وجدنا قرية تعاني حرمان الأنثى

من الميراث – خاطبناها في ذلك... وإذا وجدنا منطقة تعاني سوء معاملة السائحين – خاطبناها في ذلك، وهكذا. فعمومية الخطاب لا تنافي محلية المشكلة. وراعينا التشبيك كذلك في هذه الموضوعات وفي مبادرة «صحح مفاهيمك» مع جهود الوزارة ذات الطابع الدائم؛ كالمنصة الرقمية الجديدة للأوقاف (https://awkafonline.gov.eg) التي باتت تحوي بابًا مخصصًا للمبادرة.

كذلك حرصنا على إعداد مرجع مكتوب للمبادرة وموضوعاتها والقضايا التي تعالجها، علمًا بأنها تزيد عن ٤٠ موضوعًا، كي نرفعها على المنصة، ونتيجها مطبوعة أيضًا، ليكون التنوع حاضرًا أيضًا في سبل الإتاحة – من وعظ مباشر، ومقاطع درامية ذات رسائل مصورة، ومنشورات مناسبة لمواقع التواصل، وصور مناسبة، مع الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في بعض تلك الصور والمقاطع لمواكبة ما بات يطالعه الجمهور من مواد أصبح لها جمهور لا نريد له أن يتفلت من رسائلنا.

انطلقت جهود المبادرة في إطار من التشبيك الديني الإعلامي المؤسساتي كما سلف بيانه، ونهض كل القائمين عليها في المحافظات من أئمة وواعظات وواعظين وخطباء (ومعهم المعنيين من أبناء الوزارة في جوانب الإعلام والإدارة وغيرهم من الشركاء) بما يلزم من مسئوليات لتيسير جهود التوعية وتعضيدها بما يلزم من إسناد.

إننا في هذا الجهد -الذي هو غيض من فيض الجهود المترامية المسارات والغايات- نستصحب معنا حقيقة الوعي الذي بات معركة العصر الأولى، وفيها يكون القائم بالتوعية على خط الدفاع الأول الذي إذا اختُرِق -لا قدَّر الله- يكون العبء أثقل ما يكون والتبعات أخطر ما تكون على خطوط الدفاع المتتالية ومن ورائها المجتمع. الوعي فريضة العصر، والتصحيح اللازم له واجب على كل مسئول ومستطيع ومعني، وهذا دورنا وقدرنا الذي سنستمر فيه بإذن الله المعين.

ونحن إذ نمضي في هذا المسار الثقيل الحمل، البالغ الأهمية، الواسع المدى، الواجب الأداء إنما نستصحب معنى الإيمان الحقيقي الذي هو حقيقة تسكن القلب وتظهر في السلوك القولي والفعلي للإنسان، فهو إيمان مؤمن، وأمان نفس وجار ومواطن، وأمن وطن... كل هذا من صلب الجذر اللغوي للإيمان، ومن صميم طباق المعاني له في آن.

كما نعي أن الوعي مراتب، وهو ما يفرض علينا تنويع شكل رسالته ووسيلتها وتوقيتها ومكانها، قاصدين أن يكون الوعي استباقيًا حيثما أمكن، ومعالِجا حيثما لزم، واستداميًا عقب الاستباق والعلاج. إن تصحيح المفاهيم مسار لا يكاد يحده زمن ولا مكان، لأن التشغيب على التاريخ والحاضر والتخويف من المستقبل هو جهد منظم نعلم أنه يُدبَّر ممن لا يريد لهذا الوطن ولا لأبنائه خيرًا ولا تقدمًا؛ فوجب علينا جميعًا أن نزيد في تكاتفنا لنكون صفًا واحدًا -كالبنيان المرصوص- لهذا الوطن وأبنائه؛ نستبق المستقبل بنظرة استشرافية دقيقة علمًا وعملاً وتبصيرًا، ونعالج الحاضر بنظرة واقعية عميقة تأصيلاً وتنويرًا، ونستصحب التاريخ بنظرة مستوعبة فخرًا واعتزازًا وتقديرًا.

الثقافة المصرية.. خط الدفاع الأول عن الوعي وبناء الإنسان ومواجهة المفاهيم المغلوطة

د/ أحمد فؤاد هنّو

وزير الثقافة

في عصر أصبح فيه الوعي إحدى أهم أدوات القوة، وأضحى الصراع على العقول لا يقل خطورة عن الصراع على الأرض، باتت الثقافة خط الدفاع الأول عن هوية الأمم وذاكرتها الحضارية. وفي هذا السياق، تضطلع الثقافة المصرية بدور محوري في حماية الشخصية الوطنية، وترسيخ قيم الانتماء، وتعزيز قدرة المجتمع على الفهم الواعي، والنقد الرشيد، والتفاعل الإيجابي مع متغيرات العصر، بما يضمن الحفاظ على ثوابت الهوية والانفتاح الخلاق على المستقبل.

ومنذ بزوغ فجر ميلاد وزارة الثقافة المصرية هيئةً مستقلةً وفاعلةً، معنية بترجمة الأهداف والسياسات الحكومية إلى حراك تنويري حقيقي في مجالات الفنون والآداب داخليًا وخارجيًا من أجل بناء الإنسان، كانت الوزارة أحد الأعمدة الرئيسة في الدفاع عن هوية مصر وصورتها الحضارية. ولم يكن هذا الدور ترفًا ثقافيًا، بل ضرورة وطنية فرضتها تحديات متشابكة ارتبطت بمكانة الدولة المصرية إقليميًا ودوليًا، وبحاجة المجتمع الدائمة إلى وعي مستنير يحميه من محاولات الاختطاف والتزييف.

وانطلاقًا من هذا الإدراك، ظلَّت وزارة الثقافة في قلب الأهداف الوطنية، وفي مواجهة مباشرة مع التحديات التي عصفت بالمشهد الثقافي، لا سيما خلال المرحلة الممتدة منذ عام ٢٠١١، التي يمكن توصيفها بمرحلة «الثقافة بين صراع البقاء ومجابهة التحديات»، فقد شهدت تلك المرحلة محاولات ممنهجة لاختطاف الوعي، وتوظيف الدين توظيفًا مغلوطًا، وفرض رؤى متطرفة استهدفت طمس ملامح الشخصية المصرية، والنيل من تنوعها التاريخي القائم على التسامح والانفتاح.

وقد مثَّلت ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ نقطة تحول فارقة أعادت تصويب المسار، ورسَّخت مرحلة جديدة من التفكير الإيجابي واستعادة الوعي، وفتحت الطريق أمام بناء دولة حديثة تضع الإنسان في قلب مشروعها الوطني، في ظل قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، فتأسَّس عهد جديد عنوانه «الوعي وبناء الإنسان» بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، جاءت رؤية وزارة الثقافة متسقة مع توجهات الدولة، قائمة على الإيمان بأن معركة الوعي لا تُحسم بالمواجهة المباشرة وحدها، وإنما ببناء منظومة ثقافية متكاملة تعيد للإنسان ثقته بذاته، وتاريخه، وقدرته على التفكير والنقد والاختيار. ومن ثم، عملت الوزارة على توسيع نطاق الفعل الثقافي ليصل إلى كل مواطن في المدن والقرى، في المراكز والأطراف، وفي المناطق الحدودية والأكثر احتياجًا، إيمانًا بأن الثقافة حق أصيل وعدالة واجبة، وليست امتيازًا لفئة أو جغرافيا بعينها.

وقد تجسَّدت هذه الرؤية في حزمة واسعة من المبادرات والمشروعات، استهدفت تحديث البنية التحتية الثقافية، وإتاحة المنتج الثقافي، ودعم الفنون بوصفها أدوات فاعلة في تشكيل الوعي الجمعي، ومواجهة الفكر المتطرف، وتعزيز قيم الجمال

والتنوع والاختلاف. كما أولت الوزارة اهتمامًا خاصًا بمخاطبة وجدان الأجيال الجديدة، من خلال برامج اكتشاف المواهب ورعايتها، والمبادرات المُوجَّهة للمدارس والجامعات، والمسابقات القومية، وورش التدريب، بما يسهم في تنمية الحس الجمالي، وترسيخ التفكير النقدي، وربط الإبداع بالمسؤولية المجتمعية.

أهداف وضعتها وزارة الثقافة على رأس أولوياتها، إذ تضمنت محاور الثقافة في خطة التنمية المستدامة وفق «رؤية مصر ٢٠٣٠» عددًا من المستهدفات الاستراتيجية، يأتي في مقدمتها التوسع في إنشاء المراكز الثقافية، ورفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت، وتحقيق العدالة الثقافية، ومواصلة جهود دعم حقوق الإنسان. وقد شهدت الوزارة خلال هذه الفترة مئات البرامج الثقافية والمشروعات، منها:

أولًا: ترسيخ العدالة الثقافية والوصول إلى المناطق الحدودية والأكثر احتياجًا

انطلقت وزارة الثقافة من إيمان راسخ بأن العدالة الثقافية تمثل ركيزة أساسية في معركة بناء الوعي، فعملت على توجيه مشروعات نوعية تستهدف أبناء المناطق الحدودية والقرى الأكثر احتياجًا، وفي مقدمتها مشروع «أهل مصر»، الذي يسعى إلى دمج هذه المناطق في نسيج الوعي الوطني، وتنمية مهارات أبنائها، وتعزيز شعورهم بالانتماء عبر برامج ثقافية وفنية وتدريبية ممتدة.

ثانيًا: إتاحة المنتج السينمائي وتعزيز الثقافة البصرية

سعت الوزارة إلى كسر مركزية العرض السينمائي، وتوسيع دائرة الوصول إلى الثقافة البصرية، من خلال مشروع «سينما الشعب»، الذي أتاح الأفلام بأسعار رمزية، وأسهم في إعادة الاعتبار للسينما وسيطًا ثقافيًا قادرًا على تشكيل الوعي الجمعي، وتعزيز الذائقة الجمالية، خاصة في المحافظات التي عانت طويلًا من غياب دُور العرض.

ثالثًا: اكتشاف ورعاية المواهب في الفنون السينمائية

إيمانًا بدور الصناعات الإبداعية في دعم الاقتصاد الثقافي، أطلقت الوزارة مشروع «ابدأ حلمك.. السينما بين إيديك»، بوصفه منصة تدريبية لاكتشاف المواهب الشابة في مختلف مجالات العمل السينمائي، بما يسهم في إعداد كوادر جديدة وخلق مسارات مهنية مستدامة في هذا المجال الحيوي.

رابعًا: دعم الحركة المسرحية واكتشاف الموهوبين في الأقاليم

احتل المسرح مكانة محورية في استراتيجية الوزارة بوصفه أداة تنويرية قادرة على الحوار المباشر مع الجمهور، فجاء مشروع «ابدأ حلمك.. مسرح» ليحقق العدالة الثقافية، ويكتشف الطاقات الإبداعية في الأقاليم، ويعيد المسرح إلى دوره التاريخي في تشكيل الوعي ونقد الواقع.

خامسًا: الحضور الثقافي في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»

شاركت وزارة الثقافة بفاعلية في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، انطلاقًا من قناعة بأن التنمية الحقيقية لا تكتمل دون بعد ثقافي، فتم تنفيذ برامج ثقافية وفنية متكاملة داخل القرى المستهدفة، أسهمت في تحسين جودة الحياة، ودعم المواهب، وتعزيز الانتماء الوطني.

سادسًا: مسرح المواجهة والتجوال

واصلت الوزارة تنفيذ مشروع «مسرح المواجهة والتجوال» باعتباره إحدى أنجح أدوات الوصول الثقافي المباشر، إذ جابت العروض المسرحية القرى والنجوع، مقدمة خطابًا فنيًا واعيًا يواجه الفكر المتطرف، ويعزز قيم التعدد والانفتاح، ويعيد المسرح إلى فضائه الطبيعي بين الناس.

سابعًا: المسارح المتنقلة

في إطار تجاوز محدودية البنية التحتية الثابتة، أطلقت الوزارة المسارح المتنقلة لتكون حلًا مبتكرًا للوصول إلى المناطق المحرومة من الخدمات الثقافية، مقدمة حزمة متكاملة من الأنشطة الفنية

والتثقيفية، بما يؤكد أن الثقافة فعل حي لا تحده الجغرافيا.

ثامنًا: الحفاظ على الحِرَف التراثية ودعم الصناعات الثقافية

انطلقت مبادرة «صنايعية مصر» من رؤية تستهدف صون الحرف التراثية بوصفها جزءًا من الهوية الوطنية، ومصدرًا للتشغيل والتنمية، فعملت على تدريب أجيال جديدة من الحرفيين، وربط التراث بسياقات اقتصادية معاصرة تضمن استدامته.

تاسعًا: إحياء الذاكرة الثقافية والتاريخية

سعت الوزارة إلى صون الذاكرة الوطنية عبر مشروعات توثيقية، مثل «عاش هنا» و«حكاية شارع»، التي أعادت الاعتبار لرموز الفكر والفن، وربطت الأجيال الجديدة بتاريخها الثقافي، باستخدام أدوات معرفية حديثة تعزز الوعي وتدعم الانتماء.

عاشرًا: المسابقات والجوائز الثقافية

مثَّلت الجوائز والمسابقات الثقافية إحدى آليات الدولة لاكتشاف الموهوبين وتحفيز الإبداع، إذ واصلت الوزارة تنظيم جوائز الدولة، وجائزة المبدع الصغير، إلى جانب جوائز الترجمة والمسابقات المتخصصة، بما يعزز التفكير النقدي ويكرِّس قيمة التميز.

حادي عشر: بروتوكولات التعاون والشراكات المؤسسية

حرصت وزارة الثقافة على بناء شبكة واسعة من الشراكات مع مؤسسات الدولة والجهات المعنية، إيمانًا بأهمية التكامل المؤسسي في معركة الوعي، فوقَّعت بروتوكولات تعاون مع جهات دينية وتعليمية وتنموية ومصرفية وثقافية، بهدف توسيع نطاق التأثير وتعظيم العائد المجتمعي للثقافة.

ثاني عشر: التحول الرقمي والمبادرات الثقافية المعاصرة

واكبت الوزارة التحولات الرقمية بوصفها ضرورة استراتيجية، فأطلقت عددًا من المبادرات والمنصات الرقمية، مثل تطبيقات «كتاب»، و«ذاكرة المدينة»، و«توت»، إلى جانب مشروع القصر الثقافي الافتراضي، ورقمنة التراث الموسيقي، بما يضمن إتاحة المعرفة وحفظ الذاكرة ومخاطبة الأجيال الجديدة بلغة العصر.

وإذا ما نُظر إلى مجمل هذه الجهود في سياقها الكلي، فإنها لا يمكن اختزالها في أرقام أو فعاليات متفرقة، بل تمثل مشروعًا وطنيًا ممتدًا يستهدف تصحيح الوعي وبناء الإنسان واستعادة الثقة بالثقافة بوصفها قوةً فاعلةً قادرة على إحداث التغيير المنشود، مشروعًا يدرك أن معركة المفاهيم لا تُحسم في لحظة، وإنما تُدار بالصبر والعمل المؤسسي، والإيمان العميق بأن مصر، بتاريخها وثقافتها وإنسانها، قادرة دائمًا على حماية ذاتها وتجديد هويتها وصياغة مستقبلها على أُسُس راسخة من الوعي والمعرفة.

جهود وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي في تصحيح المفاهيم المغلوطة وتعزيز التوعية السياسية

المستشار/ محمود فوزي

وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي

في عالمٍ تتسارع فيه المعلومات وتتباين فيه مصادر التأثير، لم يعد التحدي الأكبر هو وفرة المعرفة، بل قدرتنا على توجيهها وتدقيقها وتصحيح مسارها بما يعزز وعي المجتمع ويحافظ على تماسكه، فالتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، جعلت من المفاهيم المغلوطة إحدى أدوات التشويش الفكري التي تستهدف وعي الشعوب، وتضعف قدرتها على التمييز بين الحقيقة والتزييف.

ومن هذا المنطلق، تبنّت الدولة المصرية الحديثة، في ظل قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، نهجًا شاملًا في تصحيح المفاهيم المغلوطة، وصون الوعي العام من التشويه، باعتبار أن المعرفة الواعية هي الضمانة الحقيقية لبقاء الدولة واستدامة التنمية.

وإدراكًا من الدولة المصرية لحجم التحديات المتولدة عن تضخم المعلومات وسرعة تداولها وتأثيرها في الرأي العام، جاء استحداث التواصل السياسي اختصاصًا وزاريًا رئيسيًا، ليُعبّر عن وعي القيادة السياسية بأن معركة الوعي لا تقل أهمية عن معركة التنمية، وأن إدارة التواصل بين الدولة والمجتمع تحتاج إلى كيان مؤسسي يجمع بين الفهم القانوني العميق، والقدرة على التفاعل السياسي الرشيد، والرؤية الاستراتيجية لبناء وعي عام مستنير.

وانطلاقًا من هذا الإدراك، تضطلع وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي بدور محوري في ترجمة هذا التوجه إلى سياسات وآليات عمل مؤسسية لتصحيح المفاهيم المغلوطة، وترسيخ الفهم الصحيح للعلاقة بين المواطن والدولة، وتوطيد الصلة بين السلطات العامة في إطارٍ من الشفافية والمسؤولية والتفاعل البنّاء، في ضوء أحكام الدستور ومبادئ سيادة القانون.

وتؤمن الوزارة بأن تصحيح المفاهيم ليس مجرد رد فعلٍ على ما يُثار من مغالطات، بل هو عملية مؤسسية متكاملة تقوم على المعرفة الدقيقة والبيان الرصين والمشاركة الواعية، وفق منظومة تجمع بين العمل التشريعي الرصين، والتواصل السياسي الواعي، والتثقيف المجتمعي المستنير، بما يُسهم في بناء وعي عام رشيد يعزز الثقة بين الدولة ومواطنيها، ويجسِّد رؤية الدولة المصرية لبناء وعي مستنير يقوم على الثقة والعقلانية، ويتجلى هذا الدور في عددٍ من المحاور المتكاملة التي تعكس رؤية الوزارة ومنهجها في العمل.

أولًا: الوعي الدستوري والتشريعي والنيابي ركيزةً أساسيةً للتصحيح

تولي الوزارة أهمية خاصة لنشر الثقافة الدستورية لدى المواطنين، من خلال توضيح أدوار المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وآليات التوازن والفصل بينها، بما يقطع الطريق على المفاهيم الملتبسة حول ممارسة السلطة أو العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وقد حرصت الوزارة من خلال أنشطتها ولقاءاتها الحوارية مع الشباب، والنقابات، والجامعات، والأحزاب السياسية على توفير مساحات نقاش واعية تربط بين النصوص الدستورية والممارسة الواقعية، وتعيد الثقة بالعمل العام بصفته أداة تغيير شرعية ومسؤولة.

فكثير من المفاهيم المغلوطة التي تنتشر في المجتمع تنشأ عن تفسيرات مجتزأة أو غير دقيقة للنصوص القانونية والدستورية، ومن ثم، تتولى الوزارة، عبر قنواتها الإعلامية والتواصلية، شرح فلسفة التشريع وهدفه العام، في إطار تبسيطي رشيد يُبرز العلاقة بين النص القانوني ومقتضيات المصلحة العامة، دون الوقوع في الجمود أو الخطاب الوعظي.

كما تعمل الوزارة على دعم وتعزيز قنوات التواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لضمان تنسيق المواقف وتكامل الأدوار؛ فالبرلمان – باعتباره صوت الأمة –، والحكومة – بوصفها أداة التنفيذ – يشتركان في غاية واحدة هي خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة؛ ومن هذا المنطلق، تدّعم الوزارة الحوار البنّاء حول مشروعات القوانين ذات الأثر العام، بما يرسّخ ثقافة المساءلة الرشيدة ويعزز ثقة المواطن في المنظومة التشريعية باعتبارها أداة الإصلاح والتنمية.

ثانيًا: التواصل السياسي آليةً لرسم السياسة وبناء الثقة العامة

إن برنامج عمل الحكومة يرتكز في جوهره على مخرجات الحوار الوطني، بوصفها التعبير الأصدق عن نبض الشارع المصري وإرادته الجامعة، وقد عملت الوزارة على تحويل هذه المخرجات إلى سياسات وتوجهات تشريعية تتسق مع احتياجات المواطنين، وتستجيب لتطلعاتهم

في العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

وبذلك، أصبح تصحيح المفاهيم المغلوطة لا يتم من أعلى إلى أسفل، بل في إطار تفاعلي يربط بين مؤسسات الدولة والرأي العام، وبين المعرفة القانونية والواقع الاجتماعي.

إذ لم تعد السياسات العامة تُبنى بمعزل عن المواطن، بل باتت ثمرة لتفاعل مستمر بين مؤسسات الدولة والرأي العام، تقوم فيه الحكومة بدور المستمع والمبادر في آنٍ واحد؛ تستقبل الرؤى والمقترحات، وتحوّلها إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ، وتعمل على قياس نبض الشارع المصري بصورة منهجية لضمان أن تأتي قراراتها معبّرة عن الإرادة الشعبية ومتسقة مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي؛ ويجسِّد هذا التوجه تحولًا نوعيًا في فلسفة الإدارة الحكومية من نمط تقريري إلى نموذج تشاركي قائم على التواصل، والمساءلة، والاستجابة لمتطلبات المواطنين.

وفي هذا الإطار، تتبنى الوزارة استراتيجية وطنية للتواصل السياسي تهدف إلى مواجهة المفاهيم الخاطئة والمعلومات المضللة، ليس فقط من خلال الرد عليها، بل عبر بناء خطاب مؤسسي إيجابي، يُبرز حقائق الإنجاز، ويشرح خلفيات القرار، ويعيد تشكيل الوعي العام على أسس علمية ووطنية، فالتواصل السياسي ليس مجرد خطاب أو تفاعل إعلامي، بل هو أداة لتمكين المجتمع من المشاركة في صياغة أولوياته، وفهم خلفيات القرارات العامة بعيدًا عن التضليل أو الشائعات.

ثالثًا: بناء الوعي الوطني عبر التفاعل الميداني وتصحيح المفاهيم المغلوطة

في عالم باتت فيه المعلومات أسرع من المؤسسات، وأصبحت فيه المعركة الحقيقية هي معركة الوعي لا معركة المعلومة، لذلك كان من الضروري أن تمتلك الدولة خطابًا رشيدًا ومقنعًا.

ومن هذا المنطلق، تتبنى الوزارة نهجًا يقوم على التحليل القانوني والعلمي للمفاهيم المغلوطة المنتشرة في المجتمع، وصياغة ردود مؤسسية بلغة مبسطة وموثوقة بالمشاركة مع الجهات والوزارات المختصة، تُعيد الأمور إلى نصابها دون تشدد أو إقصاء.

وفي هذا السياق، تحرص الوزارة على أن تكون الجهود الموجهة لتصحيح المفاهيم المغلوطة جهودًا ميدانية تفاعلية لا تقتصر على الخطاب النظري، بل تمتد إلى الحوار المباشر مع مختلف فئات المجتمع، ولا سيما الشباب.

فقد شاركت الوزارة في عددٍ من اللقاءات والفعاليات التي جسَّدت هذا التوجه، من بينها معسكر «اتحاد بشبابها» بأكاديمية الأوقاف الدولية، الذي استهدف تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة وتعزيز خطاب الوسطية والاعتدال، وحفل «استقبال العام الجامعي» بجامعة حلوان، الذي ركّز على غرس الوعي الدستوري في أوساط الشباب الجامعي وتعريفهم بآليات المشاركة المسؤولة في الشأن العام، و«مؤتمر المصريين بالخارج»، الذي تناول بناء الجسور بين الدولة وأبنائها في الخارج وتفنيد المفاهيم الخاطئة حول السياسات الوطنية، و«مؤتمر شباب الدلتا»، الذي ناقش دور الشباب في دعم التنمية المحلية ومواجهة الشائعات المرتبطة بالقضايا الاقتصادية والخدمية، و«مؤتمر شباب المعرفة»، و«العمل الأهلي ومكافحة التطرف»، الذي ركّز على ترسيخ ثقافة التطوع والانتماء الوطني في مواجهة الفكر الهدّام، إلى جانب عددٍ من اللقاءات الحزبية والحوارية التي فتحت قنوات تواصل مباشرة بين الدولة والشباب، وأسهمت في نقل الخبرة السياسية المؤسسية إليهم بأسلوب تفاعلي وبنَّاء.

وقد هدفت هذه اللقاءات إلى إعادة بناء الوعي الوطني على أسس من المعرفة والتفاعل والمسؤولية المشتركة، وتأكيد أن الحوار هو الوسيلة الأنجع لمواجهة الفكر المغلوط والتطرف، ولتعزيز الانتماء والمشاركة الواعية في مسيرة الدولة نحو التنمية الشاملة؛ فالتوعية ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لصناعة مواطن فاعل ومستنير، يدرك أن الحفاظ على الدولة يتطلب وعيًا لا يقل أهمية عن الجهد والعمل.

وفي إطار هذا النهج، أعدَّت الوزارة أيضًا عددًا من الإنفوجرافات التوعوية التي توضح – كخطوة استباقية – الإجراءات والملامح العامة للموضوعات ذات التأثير العام، بما يُمكّن المواطن من فهم خلفيات القرار ومراحله المختلفة، ويحدّ من انتشار التفسيرات غير الدقيقة أو المعلومات المضللة؛ ويأتي ذلك في سياق بناء خطاب مؤسسي استباقي، يشرح الحقائق بلغة مبسَّطة وموثوقة، ويجعل من الشفافية أداة لتصحيح المفاهيم وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

رابعًا: نحو وعي وطني مستدام

إن تصحيح المفاهيم لا يتحقق بقرارات آنية أو حملات مؤقتة، بل بترسيخ ثقافة مؤسسية مستدامة تُدرك أن المعرفة والمشاركة هما أساس الوعي الوطني الرشيد، وأن الاختلاف جزء من التعددية السياسية المشروعة، وأن الدولة الديمقراطية لا تخشى الحوار، بل تنظمه وتبني عليه.

من هذا المنطلق، تسعى الوزارة إلى تحويل الحوار المجتمعي من تفاعل مؤقت إلى منظومة مستدامة لتصحيح المفاهيم وتوليد الأفكار، من خلال بناء منظومة متكاملة لتجديد الوعي، ترتكز على التعاون مع مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة، لضمان أن تكون الرسائل والسياسات العامة منسقة وواضحة ومتسقة في مضمونها واتجاهها.

وفي إطار ترسيخ هذا النهج المستدام، تشارك الوزارة، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، في إعداد مشروع قانون إتاحة البيانات والمعلومات، إنفاذًا للالتزام الدستوري بإتاحة المعلومات وتعزيز الشفافية، باعتباره إحدى الأدوات التشريعية الجوهرية لترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع، وتوفير مصدر رسمي وموثوق للمعلومة الصحيحة، بما يحدّ من انتشار المفاهيم المغلوطة، ويعزز الوعي المستنير القائم على المعرفة الدقيقة.

وتأتي هذه المقاربة ضمن رؤية شاملة تجعل من التواصل والشفافية والمساءلة أدواتٍ دائمة لبناء الثقة، وتؤسس لوعي وطني قادر على التمييز بين الرأي والمعلومة، وبين النقد الموضوعي والمغالطة المتعمدة.

ختامًا، لقد أدركت الدولة المصرية أن معركة الوعي لا تقل أهمية عن معارك التنمية والبناء، وأن الدفاع عن الحقيقة هو دفاع عن الدولة ذاتها؛ وستظل وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، من موقعها في قلب العلاقة بين الدولة والمجتمع، جسرًا للتواصل الوطني، ومنبرًا لترسيخ الفهم الصحيح، ودرعًا لمواجهة كل ما يهدد وعي المصريين ووحدتهم.

جهود دار الإفتاء المصريَّة في تصحيح المفاهيم المغلوطة

أ.د/ نظير محمد عياد

مفتي جمهورية مصر العربية

رئيس الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،،،

فإنَّ من أوجب الواجبات في هذا العصر الذي تضطرب فيه المفاهيم، وتلتبس فيه الحقائق، وتتشابك فيه الخطابات، أن تقوم المؤسساتُ الدينيةُ الراسخةُ بدورها في تجلية معالم الهدى، وتحرير الفهم الصحيح للدين، وكشف ما علق في الأذهان من شوائبَ وشبهاتٍ ومفاهيمَ مغلوطة.

وقد حمَّلنا اللهُ -بحكم موقعنا في دار الإفتاء المصريّة- مسؤوليةً شرعيّةً وعلميّةً جسيمة، هي صيانةُ هذا الدين من التحريف، وحمايةُ المجتمع من الفكر المنحرف، وترشيدُ وعي الشباب، وتقديمُ الخطاب الدينيّ المنضبط المؤصَّل الذي يعبّر عن روح الشريعة ومقاصدها الرحيمة.

ومن هنا جاءت جهودُ دار الإفتاء المصرية -بعون الله وتوفيقه- متنوِّعةً في مساراتها، متكاملةً في غاياتها، تستهدفُ تصحيحَ المفاهيم، ومواجهةَ الانحرافات الفكريَّة، وبناءَ الوعي الدينيِّ الرشيد؛ وذلك عبر منظومةٍ واسعةٍ من الإصدارات والفتاوى والحواراتِ والمراكزِ البحثيةِ والوسائلِ الرقميةِ الحديثة.

وإذا كان من سنن الله ﷻ في خلقه أن يقعَ بينهم الاختلافُ، وأن يكون هذا الاختلافُ بابًا من أبواب التكريم الإلهي للإنسان وتمييزه عن سائر العوالم؛ فقد قَدَّر اللهُ على البشر أن يختلفوا، وجعلَ هذا الاختلافَ من باب تكريمه تعالى للإنسان وتمييزِه عن سائر الخلق، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

والمعنى: أنه «لَوْ شَاءَ لَخَلَقَ الْعُقُولَ الْبَشَرِيَّةَ عَلَى إِلْهَامٍ مُتَّحِدٍ لَا تَعْدُوهُ كَمَا خَلَقَ إِدْرَاكَ الْحَيَوَانَاتِ الْعُجْمِ عَلَى نِظَامٍ لَا تَتَخَطَّاهُ مِنْ أَوَّلِ النَّشْأَةِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعَالَمِ، فَنَجِدُ حَالَ الْبَعِيرِ وَالشَّاةِ فِي زَمَنِ آدَمَ (عليه السلام) كَحَالِهِمَا فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَكَذَلِكَ يَكُونُ إِلَى انْقِرَاضِ الْعَالَمِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ اقْتَضَتْ هَذَا النِّظَامَ فِي الْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوْفَى بِإِقَامَةِ مُرَادِ اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ مَسَاعِي الْبَشَرِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا الزَّائِلَةِ الْمَخْلُوطَةِ، لِيَنْتَقِلُوا مِنْهَا إِلَى عَالَمِ الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ الْخَالِصَةِ؛ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ... فَلَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْبَشَرَ عَلَى نِظَامٍ مِنْ شَأْنِهِ طَرَيَانُ

الاخْتِلَافِ بَينهم فِي الْأُخوة، وَمِنْهَا أَمْرُ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَهُوَ أَهَمُّهَا وَأَعْظَمُهَا؛ لِيَتَفَاوَتَ النَّاسُ فِي مَدَارِجِ الارْتِقَاءِ، وَيَسْمُو إِلَى مَرَاتِبِ الزُّلْفَى، فَتَتَمَيَّزُ أَفْرَادُ هَذَا النَّوْعِ فِي كُلِّ أَنْحَاءِ الْحَيَاةِ حَتَّى يُعَدَّ الْوَاحِدُ بِأَلْفٍ؛ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ»[1].

وعلى الرغم من أنَّ الله ﷻ قد قدَّر هذا الاختلافَ فلم يجعله سببًا من أسباب التصارع والتصادم، وإنما جعله منطلقًا للتعارُف والتنوُّع والتقارُب، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

فقد «جُعِلَتْ عِلَّةُ جَعْلِ اللَّهِ إِيَّاهُ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ، وَحِكْمَتُهُ مِنْ هَذَا الْجَعْلِ أَنْ يَتَعَارَفَ النَّاسُ، أَيْ: يَعْرِفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»[2].

يقول أستاذنا الدكتور محمود زقزوق رحمه الله: «لقد خلق اللهُ الناسَ مختلفين في أشكالهم وألوانهم وأعرافهم، وسيظلُّ هذا الاختلافُ قائمًا ما بقي إنسانٌ في هذا الوجود، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] ولكن هذا الاختلاف لا ينسحب على جوهر الإنسان؛ فالإنسان في جوهره واحدٌ في كل زمان ومكان، خلقه الله من أصلٍ واحدٍ، ويؤكِّد القرآنُ الكريمُ ذلك في وضوحٍ حين يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ومن هنا فإنَّ الاختلافات بين البشر لا ينبغي أن تكون منطلقًا أو مبررًا للنزاع والشقاق بين الأمم والشعوب، بل الأحرى أن يكون هذا الاختلافُ والتنوُّع دافعًا إلى التآلُف والتعارُف بين الناس من أجل تحقيق ما يَصْبُونَ إليه من تبادُلٍ للمنافع وإثراء للحياة والنهوض بها»[3].

والحقُّ أنَّ طائفةً من البشر لم تُدرِكْ هذه الحكمةَ النبيلةَ من الاختلاف بينهم، فاتَّخذوهُ سببًا للاحتراب والتصارع، وزعموا نسبةَ هذا الفهم المتطرِّف إلى الدِّين ـ والدِّينُ منهم بَرَاءٌ ـ، ومن ثَمَّ نشبت الحروبُ والنزاعاتُ التي خلَّفتْ عددًا لا يُحصى من القتلى والضحايا.

وعلى هذا، فقد تنوَّعتْ جهودُ دار الإفتاء المصرية في تصحيح المفاهيم المغلوطة، ومواجهة الأفكار المتطرفة، والفتاوى الشاذَّة، والمعتقدات المشوَّشة التي تطرأُ على المجتمع، سعيًا إلى ترسيخ الفهم المنضبط والمستنير لصحيح الدِّين، وذلك من خلال سياقاتٍ متعدِّدة، من أهمِّها:

أوَّلًا: مُواجهةُ الفكر المتطرِّف والتكفيريِّ:

يتمُّ ذلك من خلال ما تُصدرُهُ الدارُ من فتاوى وبياناتٍ وإصداراتٍ مُخصَّصةٍ لكَشْفِ زيفِ هذا المنهج، وتحصين الشباب منه، كما يشملُ ذلك إنشاءَ مراكزَ بحثيَّةٍ مُتخصِّصةٍ.

وفي هذا الإطار، تمَّ رصدُ عددٍ من المفاهيم المغلوطة؛ مثل مفهوم «الجهاد» و«الحاكميَّة» و«التكفير»، وقد عملت الدارُ على

١- التحرير والتنوير، (١٢/ ١٨٨).

٢ - التحرير والتنوير، (٢٦/ ٢٥٩).

٣ - الفكر الديني وقضايا العصر، أ.د/ محمود حمدي زقزوق، (صـ ٢٧٩)، مجلس حكماء المسلمين، الطبعة الثانية: (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م).

معركةِ الوعيِ التي تخوضُها دارُ الإفتاءِ المصريةُ، كان لِجانبِ النشرِ الإلكترونيِّ والرَّقميِّ دورٌ مُهمٌّ في تصحيحِ المفاهيمِ المغلوطةِ؛ وذلك عبر موقعِها الإلكترونيِّ، والتطبيقاتِ الإلكترونيَّةِ، ومنصَّاتِها على وسائلِ التواصلِ الاجتماعي

تفكيكِ تلك المفاهيمِ وتفنيدِها، وتصحيحِ ما تُسيءُ الجماعاتُ المتطرفةُ استغلالَهُ منها، وذلك بِنَاءً على الفَهمِ الصحيحِ للشريعةِ.

وعليهِ، فقد كان من أهمِّ الجهودِ التي تمَّتْ في هذا السياقِ: (الدليلُ المرجعيُّ لمواجهةِ التطرُّفِ)، ويُعَدُّ هذا الدليلُ مدخلًا عامًّا لفهمِ التطرُّفِ والرَّدِّ على أهمِّ أفكارِهِ.

وهناك أيضًا إصدارٌ مُهمٌّ بعنوان: (الرَّدّ على شبهاتِ المتطرِّفين في الاستدلالِ بالكتابِ والسُّنَّةِ)؛ حيث جُمعتْ أهمُّ الأفكارِ المغلوطةِ التي يُروِّجها أهلُ التطرُّفِ بِنَاءً على فَهمِهم السقيمِ للآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النبويَّةِ، ثم نُوقِشَتْ تلك الشبهاتُ وَرُدَّ عليها بمنهجٍ عمليٍّ رصينٍ ومنضبطٍ.

ومن أبرزِ إصداراتِ الدارِ في هذا المجالِ: كتابُ «الجهاد: مفهومُهُ – ضوابطُهُ – أحكامُهُ – من خلالِ فتاوى دارِ الإفتاءِ المصريةِ»؛ حيث يُستعرَضُ فيه التمييزُ بين الجهادِ الشرعيِّ بأحكامِهِ وضوابطِهِ وغاياتِهِ النبيلةِ التي تُؤسِّسُ للحريةِ وقبولِ الآخرِ، وبين الإرهابِ وقتلِ المدنيِّينَ، مع تفنيدِ استغلالِ الجماعاتِ الدينيَّةِ لهذا المفهومِ وعرضِهِ بصورةٍ مغلوطةٍ.

كما أنشأتِ الدارُ (مركزَ سلامٍ لدراساتِ التطرُّفِ) تحت مظلَّةِ الأمانةِ العامةِ لدورِ وهيئاتِ الإفتاءِ في العالمِ؛ ويُعَدُّ هذا المركزُ مركزًا بحثيًّا وعلميًّا وفكريًّا يُركِّزُ على تعميقِ الدراساتِ والمناقشاتِ المتعلِّقةِ بقضايا التشدُّدِ والتطرُّفِ، ويهدفُ إلى دعمِ صناعةِ السياساتِ الخاصَّةِ بعمليَّةِ مكافحةِ الفكرِ المتطرِّفِ؛ وذلك من خلالِ إصدارِ الدراساتِ والموسوعاتِ والتقاريرِ المتخصِّصةِ في هذا المجالِ.

ثانيًا: مُواجهةُ الأفكارِ الإلحاديَّةِ في العقائدِ والسلوكِ:

فقد أولتْ دارُ الإفتاءِ في خطابِها الهادفِ إلى تصحيحِ المفاهيمِ عنايةً خاصَّةً بفئةِ الشبابِ، لكونِهم عمادَ المجتمعِ وأساسَ نَهضتِهِ؛ إذ حرصتِ الدارُ على تحصينِهم من الأفكارِ الهدَّامةِ، وسَعَتْ إلى توضيحِ أهمِّ المفاهيمِ والأفكارِ التي تُثارُ هنا وهناك، حتى لا يقعوا في بَراثنِ هذا الفكرِ.

وعليهِ، فقد تجلَّى اهتمامُ دارِ الإفتاءِ المصريةِ بهذه الشريحةِ في إنشاءِ إدارةٍ خاصَّةٍ لذلك، وهي (إدارةُ الحوارِ)؛ حيثُ حَرصْنا في هذه الإدارةِ على عقدِ جلساتٍ حواريَّةٍ ونقاشيَّةٍ مع الشبابِ الذينَ يَفِدونَ إلينا لمُناقشةِ بعضِ الأفكارِ المتعلقةِ بالعقيدةِ والكونِ والحياةِ والأخلاقِ؛ من نحو: (الإلحادِ بأنواعِهِ، والشبهاتِ حولَ الشريعةِ، ومسائلِ الهُويَّةِ والجنسيَّةِ والشذوذِ، وغيرِ ذلك)، مع توضيحِ هذه المفاهيمِ التي يعتريها الخلطُ، والتي قد شَغَّبَ عليها بعضُ النَّاسِ.

وفي هذا الإطارِ، أصدرنا (الدليلَ الإرشاديَّ للآباءِ والمربِّينَ حولَ الإجابةِ على أسئلةِ الأطفالِ الوجوديَّةِ)، وقد تمَّتِ الإجابةُ عن هذه الأسئلةِ بطريقةٍ مُيسَّرةٍ، وبعباراتٍ سهلةٍ وواضحةٍ.

ثالثًا: المُواجهةُ من خلالِ النشرِ الإلكترونيِّ والرَّقميِّ:

ففي معركةِ الوعيِ التي تخوضُها دارُ الإفتاءِ المصريةُ، كان لِجانبِ النشرِ الإلكترونيِّ والرَّقميِّ دورٌ مُهمٌّ في تصحيحِ المفاهيمِ المغلوطةِ؛ وذلك عبر موقعِها الإلكترونيِّ، والتطبيقاتِ الإلكترونيَّةِ، ومنصَّاتِها على وسائلِ التواصلِ الاجتماعي (سوشيال ميديا).

أمَّا بخصوصِ الموقعِ والتطبيقاتِ الإلكترونيَّةِ؛ فإنَّ المحتوى الإفتائيَّ على موقعِ الدارِ يُمثِّلُ خُطَّةً استباقيَّةً لمواجهةِ «نوازلِ العصرِ» فكريًّا، وليس فقهيًّا فحسب، لتُصبحَ بذلك جبهةَ الوعيِ الإلكترونيَّةَ، وسلاحَ الإفتاءِ لتصحيحِ المفاهيمِ في معركةِ الدارِ الكُبرى ضدَّ الشائعاتِ والتطرُّفِ الفكريِّ، ومحوِ الأفكارِ المغلوطةِ.

وفي فتاوى دارِ الإفتاءِ المصريَّةِ، نجدُ تركيزًا على محورَيْنِ حاسمَيْنِ لتصحيحِ الوعيِ المجتمعيِّ والمفاهيمِ:

المحورُ الأولُ – محورُ العقائدِ:

تُقدِّمُ الدارُ في هذا المحورِ إجاباتٍ تهدفُ إلى تنقيةِ الأفهامِ من الشوائبِ والتشدُّدِ، وترسيخِ مفاهيمِ الإيمانِ الصحيحِ البعيدِ عن الغلوِّ أو التجسيدِ. ومن أهمِّ الفتاوى في هذا البابِ الرَّدُّ على مَن يَدَّعي أنَّ اللهَ على العرشِ بذاتِهِ، وغيرِ ذلك من أوصافِ التجسيمِ؛ حيث ردَّتْ دارُ الإفتاءِ المصريةُ على هذا الافتراءِ، وبيَّنتْ صحيحَ الدِّينِ بالأدلَّةِ والبراهينِ.

المحورُ الثاني – المستجداتُ والنوازلُ:

تستهدفُ الدارُ في هذا النوعِ من الفتاوى تفكيكَ الأفكارِ المرتبطةِ بالعنفِ أو سوءِ فَهمِ الجهادِ، كما تتناولُ القضايا الحديثةَ؛ مثل المعاملاتِ الماليَّةِ المُستحدَثةِ، والتعاملِ مع تطبيقاتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، مُرسِّخةً بذلك مبدأَ أنَّ الشريعةَ صالحةٌ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وليست قاصرةً على الماضي. ومن أهمِّ الفتاوى التي صدرتْ في هذا الشأنِ: حكمُ استخدامِ تطبيقاتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ (AI) في الاستفتاءِ، للجوءِ كثيرٍ من النَّاسِ إليه في الفتوى، معتقدينَ صحَّةَ ما يُصدِرُهُ الذكاءُ الاصطناعيُّ في هذا السياقِ؛ فقد أوضحتِ الدارُ عدمَ جوازِ ذلك، وأنَّه لا تُوجَدُ حتى

لدى دارِ الإفتاءِ المصريةِ مركزًا للإرشادِ الأسريِّ، نقدِّمُ فيه جملةً من النصائحِ والإرشاداتِ التي تصلحُ أن تكونَ أساسًا متينًا لبناءِ علاقةٍ قويَّةٍ متماسكةٍ بين الزوجين، ممَّا يترتَّبُ عليه معالجةُ الخلافاتِ داخلَ الأسرةِ

الآن برامجُ تُضاهي المرونةَ البشريَّةَ التي تملكُ أدواتِ الإفتاءِ الكاملةَ من علومٍ ومعارفَ.

وأما بخصوصِ صفحاتِ دارِ الإفتاءِ المصريَّةِ على منصَّاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ المختلفةِ، وتفاعلِها مع الواقعِ والأحداثِ وأسئلةِ الناسِ من خلالِ المنشوراتِ والرسائلِ اليوميَّةِ، وكذلك البثِّ المباشرِ؛ إذ يظهرُ فيه أحدُ علماءِ دارِ الإفتاءِ يوميًّا وَفقَ جدولٍ مُسبقٍ، لمدَّةِ ساعةٍ يوميًّا، يتمُّ فيها الإجابةُ عن أسئلةِ المتابعينَ الدينيةِ، كما يعملُ أيضًا – من خلالِ هذه الإجاباتِ – على تصحيحِ كلِّ مفهومٍ مغلوطٍ يُعرَضُ عليهِ.

كما عملتْ دارُ الإفتاءِ المصريةُ – في سبيلِ تصحيحِ المفاهيمِ المغلوطةِ – على ما يُعرَفُ بالحملاتِ الإلكترونيَّةِ، ومنها حملةُ «اعرفِ الصحَّ»؛ وهي حملةٌ تهدفُ إلى نشرِ الوعيِ، وتصحيحِ المفاهيمِ الخاطئةِ والفتاوى الشاذَّةِ، وتعملُ على قطعِ الطريقِ أمامَ التياراتِ المتطرفةِ التي تستغلُّ العاطفةَ الدينيةَ لعمومِ الناسِ.

وقد كان من أهمِّ القضايا التي تناولتْها هذه الحملةُ لتصحيحِ بعضِ المفاهيمِ: حكمُ إيداعِ الأموالِ في البنوكِ وأخذِ الفوائدِ، وحكمُ الاحتفالِ بالمولدِ النبويِّ والأيامِ الوطنيةِ، وقضايا المعاملاتِ الحديثةِ؛ مثلِ (البتكوين، والبيعِ من خلالِ المواقعِ الإلكترونيَّةِ، وغيرِ ذلك)، وغيرِها كثيرٌ.

وقد عملتِ الدارُ – من خلالِ هذه الجهودِ المتكاملةِ – على تصحيحِ المفاهيمِ الخاطئةِ والمغلوطةِ، وبيانِ صحيحِ الدِّينِ بمنهجٍ صحيحٍ معتدلٍ مُعبِّرٍ عن روحِ الشريعةِ الخاتمةِ.

رابعًا: المجالسُ الإفتائيَّةُ والقوافلُ الدعويَّةُ:

تعقدُ دارُ الإفتاءِ المصريةِ مجالسَ إفتائيةً في عددٍ من المساجدِ بمختلفِ محافظاتِ الجمهوريَّةِ، وذلك بالتعاونِ والتنسيقِ مع وزارةِ الأوقافِ، في إطارِ جهودِها المتواصلةِ لنشرِ العلمِ الشرعيِّ الصحيحِ، ونشرِ الوعيِ الدينيِّ الرشيدِ، وتعزيزِ الفهمِ الوسطيِّ للشريعةِ الإسلاميةِ، وتأكيدِ الدورِ العلميِّ والمجتمعيِّ الذي تضطلعُ به الدارُ في توجيهِ الناسِ نحوَ التعاملِ الشرعيِّ السليمِ في حياتِهم اليوميَّةِ، وتعزيزِ التواصلِ المباشرِ بين العلماءِ والجمهورِ.

كما تشاركُ دارُ الإفتاءِ المصريَّةِ مشاركةً فاعلةً في القوافلِ الدعويَّةِ المشتركةِ إلى محافظةِ شمالِ سيناءَ، التي تُنظَّمُ بالتعاونِ بين الأزهرِ الشريفِ ووزارةِ الأوقافِ ودارِ الإفتاءِ المصريَّةِ، ضمنَ خُطَّةٍ مشتركةٍ لتصحيحِ المفاهيمِ ونشرِ الوعيِ الدينيِّ ومواجهةِ الفكرِ المتطرفِ.

خامسًا: في مجالِ الأسرةِ:

وبما أنَّ الأسرةَ هي النواةُ الأولى للمجتمعِ، فقد اهتمَّتْ دارُ الإفتاءِ المصريَّةُ بهذا الأمرِ، وذلك بعقدِ برامجَ تدريبيَّةٍ للمقبلينَ على الزواجِ؛ من أجلِ بناءِ الوعيِ اللازمِ لهذه الفئةِ من الشبابِ، من خلالِ توزيعِ الأدوارِ في الأسرةِ على وجهِ التكاملِ والانسجامِ، بما يحفظُ للأسرةِ استقرارَها، ويحصِّنُها من الوقوعِ في الأزماتِ والمشكلاتِ. ولعلَّ من أهمِّ المفاهيمِ التي حرصتْ دارُ الإفتاءِ المصريةُ على بيانِها مفهومُ (المودَّةِ والرحمةِ) الذي تبنى عليه العلاقةُ بين الزوجين، لا مفهومُ (الحقوقِ والواجباتِ) الذي يؤدّي – في الغالبِ – إلى المُشاحَّةِ والشِّقاقِ.

كما أنَّ لدى دارِ الإفتاءِ المصريةِ مركزًا للإرشادِ الأسريِّ، نقدِّمُ فيه جملةً من النصائحِ والإرشاداتِ التي تصلحُ أن تكونَ أساسًا متينًا لبناءِ علاقةٍ قويَّةٍ متماسكةٍ بين الزوجين، ممَّا يترتَّبُ عليه معالجةُ الخلافاتِ داخلَ الأسرةِ، واستبقاءُ كيانِها، وجعلُها أكثرَ استقرارًا.

ومن الوسائلِ التي تتخذُها دارُ الإفتاءِ المصريَّةُ في توضيحِ العلاقةِ المنوطِ بها شرعًا في الأسرةِ إذاعتُها بثًّا مباشرًا خاصًّا للإرشادِ الأسريِّ؛ يظهرُ فيه أحدُ علماءِ دارِ الإفتاءِ المصريَّةِ برفقةِ المتخصِّصينَ من علماءِ النفسِ والاجتماعِ والإرشادِ الأسريِّ، لتقديمِ التوجيهاتِ والإجابةِ عن الاستفساراتِ، بما يحفظُ كيانَ الأسرةِ المصريَّةِ. وتُعَدُّ هذه الخدمةُ متخصِّصةً في حلِّ المشكلاتِ بين أفرادِ الأسرةِ الواحدةِ، وتوعيةِ الناسِ بالمفاهيمِ المغلوطةِ التي تُؤثِّرُ في الحياةِ الأسريَّةِ في المجتمعِ؛ وذلك باستخدامِ الطُّرقِ التوعويَّةِ الحديثةِ من الإرشادِ النفسيِّ والشرعيِّ.

وبالجملةِ، فدارُ الإفتاءِ المصريَّةُ – وعبرَ تاريخِها الطويلِ، ومنذُ نشأتِها عامَ ١٨٩٥م، حتى عامِ ٢٠٢٥م – تؤدي دورًا فعّالًا لبيانِ حكمِ اللهِ تعالى وَفقَ مُرادِهِ، وبما يُحقِّقُ مصلحةَ العبادِ؛ فهي – منذ نشأتِها – تحرصُ على المحافظةِ على ثوابتِ الدِّينِ وأصولِهِ، وفي الوقتِ نفسِهِ الانفتاحُ على الواقعِ والتعاملُ مع مسائلِهِ، والاشتباكُ مع قضاياه، والإجابةُ عنها بصورةٍ علميَّةٍ مُثلى تُحقِّقُ مرادَ الشارعِ الحكيمِ ولا تتعارضُ مع مصالحِ الناسِ وأحوالِهم.

وقد استطاعتِ الدارُ – من خلالِ ذلك – نشرَ الوعيِ الدينيِّ، وتقديمَ خطابٍ دينيٍّ رَشيدٍ يقطعُ الطريقَ أمامَ الفتاوى الشاذَّةِ، والآراءِ الغريبةِ، والاجتهاداتِ الضالَّةِ، التي تأتي بعيدةً عن أيِّ أساسٍ علميٍّ تستندُ إليه أو تقومُ عليه.

تهنئة

تتقدم هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
بخالص التهنئة القلبية إلى

فضيلة الأستاذ الدكتور نظير محمد عياد

مفتي جمهورية مصر العربية، رئيس الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم

وإلى أسرة دار الإفتاء المصرية

بمناسبة ذكرى مرور قرن وثلاثة عقود على تأسيس دار الإفتاء المصرية، التي تُمثِّل نموذجًا رائدًا في الإفتاء الرشيد، وترسيخ قيم الوعي والاستقرار المجتمعي، وتجديد الخطاب الديني، ومكافحة الفكر المتطرف، وتعزيز ثقة المجتمع بالمرجعية الإفتائية الرسمية، وترسيخ الحضور المصري في المحافل الدولية، سائلين المولى عزّ وجلّ دوام التوفيق والسداد.

المواجهة

المهندس/ عبد الصادق الشوربجي

رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

دائمًا وعلى مدار تاريخها، أدَّت الصحافة بشكل عام، والقومية منها «خاصةً"، دورًا بالغ الأهمية في المجتمع، تثقيفًا وتنويرًا ونشرًا للوعي، ومواجهة الشائعات والأكاذيب، وتصحيح المفاهيم المغلوطة أو الخاطئة؛ كونها إحدى أهم وسائل الإعلام التي تعتمد على المصادر الموثوقة والبيانات والمعلومات الدقيقة، ونشرها في قوالب صحفية متنوعة تناسب الحدث أو القضية محل النقاش، أو الطرح والتحليل الموضوعي؛ صحافة لا تستهدف إثارة أو تأجيجًا مصطنعًا لقضية أو حدث من منطلق الظهور من أجل الظهور وليس القضية.

يتعاظم دور الصحافة، سواء الورقية أو الإلكترونية، يومًا بعد يوم، وخاصة مع امتلاكها كوادر شابة وخبرات مهنية تميزت بأقلامها الحرة والموضوعية، واكتسبت ثقة القراء؛ هذه الثقة تدعمها مدارس صحفية عملاقة اعتمدت في نشر فنونها الصحفية على المعلومات والبيانات الدقيقة من مصادرها الموثوقة، واعتمدت على المفاهيم والمصطلحات الصحيحة من خبراء مشهود بكفاءتهم، وتحليلات موضوعية بعيدة عن التحيز، تساعد الجمهور على فهم الأحداث وأبعادها المختلفة، والإسهام في صياغة رأي عام وتكوينه على أُسُس منطقية واعية.

لا شكَّ أن عالم اليوم، بتعدد منصاته الرقمية، ومواقعه الإلكترونية، والسوشيال ميديا العابرة للحدود، وفوضى البث العالمية، قد أفرز سلبيات كثيرة رغم الإيجابيات؛ هذه السلبيات خلقت عالمًا افتراضيًا يموج بالشائعات والأكاذيب والمعلومات المغلوطة، والمفاهيم التي تحتاج من جميع وسائل الإعلام، والصحافة في المقدمة منها، إلى أن تكثِّف الجهود، رصدًا وتحليلًا ومواجهة، في إطار عمليات التصحيح المستمر للوعي المجتمعي، ونشر المفاهيم المنضبطة، ومواجهة الأكاذيب والسموم التي تنتشر في هذا الفضاء الإلكتروني، والتي قد تدعمها جهات أو جماعات معادية تستهدف أمن المجتمعات المستقرة وأمانها.

المفاهيم المغلوطة والمصطلحات غير الصحيحة ربما تنشأ عن جهل بقضية أو حدث ما أو أمر معين؛ أو ربما تُختلق وتُصنع وتُصطنع ويُروِّجها أهل الشر على مستوياتهم كافة، وهذا الاستهداف ليس سهلًا على الإطلاق، فالمقصد والهدف ليس في الغالبية حسن النية، أو أمرًا عابرًا في غالبية الظروف، ما يجعل من نشر مثل هذه المفاهيم المغلوطة تحديًا كبيرًا يجب مواجهته؛ فاستمرار الفهم الخاطئ والمفاهيم غير الصحيحة قد يؤدي إلى نشر توجه فكري غير منضبط مبني على تصورات سلبية وخيالات لا أساس لها من الصحة، وتضر المجتمعات، وهنا يأتي دور الصحافة لتكون كعادتها في مقدمة وسائل الإعلام للرصد والمواجهة والرد والتصحيح، فهي صاحبة المكانة والخبرات، وعبر صفحاتها تطرح كوادرها المهنية القضية والحدث بكل موضوعية، وينطلق الخبراء والمسؤولون في الشرح والتوضيح والتصحيح؛ ومن فكرة الصحافة ورصدها تلتقط وسائل الإعلام الأخرى القضية لتبدأ من جهتها في المعالجة والتحليل.

المفاهيم المغلوطة ليست حكرًا على ملف ما دون آخر؛ سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو مجتمعيًا أو صحيًا أو أمنيًا، أو غيرها من مجالات وقطاعات قد تنتشر حولها مفاهيم غير صحيحة تؤدي إلى نتائج سلبية تختلف تأثيراتها من قطاع لآخر، وتفرض تحديات مضاعفة للمواجهة، وهنا يجب على الجميع التكاتف والتعاون للرصد والمواجهة، بتكثيف جهود التثقيف والتنوير، ونشر المعرفة والفهم العميق للقضايا والأحداث المدعومة بالمعلومات الصحيحة والعلمية، ومن مصادرها الموثوقة والتحليلات الموضوعية.

وعلى العهد ستستمر صحافة مصر القومية في أداء دورها الوطني، تنويرًا وتثقيفًا ونشرًا للوعي؛ أداة رئيسية في مواجهة الشائعات والأكاذيب، ونشر المعلومات الدقيقة والتحليلات الموضوعية، وتشكيل رأي عام مستنير يدعم استقرار الدولة ويحقق تطلعات شعبها.. وتحيا مصر.

جهود هيئة الأرصاد الجوية في تصحيح المفاهيم المغلوطة لتحقيق التنمية المستدامة

لواء جوي/ هشام حسن طاحون

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد الجوية

تؤدي هيئة الأرصاد الجوية دورًا أساسيًا في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر عملها على التنبؤ بحالة الطقس والمناخ فقط، بل تمتد خدماتها لتشمل جميع مجالات الحياة، كالزراعة والصناعة والنقل والطاقة والسياحة وغيرها، من خلال تقديم المعلومات الصحيحة والموثوقة عنها.

وفي إطار جهود الهيئة للاضطلاع بدورها في تقديم المعرفة والمعلومات الموثوقة، يُمكن القول إن هيئة الأرصاد الجوية تُعدُّ خط الدفاع الأول في مواجهة أخطار نوبات الطقس الحادة، مثل العواصف والسيول، وموجات الحر أو البرد الشديد، والأمطار الغزيرة، من خلال نظامها المتميز بالإنذار المبكر، وبنيتها التحتية والمعلوماتية لنشر الإنذارات والتحذيرات العاجلة، التي تُوجَّه إلى الجهات المعنية؛ مثل الدفاع المدني، والوزارات، ووسائل الإعلام، لضمان اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة في الوقت المناسب، وبذلك فإن الهيئة تساعد على حماية الأرواح والممتلكات، وتقليل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، كما تسهم هيئة الأرصاد الجوية في التخطيط السليم للمشروعات التنموية، وتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة المناخية، لذلك تُعدُ هيئة الأرصاد الجوية إحدى الركائز المهمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي إطار تناولنا للمفاهيم، وتصحيح المعلومات المغلوطة، فينبغي التعريف بهيئة الأرصاد الجوية ودورها الريادي، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي والدولي، إذ إن لها تاريخًا طويلًا في الرصد والتنبؤ والبحث العلمي في المجالات ذات الصلة، فقد بدأت الدولة المصرية سنة ١٨٢٩ قياس درجات الحرارة خمس مرات يوميًا، وما زالت تتطور في أدوات الرصد والتنبؤ والكفاءات البشرية.

١ـ مسؤوليات هيئة الأرصاد الجوية:

يُسهم الاستثمار في خدمات الطقس والمناخ إسهامًا كبيرًا في الجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح والممتلكات، وتقليل الخسائر الاقتصادية، والحفاظ على البيئة الطبيعية. وتؤكد اتفاقية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الأهمية الحيوية لدور المرافق الوطنية للأرصاد الجوية في رصد وفهم الطقس والمناخ، وتقديم خدمات الأرصاد الجوية والخدمات ذات الصلة دعمًا للاحتياجات الوطنية المتعلقة بها، التي ينبغي أن تشمل ما يلي:

حماية الأرواح والممتلكات من خلال نظام الإنذار المبكر:

تسهم هيئة الأرصاد الجوية بدور حيوي في حماية الأرواح والممتلكات من أخطار الظواهر الجوية الحادة، مثل السيول والعواصف والأمطار الغزيرة، وموجات الحر أو البرد الشديد، فهي تتابع الأحوال الجوية على مدار الساعة، وتستخدم صور الأقمار الصناعية والرادارات، وأجهزة الرصد الحديثة، والتنبؤات العددية؛ للتنبؤ بالتغيرات الجوية والمناخية التي تُشكِّل خطرًا، وعند ظهور مؤشرات لحدوث طقس خطير فإن الهيئة تصدر تحذيرات وإنذارات مبكرة تُنقَل إلى الجهات المختصة والمواطنين عبر المركز الإعلامي للهيئة، كما تسهم في تأمين جميع قطاعات الدولة من خلال التواصل المباشر مع غرفة إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء، وكذلك غرف الأزمات الفرعية بالمحافظات، والجمهور، وقطاعات الدولة، من خلال وسائل الإعلام (التليفزيون- الإنترنت - وسائل التواصل الاجتماعي)، والمنصات الرقمية والمتنقلة (رسائل قصيرة على الهاتف - صفحة الهيئة على فيسبوك التي وصل عدد مستخدميها إلى أكثر من ٢٢٠٠٠٠٠ مشترك)، وبروتوكول الإنذار المُوحَّد بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية CAP.

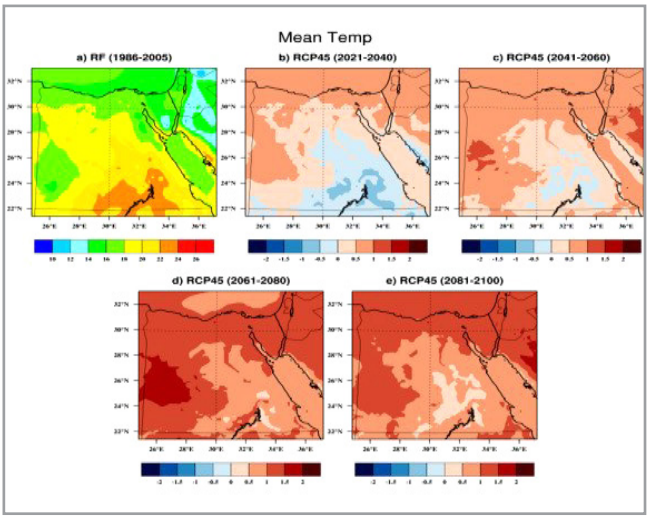

درجة الحرارة (درجة مئوية) في الفترة المرجعية (١٩٨٦–٢٠٠٥) والتغير المحتمل في الفترات التالية: ٢٠٢١–٢٠٤٠، ٢٠٤١–٢٠٦٠، ٢٠٦١–٢٠٨٠، و٢٠٨١–٢١٠٠. السيناريو المستقبلي: RCP4.5

وبفضل هذه التحذيرات يمكن للجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، مثل إغلاق الطرق المُعرَّضة للسيول، أو وقف الملاحة الجوية والبحرية، أو تنبيه المزارعين لحماية محاصيلهم، وبذلك تسهم الأرصاد الجوية في تقليل الخسائر البشرية والمادية، وتحقيق قدر أكبر من الأمان المجتمعي، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في منظومة الأمن والسلامة الوطنية.

حماية البيئة:

تؤدي هيئة الأرصاد الجوية دورًا مهمًا في حماية البيئة والمحافظة على توازنها، فهي تراقب حالة الغلاف الجوي، وتتابع التغيرات المناخية التي قد تؤثر في النظم البيئية المختلفة، من خلال رصد ملوثات الهواء، وخاصة غازات الاحتباس الحراري، التي تؤدي دورًا كبيرًا في تغير المناخ، مثل ثاني أكسيد الكربون والأوزون.

كما تتعاون الهيئة مع جهاز شئون البيئة، منذ بداية إنشاء مركز الإنذار المبكر بالسحابة السوداء، وقد أسهمت الهيئة بخبرائها وخبرتها في مجال النماذج العددية، إذ تعتمد جودة الهواء على حالة الاستقرار في الغلاف الجوي.

فمثلًا الجو المستقر الذي تقل أو تنعدم فيه حركة الهواء، خاصة الرأسية، يساعد على زيادة تركيز الملوثات في الطبقة الدنيا من الغلاف الجوي، التي كانت سابقًا من أهم الأسباب لظهور السحابة السوداء في سماء القاهرة الكبرى، وتتفاقم المشكلة بوضوح في مواسم حرق قش الأرز.

أما في الجو غير المستقر، فإن نشاط الرياح والحركة الرأسية تساعد على تشتيت الملوثات، ومن ثمَّ تخفيفها في الغلاف الجوي، لذلك فإن حرق قش الأرز ظُهرًا يخفف من حدة المشكلة، ولوزارة البيئة حلول أخرى للتعامل مع قش الأرز، كتحويله إلى غذاء للحيوانات، أو سماد، وذلك أفضل من الحرق بصفة عامة.

وفي صفحة الهيئة نصدر تنبؤات عن جودة الهواء، كما تسهم الهيئة في دراسة التغير المناخي وأثره، ووضع التوصيات التي تساعد صُنّاع القرار على وضع سياسات بيئية فعَّالة للتكيف مع هذه التغيرات، ومثال ذلك مشروع «الخريطة التفاعلية لمخاطر تغير المناخ»، وهي مبادرة مصرية بالتعاون بين وزارة البيئة، وهيئة الأرصاد الجوية، وإدارة المساحة العسكرية، ووزارة الموارد المائية والري، ويهدف إلى التنبؤ بآثار تغير المناخ على المناطق المختلفة في مصر، وتُستخدم في المشروع نماذج تنبؤ مناخي رياضي وبيانات تاريخية للهيئة للتنبؤ بتغير المناخ وآثاره حتى ٢١٠٠.

وتقدم هيئة الأرصاد الجوية أيضًا معلومات دقيقة عن الأمطار ودرجات الحرارة والرياح، مما يساعد على إدارة الموارد الطبيعية، مثل المياه والزراعة، بشكل مستدام، وبذلك تسهم الهيئة في حماية الموارد البيئية، وتقليل الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، وهو ما يدعم جهود الدولة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة.

الإسهام في التنمية المستدامة:

تؤدي هيئة الأرصاد الجوية دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دعم التخطيط السليم، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، فهي توفر بيانات دقيقة عن المناخ والطقس تساعد على تحسين الإنتاج الزراعي عبر تحديد مواعيد الزراعة والري والحصاد المناسبة، مما يقلل من الهدر أيضًا، ولأن معظم أمراض النبات ترتبط بالتغيرات في الطقس، فإن التنبؤات الدقيقة لعناصر الطقس، سواء قصيرة المدى أو الفصلية، مهمة في مجال الزراعة وزيادة إنتاجية المحاصيل.

وتشارك الهيئة بفاعلية في المشروعات القومية، كمشروعات جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، إذ تدعم الهيئة المشروعات بعناصر الطقس يوميًا، إضافة إلى مخرجات النماذج العددية الجوية الزراعية، كحرارة التربة، ومعدل سقوط أشعة الشمس، وعدد ساعات سطوع الشمس، ومعدل التبخر النتح(*)، كما تسهم في إدارة الموارد المائية، من خلال التنبؤ بالأمطار، ومتابعة فترات الجفاف، مما يساعد على إدارة وترشيد استخدام المياه وحماية مصادرها.

ولهيئة الأرصاد دور بالغ الأهمية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية)، ومثال ذلك تنفيذ مشروع بين هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وهيئة الأرصاد الجوية بالتعاون مع معامل ريزو الدنماركية، لإنتاج أطلس رياح

* معدل التبخر النتح (Evapotranspiration) هو: مجموع عمليتي التبخر من سطح التربة والمياه والنباتات، والنتح من خلال النباتات نفسها إلى الغلاف الجوي، ويُقاس عادةً بالمليمترات لكل يوم أو سنة، وهو مؤشر حيوي للدورة المائية، وتتأثر سرعة هذه العملية بعوامل مناخية مثل درجة الحرارة، وسرعة الرياح، والرطوبة، إضافة إلى نوع السطح والغطاء النباتي.

لمصر، بهدف تقييم موارد طاقة الرياح على مستوى البلاد، من خلال الأرصاد الجوية وبياناتها الحالية والتاريخية للرياح.

وتدعم الأرصاد الجوية أيضًا قطاعات النقل والسياحة، بتقديم معلومات الطقس بدقة، لتضمن تأمين سلامة الملاحة الجوية والبحرية للقطاع المدني والعسكري، إضافة إلى ذلك، فإن الهيئة تشارك في مواجهة التغير المناخي من خلال رصد الظواهر المناخية، ووضع استراتيجيات للتكيف معها والحد من آثارها البيئية، وبذلك تكون الهيئة ورصيدها التاريخي من بيانات الأرصاد الجوية ركيزة أساسية في بناء مجتمع قادر على التكيف مع التغيرات المناخية، وتحقيق تنمية اقتصادية وبيئية واجتماعية مستدامة.

تعزيز الرصد طويل الأمد وجمع البيانات (بما في ذلك البيانات البيئية ذات الصلة):

كما ذكرنا، فإن الدولة المصرية بدأت سنة ١٨٢٩ قياس درجات الحرارة خمس مرات يوميًا، وظلَّت تواكب وتطور بنيتها التحتية وأدوات الرصد والتنبؤ، وأصبح لدى هيئة الأرصاد رصيد من البيانات الجوية، وبنية تحتية تماثل الدول المتقدمة، تتبع معايير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وللهيئة ١٠٧ محطات لرصد عناصر الطقس (سطحي أو علوي)، و٧ محطات متخصصة للأرصاد الجو زراعية، و٥ محطات لتلوث الهواء، و١٣ محطة للإشعاع الشمسي، و٤ محطات لأوزون الاستراتوسفير، وكلها مُجهَّزة بأحدث أجهزة الرصد الجوي الأوتوماتيكي، ويُمكن التعرف على مخرجات الهيئة من التنبؤات الجوية وجودة الهواء من خلال الموقع(http://nwp.gov.eg/category/enviro.php).

وتستقبل الهيئة أيضًا صور الجيل الثاني من القمر الصناعي الأوروبي (MSG)، الذي يُعدُّ من أهم منظومات الرصد الفضائي المستخدمة في مراقبة الطقس والظواهر الجوية، وتوفّر هذه الأقمار صورًا وبيانات آنية عالية الدقة، تغطي مناطق أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، وتُستخدم في تحليل السحب ورصد الأمطار، وتتبع العواصف الرعدية والترابية، وقياس درجات الحرارة والرطوبة في الغلاف الجوي، كما تسهم بيانات MSG في دعم خدمات التنبؤ القصير المدى والإنذار المبكر.

وحديثًا تمكَّنت الهيئة من تغطية الساحل الشمالي وسيناء والبحر الأحمر بثلاثة رادارات دوبلر للطقس في مطروح والغردقة والقنطرة، وهي من أهم أدوات الرصد والإنذار المبكر، إذ تُستخدم لرصد وتتبع مناطق الأمطار، وتحديد شدتها ونوعها ومسار حركتها، إضافةً إلى تحليل البيانات المتعلقة بالعواصف الرعدية والرياح الشديدة، كما تسهم هذه الرادارات في دعم عمليات التنبؤ القصير المدى، وتحسين دقة النماذج الجوية من خلال مقارنة مخرجاتها بمخرجات الرادارات.

تعزيز بناء القدرات المحلية والإقليمية:

للهيئة العامة للأرصاد الجوية مركز إقليمي للتدريب، مُعتَمد من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لتدريب الكوادر الفنية المحلية

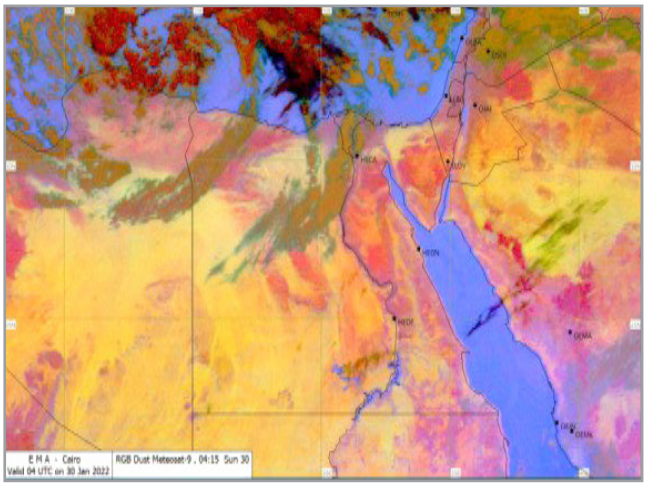

صورة قمر صناعي توضح وجود غبار على القاهرة والدلتا وجزء من الصحراء الغربية.

والإقليمية الناطقين باللغتين الإنجليزية والعربية في مجال تأهيل الراصدين الجويين والإخصائيين الجويين، وله مكانة دولية رائدة في المنظمة وإفريقيا، وبين الدول العربية، لخبرته الطويلة، التي بدأت عام ١٩٦٨، وبرامجه سواء التأهيلية أو التخصصية، كما أنه مُعَدٌّ وفق المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الأرصاد الجوية، ويُجدَّد اعتماده كل ٤ سنوات بعد التفتيش على كفاءة العملية التدريبية؛ من مُدرِّبين ومواد علمية وامتحانات وبنية تحتية، وتُعِدُّ الهيئة للجميع من كل قطاعات الدولة ذات الصلة، مثل البيئة والزراعة والري والطيران وغيرها، وطلبة الجامعات، دورات تدريبية حسب الطلب، أو أنهم يشتركون في برامجها المُعدَّة سابقًا.

دور الأرصاد الجوية في مجال الأمان النووي والإشعاعي:

تُشكِّل الأرصاد الجوية جزءًا أساسيًا من منظومة الأمان النووي والإشعاعي، إذ تُسهم في التنبؤ والتحليل والوقاية والتخطيط للطوارئ، بما يحدُّ من الأخطار على الإنسان والبيئة، ولا يقتصر دورها المهم على رصد العناصر الجوية التي تؤثر في انتقال الملوثات الإشعاعية وانتشارها، ولكنها أيضًا تستخدم النماذج العددية الجوية للتنبؤ بالمناطق المُعرَّضة للتلوث ومستوى الخطورة.

ولهيئة الأرصاد دور محوري في اختيار المواقع المناسبة لإنشاء محطات نووية، وذلك تبعًا للظروف الجوية والمناخية السائدة، ولها ممثلون في اللجنة العليا للطوارئ النووية والإشعاعية، وفي اللجان الفرعية للطوارئ النووية والإشعاعية منذ عام ٢٠١٤، وقد شاركت الهيئة في إعداد الخطط القومية للطوارئ النووية والإشعاعية، وكذلك في إعداد دليل الإجراءات للحوادث خارج الحدود، وفي التمارين والسيناريوهات التي تشارك فيها هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ترسل الهيئة مخرجات نماذج الانتشار يوميًا إلى غرفة الطوارئ المركزية بهيئة الرقابة النووية خلال فترات التوترات التي تؤثر

رادار مطروح

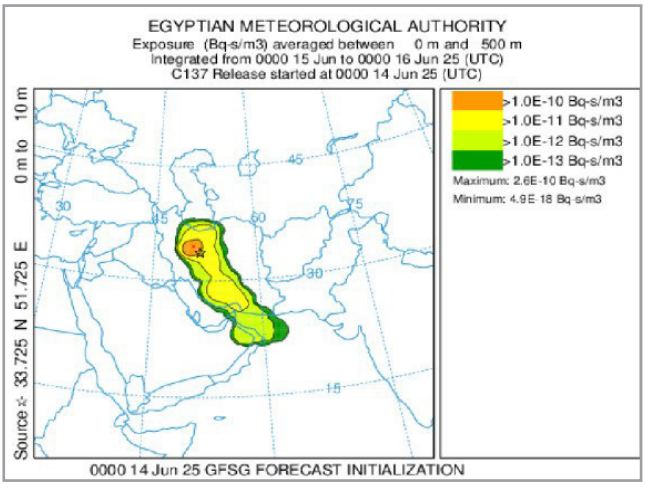

الخريطة توضح انتشار السيزيوم في الطبقة من سطح الأرض حتى ٥٠٠ متر، بفرضية انبعاث كمية من السيزيوم ١٣٧ مقدارها ١ بكريل في الساعة، والانبعاث استمر ساعة واحدة.

جزء من تقرير هيئة الأرصاد الجوية، مرسل إلى هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في أثناء حرب إيران وإسرائيل، ومحاكاة افتراضية.

في المنشآت النووية في بعض الدول، مثلما حدث في أثناء الحرب الروسية الأوكرانية، وبين إيران وإسرائيل.

الإسهام في التعاون الدولي:

لهيئة الأرصاد الجوية المصرية دور محوري على المستوى الدولي، تحت مظلة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وقد تولَّى رئاسة المنظمة، الدكتور محمد فتحي طه، رئيس الهيئة سابقًا لفترتين متتاليتين (من ١٩٧١ إلى ١٩٧٩)، وفي معظم فتراتها كانت الهيئة عضوًا في المجلس التنفيذي للمنظمة، ممثلة في رئيس هيئة الأرصاد الجوية، مما أعطى فرصة كبيرة لمصر، بحيث تتحمل مسؤوليتها نحو مجتمع الأرصاد الجوية الدولي بتنفيذ قرارات المنظمة وسياساتها، ومتابعة أعمالها وبرامجها في مجالات الطقس والمناخ، كما تعمل على تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتدريب كوادر الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية والدول العربية لبناء قدراتها، بهدف تحسين خدمات الأرصاد الجوية، ومواجهة التغيرات المناخية على المستوى الدولي. كما أن هيئة الأرصاد الجوية لها مركز صيانة ومعايرة لأجهزة الأرصاد، وهو مركز إقليمي مُجهَّز بأحدث معدات الصيانة والمعايرة، ويمتلك خبرات في هذا المجال للمعاونة إقليميًا في هذا الشأن.

٢- جهود هيئة الأرصاد في توحيد التنبؤات ونشر الوعي:

في ظل تزايد الاهتمام بقضايا الطقس والمناخ، وتنوع مصادر المعلومات، باتت المعلومات الخاطئة عن التنبؤات الجوية تنتشر بسرعة بين أفراد المجتمع، مما يسبب أحيانًا سوء فهم أو تهويلًا للواقع، ومن هنا يأتي دور هيئة الأرصاد الجوية بصفتها جهة علمية وطنية موثوقة تعمل لخدمة الوطن والمجتمع، واحترام خبراتها ومسؤولياتها في الرصد والتنبؤ بموجب القانون.

ولتحقيق هذا الهدف، سعت الهيئة لإصدار تشريع خاص يضمن انفرادها بإصدار قرارات التنبؤ والتحذيرات الجوية الرسمية، بما يعزز دقة المعلومات، ويمنع تضارب التنبؤات بين الجهات المختلفة، وهو ما يسهم في حماية المواطنين والجهات المعنية من اللبس أو الارتباك في أثناء التعامل مع الظواهر الجوية الطارئة، كما منحها القانون السلطة الكاملة على الإشراف والموافقة لجميع قطاعات الدولة لشراء أجهزة الأرصاد الجوية وتشغيلها، لضمان توافقها مع المعايير الدولية، مما يعزز موثوقية البيانات ودقتها في الرصد والتحليل.

كما امتدت جهود الهيئة إلى تدريب طلاب الجامعات، خاصة كليات العلوم والآداب (قسم الجغرافيا) والهندسة، عبر برامج تدريب صيفية تتيح لهم التعرف على أنظمة الرصد والتنبؤ، وأساليب تحليل البيانات الجوية، في خطوة تهدف إلى زيادة وعي المجتمع بدور الهيئة الفعَّال وخدماتها التي تنفُذ إلى جميع قطاعات الدولة.

إن جهود الهيئة في التوعية والتحديث المستمر للمعلومات تمثل ركيزة أساسية لبناء مجتمع أكثر وعيًا واستعدادًا للتعامل مع مختلف الظواهر الجوية والمناخية، فقد شاركت الهيئة قسم الجغرافيا بمركز تطوير المناهج في توضيح وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن الرصد والتنبؤ، والطقس والمناخ، كما امتدت جهود الهيئة في التوعية المجتمعية لتشمل تدريب طلاب الجامعات، لتصبح فرصة لنشر معلومات الرصد والتنبؤ والطقس والمناخ بينهم، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية هيئة الأرصاد الجوية ودورها في التنمية المستدامة.

جهود القومي للطفولة والأمومة لتعزيز ثقافة حماية الطفل ونشر المفاهيم الصحيحة

د/ سحر السنباطي

رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة

لقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا ببناء الإنسان، انطلاقًا من إيمانها بأن التنمية الحقيقية تبدأ بالوعي، وأن تصحيح المفاهيم المغلوطة، خاصة تلك المتعلقة بالطفل والأم، يُعدُّ ركيزة أساسية في مواجهة التحديات الاجتماعية والفكرية، وضمان نشأة أجيال قادرة على المشاركة الفاعلة في بناء الوطن وتعزيز مكانة الأسرة، وترسيخ ثقافة الحماية والوعي، بما ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه.

ويواصل المجلس القومي للطفولة والأمومة جهوده عبر المبادرات والبرامج التوعوية والعمل الميداني والشراكات المؤسسية، بما يسهم في نشر المفاهيم الصحيحة، والتصدي لأي ممارسات أو أفكار قد تضر بمصلحة الطفل أو تنتقص حقوقه، وهنا تتضح أهمية التكامل بين مؤسسات الدولة لدعم الوعي المجتمعي وتحقيق التنمية الشاملة.

إن دعم قضايا الطفولة والأمومة يمثل أولوية وطنية وإنسانية، لذا فقد كرَّس المجلس كل إمكانياته لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والأمهات، استنادًا إلى القوانين الوطنية والدولية التي تضمن كرامة الأسرة ورفاه أبنائنا وبناتنا.

لقد عمل المجلس على تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لحماية الأطفال، وجاء إصدار قانون إعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣، وتجديد تشكيله بقرار رئاسي جديد، دليلًا صريحًا على دعم القيادة السياسية لحماية حقوق الطفل والأم، وتأكيدًا لأهميتها في أجندة التنمية الوطنية.

ونحن في المجلس نؤمن بأن الطفل هو قلب الحاضر وعقل المستقبل، لذلك نحرص على الاستثمار في تنمية وعيه ومهاراته كضمان حقيقي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، تماشيًا مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما يولي المجلس أهمية كبرى لتقديم الخدمات الفعلية والحماية العملية للأطفال والأمهات من خلال إدارة وتطوير خط نجدة الطفل (١٦٠٠٠)، الذي استقبل عشرات الآلاف من البلاغات وشكاوى الأطفال في وضعيات خطيرة، وقد تدخلنا لإنقاذ الأطفال من حالات الإهمال والعنف، وزواج الأطفال، وعمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مع توفير الدعم القانوني والنفسي لهم، ثم جاء تفعيل فروع المجلس في المحافظات

لتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي، وتنفيذ السياسات الوطنية لحماية الطفل على أرض الواقع، وللمجلس دور أيضًا في مكافحة عمالة الأطفال، يظهر من خلال خطط وطنية وبرامج توعية بالشراكة مع الجهات الدولية والمحلية، إضافة إلى دعم الأطفال ذوي الهمم وأسرهم، باعتبار إدماجهم حقًا أساسيًا، وتضمين قضاياهم في الاستراتيجيات الوطنية.

وإننا نواصل بكل عزيمة وإصرار التنسيق مع الوزارات والمؤسسات والمجتمع المدني لتعظيم أثر هذه الجهود، وتوفير بيئة آمنة تأخذ في الاعتبار كل احتياجات الأطفال والأمهات، لأن حماية الطفولة ورعاية الأم ليست فقط واجبًا قانونيًا، بل مسؤولية اجتماعية وأخلاقية.

وفي هذا الإطار نفَّذ المجلس القومي للطفولة والأمومة عدة مبادرات لدعم حقوق الأطفال؛ منها مبادرة «دَوّي» لتمكين الفتيات، التي تُنفَّذ تحت رعاية السيدة الفاضلة انتصار السيسي، حرم رئيس الجمهورية، وتأتي المبادرة في إطار التزام الدولة المصرية بحماية حقوق الفتيات وتعزيز دورهن في المجتمع، من خلال بناء وعيهن بأنفسهن وحقوقهن، وتمكينهن من التعبير عن آرائهن، والمشاركة الإيجابية في مختلف مجالات الحياة، وترسيخ مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة وتكافؤ الفرص، وتوفير بيئة آمنة داعمة للفتيات، بما يسهم في حمايتهن من جميع أشكال العنف والممارسات الضارة، ودعم صحتهن النفسية والاجتماعية، وإعدادهن ليكُنَّ عناصر فاعلة، وقادرات على الإسهام في جهود التنمية المستدامة.

إضافة إلى مبادرة «تمكين الطفل المصري.. بكرة بينا»، التي تأتي في إطار دعم جهود الدولة لبناء الإنسان، وترسيخ منظومة متكاملة لحماية الطفل وتمكينه، بما يضمن نشأة أجيال واعية قادرة على المشاركة الإيجابية في المجتمع، وتستهدف المبادرة تعزيز وعي الأطفال بحقوقهم، وترسيخ قيم الانتماء والمواطنة، إلى جانب حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإهمال والاستغلال، والعمل على تنمية مهاراتهم الحياتية والاجتماعية، ودعم صحتهم النفسية، بما يسهم في بناء شخصية متوازنة قادرة على التعبير والتفاعل الإيجابي، وتعتمد مبادرة «بكرة بينا» على آليات عمل متنوعة، تشمل تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية للأطفال وأسرهم، وتنظيم ورش عمل تدعم المتابعة، والتقييم المستمر لضمان تحقيق أثر ملموس ومستدام.

وفي بداية العام الدراسي أطلق المجلس حملة «واعي وغالي»، التي تهدف إلى حماية الأطفال من التنمر والتحرش، كما تأتي ضمن مبادرة «زرع.. حصد»، التي أطلقها المجلس خلال الاحتفال باليوم العالمي للطفل، تحت رعاية السيدة انتصار السيسي، قرينة السيد رئيس الجمهورية.

ولضمان تفعيل سياسات حماية الطفولة في كل القطاعات والمؤسسات العاملة مع الأطفال، أطلق المجلس الدليل المعياري المُوحَّد لحماية الأطفال بعد تطبيقه في أربع محافظات، هي: (الإسكندرية – أسيوط –الشرقية – الغربية)، على أن يُعمَّم بالتعاون مع جميع الجهات المعنية بقضايا الطفولة والأمومة على مستوى الجمهورية.

مراكز الفكر والاتصال الحكومي..
من دعم القرار إلى إدارة الوعي والحوار المجتمعي

د/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

شهدت مراكز الفكر خلال العقود الأخيرة تحولًا جوهريًا في أدوارها ووظائفها، فلم تعد تقتصر على إنتاج الدراسات والأبحاث وتقديم بدائل السياسات لصانع القرار، بل اتسع دورها لتصبح فاعلًا مؤثرًا في منظومة الاتصال العام وإدارة المعرفة وتشكيل النقاشات المجتمعية. ويأتي هذا التحول في سياق عالمي يتسم بتسارع تدفق المعلومات، وتنامي تأثير الفضاء الرقمي، وازدياد التحديات المرتبطة بانتشار المعلومات المُضلِّلة، واتساع الفجوة بين السياسات العامة وإدراك الرأي العام لها. وفي هذا الإطار، برزت مراكز الفكر — سواء كانت حكومية أو مستقلة — كمنابر تحليلية واتصالية تُستخدم في عرض الأفكار، وبناء الاقتناع، والتأثير في اتجاهات الرأي العام، عبر الجمع بين التحليل العلمي، والتواصل الفعَّال، وبناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع.

وانطلاقًا من هذه الخلفية، يطرح هذا المقال تجربة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء كنموذج تطبيقي لتطور دور مراكز الفكر في مصر، من نقل نبض الشارع ودعم عملية اتخاذ القرار، إلى توضيح الحقائق وإدارة الوعي العام، وصولًا إلى ترسيخ الحوار المجتمعي التشاركي بوصفه أداة داعمة لصنع السياسات العامة. ويسعى المقال إلى تتبع هذا المسار التطوري، وتحليل أدواته وآلياته، واستعراض نتائجه المحلية والدولية، بما يبرز كيف يمكن لمراكز الفكر أن تتحول من أدوار استشارية تقليدية إلى منصات مؤسسية فاعلة في الاتصال الحكومي، وتعزيز المشاركة المجتمعية المستدامة.

في السياق ذاته، يكتسب الربط بين مراكز الفكر والاتصال الحكومي أهمية متزايدة، باعتباره أحد المداخل الحديثة لترشيد السياسات العامة وتعزيز فاعليتها؛ فالاتصال الحكومي لم يعد عملية أحادية الاتجاه تقتصر على نقل القرارات أو تبريرها، بل أصبح عملية تفاعلية تتطلب إدارة دقيقة للمعلومة، وفهمًا عميقًا لاتجاهات الرأي العام، وقدرة على تبسيط السياسات وشرح أبعادها وأهدافها وآثارها المتوقعة. ومن هنا، تؤدي مراكز الفكر دورًا محوريًا في سد الفجوة بين التحليل الفني ومتطلبات الخطاب العام، عبر تحويل المعرفة المتخصصة إلى محتوى قابل للفهم والتداول، ودعم صانع القرار بقراءات واقعية لنبض المجتمع وتفاعلاته، بما يسهم في بناء بيئة أكثر ثقة وتماسكًا بين الدولة والمواطنين.

في هذا الإطار، تُمثِّل التجربة المصرية حالة لافتة تعكس هذا التحول في أدوار مراكز الفكر، إذ شهدت السنوات الأخيرة إعادة تعريف لوظيفة مراكز الدعم الفني للحكومة، بما يتجاوز التحليل المكتبي إلى الانخراط الفعلي في إدارة تدفق المعلومات والتفاعل مع المجتمع. ويأتي مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مقدمة هذه النماذج، بحكم طبيعة اختصاصه، وتراكم خبراته المؤسسية، وقدرته على توظيف الأدوات البحثية والتكنولوجية في آن واحد، فمنذ تأسيسه عام ١٩٨٥، تطور دور المركز تدريجيًا استجابة لتحولات السياق السياسي والإعلامي والتكنولوجي، وهو ما أفضى إلى بناء نموذج متدرج للاتصال الحكومي، يمكن تتبع

حصول مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على جائزة الشارقة في الاتصال الحكومي

مراحله وتحليلها بوصفها تعبيرًا عن تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر.

ويمكن قراءة هذا التطور من خلال تقسيم مسار عمل المركز في مجال الاتصال الحكومي إلى ثلاث مراحل رئيسة، ارتبط كل منها بطبيعة التحديات المطروحة وأدوات العمل المتاحة في حينه؛ بدأت المرحلة الأولى بالتركيز على نقل نبض الشارع إلى متخذ القرار، بوصفه المدخل الأساسي لبناء سياسات أكثر استجابة للواقع المجتمعي، قبل أن تتوسع الأدوار لاحقًا لتشمل توضيح الحقائق، وإدارة الوعي العام، ثم الانتقال إلى نماذج أكثر تقدمًا للحوار المجتمعي التفاعلي. ويتيح هذا التقسيم الزمني فهمًا أعمق لكيفية تشكُّل نموذج الاتصال الحكومي الذي تبناه المركز، وتحليل منطق تطوره من الرصد إلى التفاعل ثم إلى الشراكة المجتمعية.

ففي المرحلة الأولى، اقتصر دور المركز في مجال الاتصال الحكومي على دعم عملية اتخاذ القرار عبر توفير قراءة دقيقة ومنهجية لاتجاهات الرأي العام، دون انخراط مباشر في الخطاب العام، وقد انصبّ هذا الدور على إنشاء وتطوير مراصد متخصصة لقياس نبض الشارع، بما يسمح بنقل اهتمامات المواطنين وتفاعلاتهم إلى صانع القرار بصورة منتظمة وموثوقة، ويوفر في الوقت ذاته آلية تغذية مرتدة تساعد على تقييم السياسات والقرارات الحكومية قبل وبعد اتخاذها، وشكّلت هذه المرحلة الأساس المعرفي الذي بُنيت عليه الأدوار اللاحقة، ورسّخت وظيفة المركز بوصفه حلقة وصل غير مباشرة بين المواطن والحكومة.

وفي هذا السياق، شهد عام ٢٠٠٣ محطة مؤسسية فارقة مع إنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بوصفه أول كيان مصري وعربي متخصص في القياس العلمي والمنهجي لاتجاهات الرأي العام، وقد اضطلع المركز بدور محوري في جمع البيانات الميدانية وتحليلها، وإعداد تقارير دورية تُرفع إلى متخذ القرار على مختلف المستويات، بما أسهم في تعزيز الاتصال غير المباشر بين المواطن والحكومة، ودعم عملية صنع القرار على أُسُس واقعية، كما أتاح هذا المسار للمؤسسات الحكومية أدوات أدق لفهم ردود الفعل المجتمعية، وتقييم السياسات العامة، واستيعاب التحولات في المزاج العام قبل تحولها إلى أزمات أو فجوات ثقة.

وتعزَّز هذا الدور بمرور الوقت من خلال التوسع في أدوات الرصد الكمي والكيفي، فلم يقتصر القياس على استطلاعات الرأي الميدانية، بل امتد ليشمل متابعة الأداء الحكومي كما ينعكس في وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي، وأسهمت هذه المراصد الإعلامية في تقديم صورة أكثر شمولًا لتفاعلات الرأي العام، عبر تحليل الخطاب الإعلامي، واتجاهات النقاش العام، ومستويات القبول أو الاعتراض على السياسات المختلفة، بما جعلها أحد الروافد المعلوماتية الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار في قراءة المشهد العام، وتقدير تداعيات القرارات الحكومية على المستويين المجتمعي والإعلامي.

ومع تزايد تعقيد المشهد الإعلامي، وتسارع انتشار المعلومات عبر الفضاء الرقمي، لم يعد هذا الدور الرصدي كافيًا بمفرده، الأمر الذي فرض انتقال المركز إلى مرحلة أكثر فاعلية في منظومة الاتصال الحكومي، فقد أفرزت بيئة الاتصال الجديدة

تحديات متزايدة، أبرزها سرعة تداول الشائعات، وتراجع قدرة الخطاب التقليدي على التصحيح في الوقت المناسب، وهو ما استدعى تطوير أدوات التدخل من مجرد نقل النبض إلى توضيح الحقائق والتفاعل المباشر مع الجمهور، ومن هنا بدأت ملامح المرحلة الثانية، التي اتسع فيها دور المركز ليشمل إدارة المعلومة العامة، وبناء خطاب اتصالي قائم على التوثيق والشرح والتفسير، بما يحافظ على حق المواطن في المعرفة، ويدعم في الوقت ذاته استقرار المجال العام.

وفي إطار هذه المرحلة الثانية، تبنَّى المركز مقاربة مختلفة لمواجهة الشائعات وتصحيح المعلومات المغلوطة، تقوم على الانتقال من ردود الفعل المتأخرة إلى الرصد المبكر والتدخل السريع، مع الاعتماد على التحقق المؤسسي والتنسيق المباشر مع الجهات المعنية، ولم يقتصر التطوير على مضمون الرسالة، بل شمل شكلها وأدواتها، فجرى توظيف الوسائط البصرية والسرد المصوَّر بوصفها أدوات أكثر قدرة على الوصول والتأثير في بيئة رقمية تتسم بالسرعة والتنافسية، وهو ما أسهم في تعزيز مصداقية الخطاب الرسمي، وتقليص المسافة بين المواطن ومصادر المعلومة الموثوقة.

وتزامن ذلك مع توسُّعٍ متوازٍ في دور المركز المتعلق بعرض الإنجازات الحكومية، ليس بوصفها موادًا دعائية، وإنما كونها جزءًا من حق المواطن في الاطلاع على ما يُنجز على أرض الواقع، وفهم سياقه وأثره المباشر. فقد اعتمد المركز مقاربة اتصالية تقوم على تبسيط المعلومات، وربط المشروعات والسياسات العامة بحياة المواطنين اليومية، مع إتاحة البيانات والمؤشرات بلغة واضحة وأدوات بصرية تساعد على الاستيعاب.

وأسهم هذا المسار في بناء سردية وطنية قائمة على الوقائع، تعالج فجوة الإدراك بين حجم الجهد المبذول ومستوى الوعي المجتمعي به، وتواجه في الوقت ذاته خطابات التشكيك عبر التوثيق والشرح، لا عبر الإنكار أو المجادلة.

ومع ترسيخ هذا النمط التفاعلي في الاتصال الحكومي، اتجه المركز إلى توسيع نطاق الخطاب العام ليشمل أبعادًا إنسانية ومجتمعية أعمق؛ إدراكًا بأن بناء الوعي لا يكتمل بالحقائق والأرقام وحدها، ومن هنا برز محور إبراز النماذج الإيجابية والقصص الملهمة، بوصفه أداة داعمة لرفع الروح المعنوية وتعزيز الانتماء، خاصة في ظل تصاعد خطابات الإحباط وجلد الذات، وقد أسهم هذا التوجه في تقديم صورة أكثر توازنًا للمجتمع، تُبرز القدرة على التمكين وتجاوز التحديات، وتعيد الاعتبار للقيم الإيجابية بوصفها عنصرًا مكمِّلًا للسياسات العامة، وليست منفصلة عنها.

ومع اكتمال هذا التحول في أدوات الاتصال والتأثير، برزت الحاجة إلى الانتقال نحو مستوى أكثر تقدمًا، يقوم على إشراك المواطنين بصورة مباشرة في مناقشة القضايا العامة وصياغة البدائل الممكنة، ومن هنا تشكَّلت ملامح المرحلة الثالثة، التي اتسمت بالانتقال من الاتصال التفاعلي إلى الحوار المجتمعي المُنظَّم، بوصفه آلية داعمة لصنع السياسات العامة، وقد اعتمد

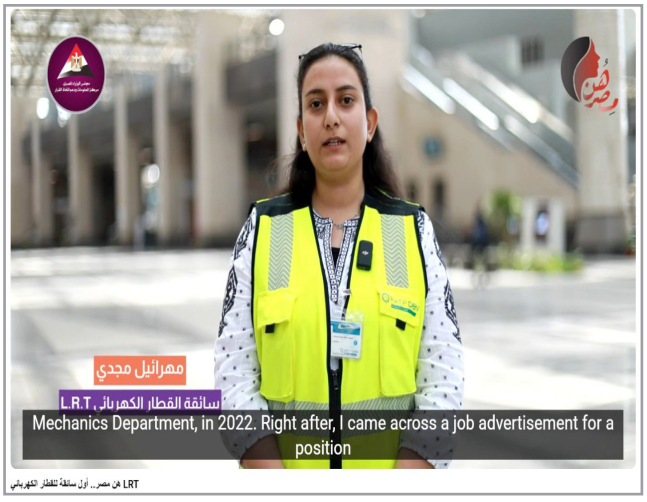

هذا المسار على توظيف ما يمتلكه المركز من بنية معلوماتية وتكنولوجية، بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة، لإدارة نقاشات واسعة حول القضايا ذات الأولوية السياسية والمجتمعية، مع إتاحة قنوات واضحة للتغذية المرتدة، بما يعزز من جودة القرار، ويُعمِّق الإحساس بالمشاركة والمسؤولية المشتركة.

وفي هذا السياق، شكّل إطلاق منصة «حوار» محطة مؤسسية محورية في مسار تطوير الحوار المجتمعي، إذ وفَّرت إطارًا رقميًّا منظمًا يربط بين الحكومة والمواطنين على أسس تشاركية واضحة، فقد صُمِّمت المنصة لتكون قناة اتصال مفتوحة تتيح تبادل الآراء والأفكار تجاه القضايا المطروحة، وتسهم في دعم وصنع السياسات العامة، مع ضمان تنوع المشاركين وشمول مختلف الفئات، ويعكس هذا النموذج انتقال الاتصال الحكومي من آليات الاستماع التقليدية إلى منظومة تفاعلية قادرة على استيعاب الاختلاف، وتحويله إلى مدخل لصياغة قرارات أكثر اتزانًا وارتباطًا بالواقع المجتمعي.

وقد تعزَّزت فاعلية هذا النموذج مع التطور المستمر في البنية التشغيلية والتكنولوجية للمنصة، سواء من حيث تنوع أقسامها

ووظائفها، أو من خلال المؤشرات الكمية التي عكست اتساع نطاق التفاعل المجتمعي، كما أسهم إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوير أدوات مساعدة للمستخدمين في تسهيل المشاركة، وتوسيع قاعدة المستفيدين، بما في ذلك الفئات التي تواجه عوائق في أنماط التعبير التقليدية، وبهذا، لم تعد المنصة مجرد مساحة للحوار، بل أصبحت أداة مؤسسية قادرة على جمع المدخلات المجتمعية، وتحليلها، وإعادة توظيفها في مسار صنع القرار على نحو أكثر شمولًا واستدامة.

ولم يقتصر أثر منصة «حوار» على التفاعل الرقمي فحسب، بل امتد إلى آليات متابعة وتنفيذ على أرض الواقع، عبر ربط الأفكار والمقترحات المقدَّمة بمسارات مؤسسية واضحة للتقييم والدراسة والتطبيق، وقد أسهمت اللقاءات الدورية مع المواطنين والجهات المعنية، وتكريم أصحاب المبادرات القابلة للتنفيذ، في تعزيز الثقة بجدوى المشاركة، وتحويل الحوار من ممارسة رمزية إلى أداة تأثير فعلي. ويعكس هذا المسار تطورًا نوعيًا في مفهوم المشاركة المجتمعية، إذ بات المواطن شريكًا في بلورة الحلول، وليس مجرد متلقٍ للسياسات أو مُعلِّق عليها.

وقد انعكس نضج هذا النموذج التشاركي في ما حققته المنصة من اعترافات وتقديرات على المستويين الإقليمي والدولي، سواء من خلال الجوائز المتخصصة في الابتكار والتواصل المجتمعي، أو عبر الإشادات الصادرة عن منظمات دولية معنيّة بالحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية، كما أسهمت هذه التجربة في تحسين موقع مصر في مؤشرات المشاركة الإلكترونية العالمية، بما يعكس أثر الانتقال من الاتصال الأحادي إلى المشاركة المؤسسية المنظَّمة، وتمثل هذه النتائج شواهد موضوعية على أن الاستثمار في الحوار المجتمعي والتقنيات الداعمة له يمكن أن يحقق عائدًا ملموسًا على مستوى الثقة العامة وجودة السياسات.

وفي المحصلة، تكشف هذه التجربة عن تحول نوعي في دور مراكز الفكر من وحدات دعم فني وتحليلي، إلى فاعل مؤسسي مركزي في منظومة الاتصال الحكومي وإدارة الوعي، وصنع السياسات التشاركية، ويبرز مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوصفه نموذجًا تطبيقيًا يوضح كيف يمكن توظيف البحث العلمي، والتكنولوجيا، والتواصل المجتمعي في بناء علاقة أكثر توازنًا بين الدولة والمواطن، ولا تقتصر أهمية هذه التجربة على بعدها المحلي، بل تمتد لتقدم إطارًا قابلًا للاستفادة منه في البيئات المؤسسية المشابهة، خاصة في الدول التي تسعى إلى تعزيز الثقة العامة، وتحسين جودة القرار، ومواجهة تحديات التضليل وتعقيد المجال العام، في سياق عالمي متغير.

يميز هذه التجربة أنها لم تُبنَ على مبادرات وقتية أو أدوات اتصال معزولة، بل على تصور مؤسسي متكامل يربط بين الرصد، والتفسير، والتفاعل، والمشاركة، في إطار واحد قابل للتطور والاستدامة، وقد أسهم هذا المنهج في ترسيخ ممارسات مستقرة للاتصال الحكومي والحوار المجتمعي، تقوم على قواعد واضحة، وتكامل بين الجهات، وتوظيف واعٍ للتكنولوجيا، بما يقلل من الاعتماد على ردود الفعل الظرفية، ويعزز قدرة الدولة على إدارة المجال العام بكفاءة واتزان.

في هذا السياق، فإن دور الاتصال الحكومي المتطور لا يقتصر على تحسين التواصل أو رفع الوعي، بل يمتد ليشمل حماية المجال المعلوماتي للدولة، وتعزيز سيادة المعلومة في مواجهة التضليل وسوء الاستخدام. فإتاحة المعلومة الموثوقة في توقيت مناسب، وفتح قنوات الحوار المؤسسي مع المواطنين، يسهمان في تقليص الفراغات المعلوماتية التي تُستغل لإضعاف الثقة العامة أو التشكيك في أداء المؤسسات، ومن ثم، يصبح الاتصال الحكومي التشاركي إحدى أدوات الحوكمة الرشيدة، وعنصرًا داعمًا للاستقرار المؤسسي وبناء الثقة المستدامة بين الدولة والمجتمع.

يسهم هذا النمط المتقدم من الاتصال الحكومي في إدارة طيف واسع من المخاطر المجتمعية غير التقليدية، التي لا تنشأ بالضرورة عن قرارات خاطئة، بل عن فجوات في الفهم أو التأويل أو التوقيت. فالرصد المبكر لاتجاهات الرأي العام، والتدخل الاتصالي القائم على التحقق والتفسير، والحوار المنظم حول القضايا الحساسة، جميعها أدوات تحد من تحول التوترات الكامنة أو سوء الفهم إلى أزمات مفتوحة، ومن هذا المنظور، يصبح الاتصال الحكومي الفعّال جزءًا من منظومة إدارة المخاطر، وليس مجرد نشاط إعلامي مكمّل لها.

نحو جيل واعٍ ومحصن

الدور الاستراتيجي للأكاديمية الوطنية للتدريب في مواجهة تحديات الوعي في العصر الرقمي

د/ سلافة جويلي

المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب

نعيش اليوم في خضم تحول تاريخي لا يقل في تأثيره عن الثورة الصناعية؛ إنها الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل كل جانب من جوانب حياتنا، من كيفية تواصلنا وعملنا، إلى طريقة وصولنا إلى المعلومات وتكوين آرائنا، وقد أتاحت هذه الثورة إمكانيات هائلة للمعرفة والابتكار، وفتحت أبوابًا لم تكن ممكنة للأجيال السابقة، ولكن، وكما هي طبيعة التحولات الكبرى، فإنها تحمل في طياتها تحديات جديدة ومُعقَّدة لم نعهدها من قبل، ولعل أبرز هذه التحديات هو ما يمكن أن نطلق عليه «أزمة الوعي» في العصر الرقمي، تلك الأزمة التي لا تقتصر على فئة معينة، بل تطال شبابنا بشكل خاص، الفئة الأكثر حيوية وتأثيرًا في المجتمع.

إن تدفق المعلومات الهائل وغير المسبوق، الذي أصبح متاحًا للجميع بضغطة زر، لم يأتِ مصحوبًا دائمًا بآليات للتحقق من صحته أو فهم سياقه الحقيقي، بل على العكس، فقد أدى إلى ظهور بيئة معلوماتية فوضوية، حيث تختلط الحقائق بالشائعات، والتحليلات الموضوعية بالدعاية المُوجَّهة، والآراء العلمية بالخرافات والتصورات المُشوَّهة، وفي قلب هذه البيئة المُعقَّدة يقف شبابنا، الفئة الأكثر اعتمادًا على الفضاء الرقمي مصدرًا أساسيًا للمعرفة والتفاعل الاجتماعي.

إن المفاهيم المغلوطة، التي كانت في الماضي تنتشر ببطء عبر الكلمات المنطوقة أو المطبوعة، أصبحت اليوم تجتاح العقول بسرعة البرق عبر خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، وهي ليست مجرد أخطاء معرفية عابرة يمكن تصحيحها بسهولة، بل تصورات مُشوَّهة تتجذر في الوعي الفردي والجمعي، وتؤثر بعمق في السلوكيات والقرارات، وتترك بصماتها على استقرار المجتمعات ومستقبل الأوطان.

فنجد أن المفاهيم المغلوطة تمتد لتطال جميع أوجه المعارف الإنسانية، في مجالات الإدارة العامة، وإدارة الأعمال، والمفاهيم الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، بل وتمتد أيضًا للنَيل من معتقدات الأشخاص حول موضوعات معينة، مثل التشكيك الدائم في توجهات الدولة ومدى اهتمامها بأبنائها، وجدوى المشروعات الاقتصادية، بل والأخطر من ذلك أنها تمتد لتشمل النظرة الذاتية للشخص عن نفسه وطريقة تقييمه لها.

ومن هنا، لم يعد التعامل مع هذه الظاهرة ترفًا فكريًا أو اهتمامًا أكاديميًا محضًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية وحضارية لا يمكن تأجيلها، لذا، يأتي هذا المقال ليس فقط لتشخيص هذه الظاهرة المُعقَّدة والمتشابكة، بل لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الأكاديمية الوطنية للتدريب، ليس كونها جهة تدريبية فحسب، بل بصفتها مؤسسة وطنية رائدة في بناء الإنسان وتحصين الوعي في مواجهة أحد أخطر تحديات عصرنا.

ولفهم كيفية مواجهة المفاهيم المغلوطة بفاعلية، يجب أولًا أن نتعمق في فهم طبيعتها وآليات عملها؛ إنها ليست مجرد «معلومات خاطئة» يمكن تصحيحها بمعلومة صحيحة، بل هي بُنى فكرية مُعقَّدة تتشكَّل وتترسخ في العقول عبر عمليات نفسية واجتماعية متعددة ومتداخلة.

وتكشف لنا الدراسات في علم النفس المعرفي أن أدمغتنا، وبشكل طبيعي، مهيَّأة للوقوع في فخ المعلومات المُضلِّلة؛ فنحن نستخدم اختصارات ذهنية لمعالجة الكم الهائل من المعلومات التي نتعرض لها يوميًا، هذه الاختصارات، رغم أنها مفيدة في معظم الأحيان، فإنها تجعلنا عُرضة للوقوع في التحيزات المعرفية، كتحيز التأكيد الذي يدفعنا للبحث عن المعلومات التي تؤكد معتقداتنا الحالية وتجاهل ما يناقضها، فإذا كان لدى الشاب تصور سلبي مسبق عن مشروع قومي معين، فإنه سيميل إلى تصديق أي شائعة

تنتقده، حتى لو كانت غير منطقية. وتأثير الحقيقة الوهمية يجعلنا نصدق المعلومات التي نتعرض لها بشكل متكرر، فتكرار الشائعة على منصات التواصل الاجتماعي، حتى لو كانت من مصادر غير موثوقة، يجعلها تبدو أكثر صدقًا بمرور الوقت، أما الانحياز للسلطة فيدفعنا لتصديق المعلومات التي تأتي من شخصيات تبدو ذات سلطة أو شهرة، حتى لو لم تكن لديهم خبرة في الموضوع، وهذا يُفسِّر كيف يمكن لـ «المؤثرين» أن يسهموا في نشر مفاهيم مغلوطة حول قضايا مُعقَّدة.

لكن المشكلة لا تقتصر على الجانب النفسي فحسب؛ فالمفاهيم المغلوطة تنتشر عبر الشبكات الاجتماعية، سواء كانت واقعية أو افتراضية، وهنا تؤدي الديناميكيات الاجتماعية دورًا حاسمًا في تعميقها، حيث يحيط فيها الفرد نفسه بأشخاص يشاركونه الآراء نفسها على نحو يعزله عما يخالف رأيه ويُعزز معتقداته، ويجعله أقل تقبلًا للآراء المخالفة، وهو ما تعززه خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي المُصمَّمة بذكاء لإنشاء هذه العُزلة، مما يزيد من الاستقطاب الفكري بشكل متسارع، كما أن خوارزميات ترشيح المحتوى الذي يصل إلينا بناءً على اهتماماتنا السابقة تمنعنا من التعرض لوجهات نظر متنوعة، وتحصرنا في فقاعة فكرية ضيقة، إضافة إلى الضغط الاجتماعي الذي يدفع الأفراد، وخاصة الشباب، إلى تبني آراء المجموعة التي ينتمون إليها لتجنب العزلة أو النبذ، حتى لو كانوا يشكون في صحة هذه الآراء.

إن تكلفة انتشار هذه المفاهيم المغلوطة باهظة جدًا، وتتجاوز مجرد الارتباك الفكري أو الخلاف الأكاديمي؛ فعلى المستوى الفردي، تؤدي إلى تشويه الإدراك، والقلق المزمن، واتخاذ قرارات حياتية خاطئة في المجالات الصحية والمالية والمهنية، مع فقدان الثقة بالمؤسسات والخبراء، والشعور بالعجز، والانسحاب من الحياة العامة. وعلى المستوى الأسري تؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية بسبب الخلافات الفكرية، وسوء الفهم العميق بين الأجيال، مع انتقال المفاهيم الخاطئة إلى الأطفال، وتكوين جيل جديد من المعتقدات المُشوَّهة. أما على المستوى المجتمعي، فتؤدي إلى تآكل الثقة الاجتماعية، وصعوبة إدارة حوار مُجتمعي بنّاء، مما يضعف التماسك المجتمعي، ويُحوِّل النقاش العام إلى ساحة للصراع بدلًا من التعاون. وعلى المستوى الوطني، تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمني، وتضعف الانتماء الوطني، وتُقوِّض الجهود التنموية، من خلال التشكيك في جدوى المشروعات القومية وإيجابية توجهات الدولة، مما يعوق قدرة الدولة على مواجهة الأزمات والتحديات.

في مواجهة هذا التحدي المُعقَّد، المتعدد الأبعاد، لا يمكن أن تكون الحلول مجرد ردود أفعال متفرقة أو حملات توعية موسمية تختفي بمجرد انتهاء الأزمة. بل لا بُدَّ من وجود استجابة استراتيجية، مؤسسية، ومستدامة تعالج الجذور الحقيقية للمشكلة.

وهنا، تبرز الأكاديمية الوطنية للتدريب بوصفها ركيزة فاعلة في الاستراتيجية المصرية لبناء الإنسان وتحصين الوعي. إن دور الأكاديمية يتجاوز بكثير مفهوم «التدريب» التقليدي إلى مفهوم «التمكين» الشامل، الذي يهدف إلى تخريج مواطن قادر على التفكير النقدي، والمشاركة الفعالة، والإسهام الحقيقي في بناء مستقبل وطنه.

لذا، وانطلاقًا من فهم عميق لطبيعة المشكلة، الذي تؤكده الدراسات المحلية والدولية، صمَّمت الأكاديمية استراتيجيتها على أُسُس علمية وعملية متينة، وقد طبقت هذه الاستراتيجية على جميع خريجي الأكاديمية، البالغ عددهم (٣٦,٥٠٠) خريج من

مختلف البرامج التدريبية البالغ عددها (١٠٦) برامج تدريبية.

فأولًا، تقوم الأكاديمية بالتشخيص المستمر والمسح الفكري المُنظَّم، فلا نكتفي بالاعتماد على الدراسات الخارجية، بل نعمل من خلال البرامج المختلفة، التي تجمع شبابًا من مختلف المحافظات والخلفيات، على إجراء مسح فكري مستمر وعميق، وهذا المسح ليس مجرد استبانات سطحية، بل هو حوارات عميقة وورش عمل تفاعلية تسمح برصد المفاهيم المغلوطة الناشئة، وفهم المخاوف الحقيقية للشباب، وتحديد الفجوات المعرفية بدقة؛ هذا التشخيص الدقيق والمستمر يسمح بتكييف المناهج والبرامج لتكون دائمًا ذات صلة بالواقع المتغير للشباب المصري.

وثانيًا، تعمل الأكاديمية على بناء المعرفة الرصينة والموثوقة في كل المجالات؛ إدراكًا منها بأن الجهل والفراغ المعرفي هما التربة الخصبة للشائعات والمفاهيم المغلوطة، فتقدم معرفة موثوقة ومنهجية، وذلك من خلال استضافة كبار المسؤولين، والخبراء المتخصصين، والأكاديميين المرموقين.

فعندما يسمع الشباب مباشرة من وزراء الدولة تفاصيل الخطط الوزارية الجارية، أو من الخبراء الاقتصاديين حول أسباب التحديات الاقتصادية الحالية، فإنه يحصل على معلومات دقيقة وموثوقة تقطع الطريق أمام التكهنات والتأويلات الخاطئة؛ هذا النهج لا يقتصر على المحاضرات النظرية، بل يمتد إلى زيارات ميدانية للمشروعات القومية، مما يُحوِّل الأرقام والخطط إلى واقع ملموس يصعب التشكيك فيه أو رفضه.

أما ثالثًا، وهذا هو جوهر عملنا في الأكاديمية، فإننا نعمل على تنمية مهارات التفكير النقدي والثقافة الرقمية لدى الشباب، في استجابة مباشرة للفجوة التي كشفتها الدراسات الدولية بين وعي الشباب بالمخاطر الرقمية وقدرتهم المحدودة على مواجهتها بفاعلية؛ فلا تهدف برامج الأكاديمية إلى تلقين المعلومات الجاهزة، بل إلى تعليم الشباب «كيف يفكرون، لا بماذا يفكرون»، وذلك من خلال ورش عمل مُكثَّفة وتفاعلية، ودراسات حالة لسيناريوهات واقعية، ومحاكاة لأزمات إعلامية حقيقية، بتدريب الشباب على تفكيك الحجج المغلوطة، والتعرف على المغالطات المنطقية الشائعة، والتحقق من المصادر واستخدام أدوات التحقق الرقمي المتقدمة، وفهم الخوارزميات وتأثيرها في المحتوى الذي يصل إليهم، والوعي بالتحيزات المعرفية وتأثيرها في أحكامهم الشخصية، وهو ما تجلَّى تطبيقه المباشر من خلال برنامج (قادة مصر الرقمية) بدفعاته المختلفة.

ورابعًا، تعمل الأكاديمية على التمكين العملي والمشاركة المجتمعية الفعلية للخريجين، تماشيًا مع توصيات الدراسات العلمية الحديثة، إذ نعمل على تمكين خريجينا ليكونوا سفراء للوعي في مجتمعاتهم، فلا ينتهي دور الأكاديمية بتخرج الشباب من البرامج التدريبية المختلفة، بل يبدأ من هناك، بتشجيع الخريجين ودعمهم لإطلاق مبادرات مجتمعية حقيقية، وإدارة حوارات بنَّاءة في دوائرهم الاجتماعية والعملية، وإنتاج محتوى إيجابي وموثوق على وسائل التواصل الاجتماعي، وبذلك يتحول الخريجون من مجرد متلقين للمعلومات إلى فاعلين ومؤثرين في صناعة الوعي،

مما يخلق تأثيرًا مضاعفًا يمتد إلى آلاف، بل ملايين، من الشباب الآخرين في المجتمع.

أخيرًا وليس آخرًا: تقدم الأكاديمية لجميع متدربيها برامج تتضمن محتويات تدريبية متنوعة تستهدف تصحيح مفاهيمهم الشخصية والوظيفية والمجتمعية؛ فتقدم الأكاديمية محتويات تدريبية مباشرة متخصصة في مجالات مثل: إدارة الأعمال، والوعي الذاتي، والتخطيط الاستراتيجي، والابتكار وريادة الأعمال، على نحو يشمل كل المجالات التخصصية؛ السياسية والقانونية والاقتصادية والمجتمعية، بما يضمن قدرتهم على الفهم الصحيح للثقافة الوظيفية والمؤسسية، والقدرة على التعامل معها على النحو الملائم لإمكانياتهم الفعلية.

كما تتضمن برامج الأكاديمية موادًا تدريبية توعوية، تستهدف تصحيح مفاهيم المتدربين عن المشروعات القومية والاستراتيجيات الوطنية المختلفة، مثل: استراتيجية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما تستهدف أيضًا تصحيح مفاهيم المتدربين عن الموضوعات البارزة سياسيًا واقتصاديًا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك على نحو يُعزز لديهم الهوية الوطنية المصرية بناء على معلومات وبيانات حقيقية صحيحة، إضافة إلى ذلك، فإن المواد التدريبية المُقدَّمة للمتدربين تستهدف تصحيح المفاهيم الخاصة بطرق وآليات التعامل الصحيح مع وسائل الإعلام المُختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما تقوم التجربة التدريبية في الأكاديمية على تعزيز جميع البرامج التدريبية بمحتوى يتضمن تعزيز وتصحيح مفاهيم الأمن القومي، والخدمة المجتمعية، والربط بين جميع الشباب المصريين بالداخل والخارج على أرضية مُوحَّدة من التكافؤ والمساواة، دونما

تمييز أو تحيز للسن أو النوع أو الخلفية الثقافية أو الظروف الصحية، وبما يعزز إدراكهم لجهود الدولة المصرية في رعاية وتنمية قدرات ومهارات أبنائها، وبالأخص الشباب.

ولتعزيز المحتوى العلمي للبرامج التدريبية، تشمل التجربة التدريبية ورش عمل تفاعلية نقاشية وتنفيذية، لضمان تحقيق المزج بين المتدربين من مُختلف التخصصات الوظيفية والمستويات الإدارية والجهات المختلفة، البالغ عددها (١١٧) جهة مختلفة، وقد تجاوز إجمالي ساعات ورش العمل التفاعلية الدولية فقط (٩٠٠) ساعة عمل تفاعلي دولي، كما تشمل زيارات ميدانية وفعاليات تشاركية ثقافية ورياضية، مما يُعزز قدرتهم على العمل التعاوني والجماعي، ويقضي على مفهوم الجزر المنعزلة.

إن الأثر الذي تحدثه الأكاديمية ليس مجرد تصحيح لمفهوم خاطئ هنا أو هناك، بل هو أثر استراتيجي بعيد المدى يهدف إلى تخريج جيل جديد يتمتع بخصائص حاسمة تُمثِّل خط الدفاع الأول عن مستقبل الوطن؛ جيل يمتلك المناعة الفكرية والقدرة على التعرف على «الفيروسات الفكرية»، ومقاومتها قبل أن تستقر في العقل؛ جيل لا يرفض الأفكار الجديدة، ولكنه يمتلك الأدوات اللازمة لتقييمها بموضوعية ونقد علمي، كما يتمتع بالاتزان النفسي والعاطفي، وعدم الانسياق وراء الحملات التي تهدف إلى بث اليأس والإحباط، والقدرة على التعامل مع المعلومات الصادمة أو المستفزة بهدوء وعقلانية، وفصل المشاعر عن الحقائق، كما

يتميز بالمواطنة الفاعلة والإيجابية، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والوطن، والمبادرة بالمشاركة الإيجابية في الشأن العام بدلًا من الانكفاء على الذات أو الانجراف وراء دعوات الهدم والتشكيك، وأخيرًا، يمتلك القدرة على الحوار وقبول الآخر، وإدراك أن الاختلاف في الرأي ظاهرة صحية وطبيعية، ولديه المهارات اللازمة لإدارة حوار متحضر وبنَّاء مع من يختلفون معه في الرأي.

إن استراتيجية الأكاديمية الوطنية للتدريب لا تقوم على الاجتهادات الفردية أو الآراء الشخصية، بل تستند إلى أساس علمي متين يتمثل في دراسات محلية ودولية معترف بها عالميًا، مما يسمح للأكاديمية بتصميم برامج تدريبية تستجيب لاحتياجات الشباب المصري الفعلية.

وبالنظر إلى الصعيد الدولي، فقد كشفت الدراسات الدولية عن أرقام مثيرة للقلق تؤكد عمق المشكلة، إذ تعكس انتشارًا واسعًا للمفاهيم المغلوطة بين أكثر من (٦٠٪) من الشباب، حتى في المجتمعات المتقدمة، والنسب ترتفع إلى (٦٩٪) بالنسبة للشباب الذين يقضون أربع ساعات أو أكثر يوميًا على منصات التواصل الاجتماعي، مما يؤكد الدور الحاسم لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات المُضلِّلة، لكن الأكثر إثارة للقلق أن أكثر من (٨٣٪) من المراهقين يدركون الأضرار الواقعية للإنترنت، لكن هذا الوعي لا يُترجم لديهم إلى قدرة فعلية على مواجهة المعلومات المُضلِّلة، وهذه الفجوة بين الوعي والقدرة على المواجهة هي بالضبط ما تسعى الأكاديمية الوطنية للتدريب إلى سدها من خلال برامجها المُكثَّفة والمتطورة.

ليس ذلك فحسب، فقد توصلت دراسة شاملة حول الشباب والمعلومات الخاطئة، إلى نتائج حاسمة تؤكد تعقيد المشكلة، فقد كشفت أن الشباب يعاني من «ثلاثية خطيرة»، تتمثل في ثقة زائفة بقدرتهم على التمييز بين الحقيقة والكذب، مقترنة بكفاءة منخفضة في امتلاك المهارات الفعلية للقيام بذلك، واستجابة سلبية تتمثل في عدم اتخاذ إجراء للتحقق من المعلومات، والعوامل المؤثرة في هذه الثلاثية الخطيرة متعددة، وتشمل: الخصائص الديموغرافية، والتحيزات المعرفية، والديناميكيات الاجتماعية والثقافية. وتظهر

آثار ذلك على ثلاث مستويات: عاطفيًا في الخوف والارتباك والإحباط، وسلوكيًا في مشاركة المعلومات الكاذبة واتخاذ قرارات خاطئة، ومجتمعيًا في تآكل الثقة المؤسسية وسهولة الاستقطاب. وانتهت الدراسة إلى توصيات تُركِّز على ثلاثة محاور، هي: تحسين الكشف عن المعلومات المضللة، وتمكين الشباب بالمواجهة النشيطة وليس السلبية، وزيادة الوعي بالضعف المعرفي، وهذه التوصيات تُشكِّل بالضبط العمود الفقري لاستراتيجية الأكاديمية الوطنية للتدريب.

وفي عالم يزداد تعقيدًا وتشابكًا، لم تعد قوة الدول تقاس بثرواتها الطبيعية أو قدراتها العسكرية فقط، بل أصبحت تقاس بشكل متزايد بوعي شعوبها، وقدرة مواطنيها على التفكير النقدي، والمشاركة الفعَّالة في بناء مستقبلهم، من هذا المنطلق، فإن ما تقدمه الأكاديمية الوطنية للتدريب ليس مجرد برامج تدريبية تقليدية، بل هو مشروع وطني استراتيجي لبناء الإنسان المصري الجديد؛ إنه مشروع يهدف إلى تحويل التحدي الأكبر الذي يواجه شبابنا، وهو فوضى المعلومات في العصر الرقمي، إلى فرصة تاريخية لإعادة تشكيل الوعي، وبناء جيل مُحصَّن فكريًا، ومتزن نفسيًا، وفاعل مجتمعيًا؛ جيل لا يخشى الأسئلة، لكنه يعرف كيف يبحث عن الإجابات الموثوقة؛ جيل لا يرفض النقد، ولكنه يميز بين النقد البنَّاء والتشكيك الهدَّام؛ جيل لا ينعزل في فقاعاته الفكرية، بل ينخرط في حوار بنَّاء مع كل أطياف المجتمع.

إن الاستثمار في عقول الشباب اليوم هو خط الدفاع الأول عن مستقبل الوطن غدًا، والأكاديمية الوطنية للتدريب، من خلال رؤيتها المتكاملة وبرامجها المبتكرة، تقف في الخطوط الأمامية لهذا الاستثمار الحضاري، فلا يمكن لأي تنمية اقتصادية أن تكون مستدامة دون وعي مجتمعي يدعمها ويحميها، ولا يمكن لأي

استقرار سياسي أن يكون راسخًا دون مواطنين فاعلين يشاركون في صنعه، ولا يمكن لأي مشروع قومي أن ينجح دون شباب يؤمن به ويدافع عنه بعقلانية وحكمة؛ هذا هو دورنا، وهذا هو التزامنا تجاه أبنائنا، وتجاه مستقبل أمتنا، إنه استثمار قد لا تظهر ثماره كاملة في يوم وليلة، ولكنه بلا شك الاستثمار الأكثر أهمية والأبقى أثرًا على مدى الأجيال القادمة.

ويجب أن أؤكد أن الأكاديمية الوطنية للتدريب لا تعمل في فراغ، بل تعمل ضمن منظومة متكاملة من المؤسسات والشركاء الذين يشاركونها الرؤية والالتزام، فالتعاون مع المدارس والجامعات يُوسِّع نطاق تأثيرها، والتعاون مع المؤسسات الدينية يُعمِّق جذورها في المجتمع، والتعاون مع وسائل الإعلام يُضخِّم صوتها ورسالتها، لكن الأهم من كل ذلك هو التعاون مع الشباب أنفسهم، الذين يصبحون شركاء فاعلين في هذا المشروع الوطني الكبير.

إن التحديات التي تواجهها الأكاديمية حقيقية وكبيرة، والحجم الهائل للمشكلة يعني أن ملايين الشباب يتعرضون يوميًا لفيضان من المعلومات المضللة، والأكاديمية مهما كانت جهودها فلا يمكنها الوصول إلى الجميع مباشرة، كما أن سرعة التطور التكنولوجي تعني أن الخوارزميات والأدوات الرقمية تتطور بسرعة فائقة، مما يتطلب تحديثًا مستمرًا للمناهج والمهارات، والمقاومة والاستقطاب يعني أن بعض الشباب قد يكون متمسكًا بمعتقداته لدرجة تجعل من الصعب الوصول إليه مباشرة، لكن هذه التحديات لا تثني الأكاديمية عن مسيرتها، بل تدفعها للابتكار والتطور المستمر.

والفرص المتاحة ليست أقل قوة من التحديات، فكل خريج من الأكاديمية يمكن أن يصبح سفيرًا للوعي في دائرته، مما يخلق تأثيرًا مضاعفًا يمتد إلى آلاف من الشباب الآخرين، والأدوات

نفسها التي تستخدم لنشر المعلومات المضللة يمكن استخدامها لنشر المحتوى الموثوق والتوعية الفعالة، والتطور التكنولوجي نفسه الذي يُشكِّل تهديدًا يمكن أن يكون فرصة عند استخدامه بذكاء وحكمة.

الحلم الذي تسعى الأكاديمية الوطنية للتدريب إلى تحقيقه ليس مجرد تصحيح لمفاهيم خاطئة، بل هو بناء مصر جديدة؛ مصر حيث يكون الشباب أكثر قدرة على التفكير النقدي والمشاركة الفعالة في الشأن العام، والإسهام في حل المشكلات بدلًا من تعميقها؛ مصر حيث يكون الحوار المجتمعي أكثر توجهًا للبناء لا الهدم، حيث يتم الاختلاف دون عداء، والنقد دون تخوين؛ هذه الرؤية قد تبدو طموحة، لكنها ممكنة، وبرامج الأكاديمية، من خلال تقييمات الخريجين والدراسات الأولية، أثبتت أنها قادرة على إحداث تغيير حقيقي في وعي الشباب وسلوكهم.

وفي ختام هذا المقال، أود أن أوجه دعوة إلى جميع أصحاب المصلحة – الشباب أنفسهم، والآباء والأمهات، والمعلمين، والإعلاميين، والمسؤولين الحكوميين – للمشاركة الفعَّالة في هذا المشروع الوطني الحضاري، فالأكاديمية الوطنية للتدريب ليست جهة منعزلة، بل هي جزء من منظومة وطنية شاملة لبناء الوعي والمواطنة؛ دورها هو التوجيه، لكن تحقيق الرؤية يتطلب مشاركة الجميع، كل واحد منا له دور يؤديه في هذه المعركة الحضارية الكبرى؛ فالآباء والأمهات يمكنهم تعليم أطفالهم التفكير النقدي منذ الصغر، والمعلمون يمكنهم إدماج هذه المهارات في مناهجهم الدراسية، والإعلاميون يمكنهم الالتزام بمعايير أخلاقية عالية في نشر المعلومات.

إن الاستثمار في الوعي اليوم استثمار في الاستقرار والتنمية والحرية غدًا، هذا هو التزامنا، وهذا هو دورنا؛ معًا يمكننا بناء جيل جديد، جيل يفكر بعمق، ويتحاور بحكمة، ويعمل بإخلاص من أجل مستقبل أفضل لمصرنا الغالية، والأكاديمية الوطنية للتدريب تقف اليوم شاهدًا على هذا الالتزام، مؤسسةً تؤمن بقدرة الإنسان على التطور والتغيير والنمو، تسعى في رحلتها نحو بناء جيل واعٍ ومُحصَّن ضد الشائعات والمعلومات المغلوطة والاستقطاب والتهميش.

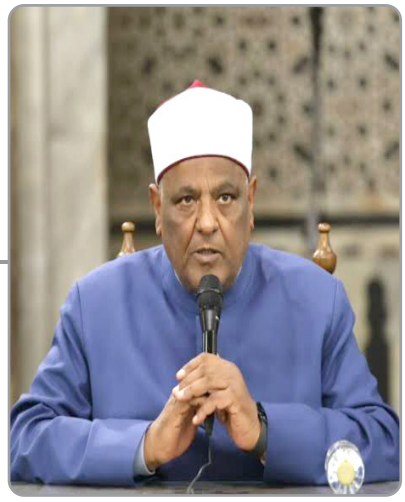

اللجنة العليا للمصالحات بالأزهر الشريف ودورها في تصحيح المفاهيم المغلوطة

أ.د/ عباس شومان

الأمين العام لهيئة كبار العلماء

رئيس اللجنة العليا للمصالحات بالأزهر الشريف

حياة الناس تنتابها متغيرات متعددة، ينتج عن هذه المتغيرات ظواهر إيجابيَّة أحيانًا، وسلبيَّة أحيانًا أخرى، وهذه طبيعة الحياة البشريَّة، والظواهر الإيجابيَّة في حياة الناس يجب تعزيزها، وتعظيم الإفادة منها، والحفاظ على استمرارها، والظواهر السلبيَّة يجب مواجهتها، وتقليل مخاطرها.

ولا شكَّ لدى علماء الاجتماع الإنساني أنَّ الظواهر الاجتماعيَّة السلبيَّة تنتج عن ثقافة معينة، وتغذيها خلفيات ثقافيَّة، وعوامل بيئيَّة، ومن أخطر الظواهر السلبيَّة التي تهدد استقرار المجتمع الإنساني ظاهرة سفك الدماء، وما يترتب عليها من ثأر متسلسل لا ينتهي؛ ولذلك جاءت الشريعة الإسلاميَّة بجملة من التشريعات التي تحد من تداعيات هذه الظاهرة السلبيَّة، وكانت التوجيهات القرآنيَّة والنبويَّة تحذِّر من هذه الظاهرة، وتلفت نظر الناس للأسباب الأوليَّة التي توصِّل للجرأة على القتل، فنجد في القرآن الكريم توجيهًا بعدم السخريَّة والغيبة والتجسس في مثل قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ» [الحجرات: ١١-١٢] وبمثل هذه التوجيهات والقيم التي غرسها الإسلام في نفوس الناس تحقق استقرار المجتمع، وابتعد أشواطًا كثيرة عن الاقتتال وسفك الدماء.

لكن إذا حدث أن وقع اقتتال وسُفِكت دماء، ماذا يكون الحل؟ هل يكون الحل بغسل الدماء بالدماء؟ وهل يكون الحل بتمكين ثقافة الانتقام وإحلالها محل ثقافة العفو والصفح؟ وهل تؤدي هذه الحلول لتحقيق الاستقرار والأمن النفسي والمجتمعي؟ الإجابة بالطبع لا، وإذا كانت الإجابة لا، فالحل في إيجاد وسيلة شرعيَّة لحقن الدماء، ولرأب الصدع، وهذه الوسيلة هي لجنة للمصالحات، تنطلق من فلسفة إسلاميَّة، تحمل رؤية شرعيَّة؛ لتحقيق الأمن المجتمعي، يقوم عليها كيان عريق له رصيد كبير من الثقة والقبول لدى جماهير الأمَّة، ويحمل رسالة الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا، تلكم الرسالة التي يقوم بها الأزهر الشريف، والتي تمثِّل المقاصد الكليَّة للشريعة الإسلاميَّة.

فما معنى أن يقوم الأزهر على تدريس كتب التراث، بمختلف فنونها، وتنوع علومها، والتي تتضمن علوم المقاصد وعلوم الوسائل، والمجتمع الذي تُدَرَّس فيه هذه العلوم مجتمع مشحون بأزمات موروثة من بيئات جاهليَّة؟ لذلك كان من المنطقي، بل من الضروري أن يخرج الأزهر بحلول شرعيَّة لنكبات المجتمع، ليتفق الجانب النظري المتمثل في بيان صحيح الدين؛ عقيدة، وشريعة، وسلوكًا، مع الجانب الحياتي الذي يستوعب هذه العلوم تطبيقًا وتنفيذًا على الأرض.

ومن أخطر الموروثات التي تعرض لها الأزهر الشريف أزمة «الثأر»، وهي أزمة قديمة استوطنت المجتمع المصري، ووجدت من الموروثات الفاسدة ما يغذِّيها، ويزكي أوارها، ويشعل نارها، وهذه الأزمة خلَّفت وراءها خوفًا وفزعًا، وأرهقت المجتمع، والمؤسسات، فكان لا بُدَّ من تدخل الأزهر الشريف لتحقيق الأمن الاجتماعي؛ وبدهيٌّ أنَّ الأمن الاجتماعي لا يقلُّ أثرًا عن الأمن الغذائي، والأمن المعلوماتي، وغير ذلك من أنواع الأمن التي تسعى الدولة بكلِّ مؤسساتها لتحقيقه والحفاظ عليه، بل لا أكون مغاليًا إن قلت إنَّ الأمن الاجتماعي هو الأساس لكلِّ أمن تنشده الدولة وتسعى

لتحقيقه، ومما يؤكِّد هذه الحقيقة قوله تعالى: «فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْـتِ * الَّذِى أَطْعَمَهُـم مِّـنْ جُـوعٍ وَآمَنَهُـم مِّـنْ خَـوْفٍ» [قريش: ٣-٤].

وللأمن الاجتماعي آفاق وأبعاد شاملة، حتى إنها لتكاد لا تغادر صغيرة ولا كبيرة في حياة الإنسان، فردًا كان أو جماعة، إلا وكان له عظيم الأثر في مختلف ميادين العمران الذي يبدعه ويعيشه هذا الإنسان[1].

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ تحقيق الأمن الاجتماعي ضرورة من ضرورات الحياة، التي لا يتصور وجود تنمية من دونه، فضلًا عن استقرار مجتمع والتفاته لما يحاك له من مؤامرات خارجيَّة. فالأمن الاجتماعي، والاطمئنان على توفر وسلامة مقومات الاجتماع البشرى والعمران الإنساني، الماديَّة والمعنويَّة، من صحة البدن إلى بقاء الحياة، إلى حاجيات الكساء، والمسكن والأقوات، إلى الأمن الذى ينفي عن الحياة الإنسانيَّة عوامل الخوف والفزع والروع، جميع ذلك قد سلكته الرؤية الإسلاميَّة في عداد الضرورات و«الحاجات»، لا مجرد «الحقوق» أو «الكماليات»، ثم جعلته «الفريضة» التي تترتب على إقامتها إقامة فرائض الدين وشعائر العبادات «فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضروريَّة، لأن نظام الدنيا شرط لنظام الدين»[2].

واللجنة العليا للمصالحات بالأزهر الشريف تنطلق من أصول شرعيَّة، وتعتمد في عملها على مرتكزات امتلأت بها كتب التراث شرحًا وتحليلًا لنصوص القرآن الكريم والسنة النبويَّة، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن اللجنة العليا للمصالحات تستهدف في عملها تحقيق الضرورات الخمس التي أكدتها مقاصد الشريعة الإسلاميَّة، وهي المتمثلة في حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعِرض، واللجنة العليا للمصالحات ترجمت في عملها الرؤية الإسلاميَّة؛ فهي لم تقف عند المقوِّم الديني وحده «الحفاظ على الدين»، ولا الحياة الفكريَّة وحدها «الحفاظ على العقل»، ولا الحياة الماديَّة فقط «الحفاظ على المال»، وإنما جمعت كلَّ هذه المقوِّمات؛ الدينيَّة، والفكريَّة، والماديَّة، موظفة لها جميعًا في بناء الإنسان، الذى جعلت له في هذه المقاصد الخمسة مقصدين: أحدهما الحفاظ على النفس، والآخَر الحفاظ على التكاثر السوي لهذه النفس، وإقامة هذا التكاثر على فطرة الألفة والاختصاص في الأسرة بالحفاظ على النسب والعِرض.

وبهذه الفلسفة الإسلاميَّة، في تحديد المقاصد الكليَّة للشريعة، تميزت الرؤية الإسلاميَّة لمقوِّمات الأمن الاجتماعي، عن غيرها من الرؤى التي إذا حافظت على جانب من جوانب الحياة أهملت جوانب أخرى.

ومعروف أنَّ ظاهرة الثأر تهدر كل هذه المقاصد، فهي ظاهرة مأساويَّة، لا تُبقي على دين، ولا على نفس، ولا على مال، وتهلك في همجيتها النسل، والمعايشة الحقيقيَّة لهذه الجريمة تؤكِّد أنَّ الدين غائب تمامًا في تصور من يقترف هذه الجريمة، وأنَّ النفس مهدرة من كلا الطرفين، فولي الدم فقد ابنه أو أخاه أو أحد

١- الأمن الاجتماعي للدكتور محمد عمارة عضو هيئة كبار العلماء، دار الشروق، الطبعة الثانية ٢٠٠٧، ص ٢٠.

٢- الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي، طبعة القاهرة، مكتبة ومطبعة صبيح، دون تاريخ، ص ١٣٥.

أقاربه، والجاني مهدد بالقتل، أما العقل فهو أبعد ما يكون عن هذه الجريمة النكراء، وإذا وُجد العقل فهو العقل الشيطاني الذي يستمد وحيه من شياطين الإنس والجن، وأما المال فهو مهدر في شراء السلاح، يُحرم منه الأطفال الجياع، والتلاميذ، والبنات، ويصبح كل دخل الأسرة موجهًا لشراء الأسلحة والإنفاق على المطاريد والمساجين، فهل هذه حياة تليق بمن كرَّمه الله -عزَّ وجلَّ- واستخلفه في أرضه؟!

لهذه المخالفات النكراء، والتعدي على الضرورات الخمس التي بها قوام الحياة، والتنكر لموجبات الرحمة التي دعانا الله- عزَّ وجلَّ- لها، وجد الأزهر نفسه مسئولًا عن مجابهة هذه الظاهرة، ووجد أنَّ هناك انفصالًا بين ما يدرِّسه لطلابه في معاهده وجامعاته وواقع المجتمع، فهُرع شيوخه لاتخاذ خطوات عمليَّة للقضاء على هذه الظاهرة، تحقيقًا للأمن المجتمعي، وحفاظًا على الكليات الخمس، وتطبيقًا عمليًا لمقرراته الدراسيَّة، وأطروحاته العلميَّة، فأنشأ الأزهر اللجنة العليا للمصالحات الثأريَّة.

وقد حاول السادة أعضاء اللجنة نشر ثقافة الأمن الاجتماعي من خلال مبادرات أطلقتها اللجنة، كمبادرة «صعيد بلا ثأر»، أو من خلال ندواتها العلميَّة والدعويَّة التي استهدفت مناطق متعددة في الصعيد، أو من خلال محاضرات السادة الوُعَّاظ في الجامعات ومراكز الشباب.

وكان الزاد المعرفي الذي تعتمد عليه اللجنة العليا للمصالحات في نشر ثقافة التسامح والعفو هو ما زخرت به بطون كتب السنة النبويَّة والتراث الإسلامي من مواقف نبيلة لرجال كان لهم قصب السبق في وأد الفتن، وحقن الدماء، ومعروف أنَّ الإنسان يخضع للخطاب الديني الخالص لله -سبحانه وتعالى- ويتأثَّر به، خاصة إذا تمَّ توظيف هذا الخطاب لصالح المجتمع، والحقيقة التي يجب تسجيلها أنَّ العقلاء من أطراف الخصومة كانوا مُدركين لهذه المعطيات، ومن ثَمَّ كانوا أكثر تجاوبًا مع أعضاء لجنة المصالحات.

ومما اعتمدت عليه اللجنة العليا للمصالحات في ممارسة عملها ترسيخ مبادئ الشرع الحنيف في نفوس أطراف النزاع، وذلك العمل أورث اللجنة ثقة لا حدود لها؛ إذ رأى الناس في أحكام اللجنة بعد سماع الأطراف، وتمحيص أقوالهم، والوقوف على أسباب النزاع، عرضًا نزيهًا للحكم الشرعي، لا محاباة فيه لأحد، ولا مجاملة، وذلك في وقت أزكمت الأنوفَ رائحةُ المجاملات في قضايا الصلح من لجان عرفيَّة لا تمت للأزهر بصلة، وكان ذلك سببًا في ثقة الناس باللجنة العليا للمصالحات وما يتبعها من لجان فرعيَّة.

ومع انتشار عادة الثأر بما تحمله من ميراث فكر الجاهليَّة الأولى، باتت الحلول الأمنيَّة وحدها لا تكفي؛ لأنَّ عادة الثأر باتت موروثًا ثقافيًا متجذِّرًا في عقول أبناء الصعيد ووجدانهم.

فتغيير المجتمعات لا يحدث إلا بتغيير القناعات، وللأسف الشديد، لا يزال المجتمع في الصعيد يؤمن إيمانًا راسخًا بضرورة الأخذ بالثأر، وأنَّ التخاذل في ذلك يُولِّد العار والطرد من العائلة

والقبيلة، ومن هنا فإن معظم الحلول الرسميَّة التي تعاملت من خلالها الدولة مع عادة الثأر كانت حلولًا أمنيَّة، عبر ضبط حائزي الأسلحة غير المرخَّصة من أطراف الخصومات الثأريَّة، ومن ثَمَّ كانت تلك الحلول مجرد مسكِّنات وقتيَّة لم تعالج الظاهرة الخطيرة بأسلوب علمي.

وكذا الحلول العرفيَّة التي انتُقدت بأنها تجدد الخصومات الثأريَّة في الصعيد، لما يُمارَس من ضغوط في تلك المصالحات على أهل القتيل بوجوب قبول الصلح، بنفس غير راضية، من أهل القاتل، الأمر الذي يجعل من بعض المصالحات الثأريَّة مجرد مصالحات إعلاميَّة صوريَّة؛ لذا تتجدد الخصومات أحيانًا بعد مرور فترة بسبب أنَّ النفوس لم تتصاف، وأنَّ القلوب لم تعف لوجه الله.

والغريب في الأمر أنَّ بعض اللجان العرفيَّة تتاجر بالصلح لتحقيق مكاسب ماديَّة حتى يتم الصلح، فأصبحت التجارة بالدم في حوادث الثأر تتم عبر سماسرة ووسطاء يتاجرون بالصلح مقابل منافع ماديَّة، أو سياسيَّة، أو تصفيَّة حسابات قبليَّة وعائليَّة، مما يؤدي إلى مزيد من إسالة الدماء.

وبما أنَّ المجتمعات لا تتغير إلا بتغيّر القناعات، فقد كانت الحاجة مُلحَّة إلى خطاب ديني وفكري وثقافي يسمح بتغيير الأفكار والمعتقدات وفق رؤية علميَّة دينيَّة مستنيرة تصل بالجميع إلى قناعة تامَّة بأنَّ عقيدة الثأر يجب أن تنتهي، ويحل محلها الصلح والعفو والصفح[1].

وحتى نصل إلى تلك القناعة، كان يجب أن تكون هناك مؤسسة قادرة على كسب ثقة جميع العائلات والقبائل، ولها ثقل مؤسسي لدى أجهزة الدولة المختلفة، بعد أن أصبحت الحلول الأمنيَّة وحدها لا تكفي، وهنا جاء دور مؤسسة الأزهر الشريف،

---

١ لتحقيق هذه الغاية أطلقت اللجنة العليا للمصالحات عدة مبادرات بمشاركة السادة محافظي أقاليم الصعيد، منها «صعيد بلا ثأر» في محافظة أسيوط في عام ٢٠٢٠م، ومبادرة «والصلح خير» في محافظ سوهاج في ٢٠٢١م.

فكانت لجنة المصالحات بالأزهر هي الحلُّ الأمثل لدى أجهزة الدولة، لتكون البديل الرسمي للجان العرفيَّة، ومصدر الثقة لدى الجميع، فوضعت الحلول لكلِّ المشكلات، واستبدلت القلق والاضطراب بالأمن والأمان.

وقد عمل الأزهر على تغيير تلك القناعات بعدة إجراءات، تمثلت في إطلاق حملات توعيَّة إلكترونيَّة تخاطب فئة الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بصفتها وسيلة الخطاب المناسبة للشباب، ومن هذه الحملات: «صعيد بلا ثأر»، «ومن أحياها فكأنما أحيا الناس»، «فأصلحوا بين أخويكم»، وغير ذلك من الحملات التوعويَّة.

وعلى صعيد آخر، انطلق السادة وُعَّاظ الأزهر في خطبهم يُرسِّخون قيم التعايش السلمي، والصفح، والعفو، والصلح، مستخدمين أسلوب الترغيب والترهيب، بأسلوب الإقناع الذي يوضح الخسائر الماديَّة والبشريَّة، مستدلين بموقف سيدنا رسول الله من أهل مكة يوم الفتح عندما قال لهم: «اذْهَبُوا فَأَنْتُمُ الطُّلَقَاءُ»[1]، كما عمد الأزهر الشريف إلى تجييش علمائه ممن ولدوا وعاشوا وتربوا في صعيد مصر؛ ليكونوا أكثر إقناعًا للمجتمع الصعيدي من غيرهم، على حد قول العرب «أهل مكة أدرى بشعابها».

وأهم ما اتخذه الأزهر الشريف من وسائل لتغيير القناعات الحضور السريع والدائم في قلب الأحداث، فبمجرد وقوع الحادثة تجد الأزهر الشريف من خلال وُعَّاظه في حالة استنفار دائم، لرأب الصدع، وتحقيق الأمن، فعندما اندلعت الأحداث في مركز دار السلام؛ بين أولاد يحيى وأولاد خليفة[2]، حضر جميع وُعَّاظ منطقة وعظ سوهاج في دار السلام طوال الوقت، وكثَّفوا جهودهم الدعويَّة في خطب الجمعة، والدروس والندوات، والحضور مع أطراف الخصومة في «مناضرهم» ودواويرهم، وظلُّوا على هذا الحال حتى كلَّل الله جهودهم بالفلاح، وتم إبرام الصلح.

وكان للمرأة نصيبها من الخطاب الدعوي الرامي إلى تغيير القناعات، بصفتها الأم والزوجة والأخت والخالة والعمَّة، ولا يمكن إغفال دورها في تأجيج الصراع، فضلًا عن أنها ترضع أبناءها هذه الثقافة الفاسدة؛ لذلك وجَّه لها الأزهر نصيبًا وافرًا من التوعية، بغية استخدامها في تهدئة الأوضاع.

وبما أنَّ الشباب هم وقود المعارك الثأريَّة وضحاياها، فقد نزل الأزهر الشريف إليهم في جامعاتهم ونواديهم، وفي كل مكان يوجدون فيه، حتى إن السادة وُعَّاظ الأزهر الشريف قد ذهبوا إلى الشباب على المقاهي يبصرونهم بسوء مآلات الثأر، وتعارضه مع الثوابت الشرعيَّة، والقيم الدينيَّة.

ووصل الأمر في مسألة تغيير القناعات إلى نزول كبار قيادات مشيخة الأزهر الشريف بذواتهم إلى ميدان الخصومة، ففضيلة مولانا الإمام الأكبر نزل بنفسه إلى أسوان في حادثة ثأريَّة فظيعة، وبمجرد نزوله توقف الاقتتال، وامتثل الجميع لدعوته للصلح رغم بشاعة الأحداث وقسوتها، وتتابع بعد ذلك نزول السادة العلماء، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور عباس شومان وكيل الأزهر الشريف، والشيخ محمد زكي رزق بداري الأمين العام للجنة العليا للدعوة، والأستاذ الدكتور محيي الدين عفيفي الأمين العام لمجمع البحوث الإسلاميَّة، والأستاذ الدكتور عبد الفتاح العواري عضو مجمع البحوث الإسلاميَّة وعميد كلية أصول الدين بالقاهرة، والأستاذ الدكتور عبد المنعم فؤاد العميد السابق لكلية العلوم الإسلامية للوافدين[3].

إنَّ الدور الذي يؤديه الأزهر في تحقيق المصالحات، واستجابة العائلات، يدل على مكانة الأزهر الشريف، وقدره، وقدر علمائه في قلوب المصريين، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهد؛ ليكون أكثر قربًا ودرعًا واقية وحامية من الفتن التي تحاول النَيل من أبناء مصر الشرفاء، وحتى نقضي على عادة الثأر ونصون دماء المصريين لا يألو علماء الأزهر جهدًا، بمساعدة العقلاء والفضلاء، الذين يُحكِّمون العقل، ويدركون مدى خطورة العداوات التي تدمر مستقبل الشباب، وتنتزع الأمن من الناس على أصغر الأمور، من أجل إنهاء ما يسمى بثقافة القوة، والعمل على تصحيح الأفكار، فثقافة القوة ليست بكثرة المشكلات أو القتل، فالأطفال يستطيعون القتل مع تطور الأسلحة، لكن القوة الحقيقية حين يتمكن الإنسان من السيطرة على نفسه، وهزيمة قوة الانتقام بداخله.

وبهذه الوسائل والتدابير عملت اللجنة العليا للمصالحات على تغيير قناعات الناس بشأن الثأر، والمؤشرات الاجتماعيَّة تؤكد أنها نجحت إلى حد كبير في هذه المهمة، والله نسأل التوفيق والسداد.

---

١ - السنن الكبرى للبيهقي، باب فَتْحِ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللهُ تَعَالَى، حديث رقم(١٨٣٢٣)، ٩/١١٨.

٢ - كان ذلك في عام ٢٠١٠م.

٣ - الصفات الوظيفية الواردة في المقال وقت الواقعة.

جهود مجمع البحوث الإسلامية في مواجهة الفكر المتطرف

أ.د/ محمد عبد الدايم الجندي

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

يُعدُّ الإسلام نموذجًا فريدًا للشريعة الخاتمة التي تقوم على مبدأي الوسطيَّة والسَّماحة، وهما الركيزتان اللتان تضمنان صلاحية هذا الدين لكل زمانٍ ومكان، ومن ثم فإن مبادئه وتشريعاته لا تعرف أيَّ ميلٍ إلى التشدد أو التساهل المفرط، بل هو منهجٌ متوازنٌ يحقق العدل والتوازن في جميع جوانب الحياة.

ومع ذلك، فقد شهدت الفترة الأخيرة ظهور سلوكيات منحرفة وأيدولوجيات مشبوهة سعت لتشويه صورة الإسلام السمحة، وأحدثت لغطًا كبيرًا في المجتمع، فكان لزامًا على مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف أن يواجه ذلك بالحجة والبرهان؛ فعمل على كشف خطرها وتفنيد مزاعمها الواهية، تبرئةً لساحة الإسلام من هذه الأفكار، مُكرِّسًا جهوده للتحذير من خطرها، والرَّد على ادعاءاتها المغلوطة بالأدلة العقلية والنقلية والبراهين المنطقية، حيث إن مجمع البحوث الإسلامية قد تم إنشاؤه عام ١٩٦١م لدراسة كل ما يتصل بالإسلام، والعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات وقضايا معاصرة، وحمل تبعة الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

وفي إطار حرص مؤسسة الأزهر الشريف على بناء وعي الشباب، ومعالجة الانحرافات الفكرية والسلوكية الدخيلة على المجتمع، التي قد يتعرض لها الشباب نتيجة سوء الفهم أو التأثر بمصادر غير موثوقة، فقد تنوعت جهود مجمع البحوث الإسلامية في معالجة هذا الداء؛ من خلال إدارات المجمع المختلفة وأماناته المساعدة، وذلك بما يلي:

أولًا: الإدارة المركزية للدعوة والإعلام الديني:

تختص هذه الإدارة بالإشراف والمتابعة على قسم الوعظ والإرشاد بالأزهر الشريف، الذي يضم حوالي أربعة آلاف واعظ وواعظة، وأكثر من مئتي لجنة فتوى منتشرة في أنحاء الجمهورية، ويُقدِّم مجمع البحوث الإسلامية من خلال وعَّاظه وواعظاته المنتشرين في جميع المحافظات والمراكز الدروس الدينية التي تعالج قضايا المجتمع المعاصرة، وذلك من خلال إلقاء الدروس الدينية وفق خطة شهرية مُعدَّة مسبقًا لكل واعظ، ولا تقتصر على المساجد فقط، بل تشمل النوادي، ومراكز الشباب، وقصور الثقافة، والمدارس والجامعات، والمستشفيات، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ووحدات القوات المُسلَّحة.

إضافة إلى إرسال قوافل شهرية وأسبوعية إلى جميع المحافظات المصرية، وبخاصة المناطق النائية؛ حيث يقوم السادة الوُعَّاظ بالتوعية الدينية في المساجد والمدارس والنوادي ومعسكرات القوات المسلحة والشرطة، وإرسال قوافل دورية إلى السجون للتوعية وإلقاء المحاضرات.

إضافة إلى تخصيص دروس دينية للسيدات لتوعيتهن بأهمية دور الأسرة في تحصين النشء من خطر الفكر المنحرف، وتوجيه قوافل توعوية إلى المقاهي الثقافية، إذ يعمل علماء الوعظ من خلال المقاهي في الأحياء الشعبية وغيرها على التلاحم بالجمهور بكل فئاته وطوائفه وثقافاته، وتوعيته بأهمية الوحدة المجتمعية والتعايش السلمي، وبيان سماحة الإسلام، وخطورة الإرهاب والجماعات المتطرفة.

كما عمل المجمع على التوسع في فتح لجان للفتوى في كل مركز من مراكز المحافظات، بعد أن كانت مقصورة على عواصم المحافظات فقط، فزاد عدد لجان الفتوى من (٢٨) لجنة ليصبح نحو (٢١٢) لجنة؛ لمواجهة فوضى الفتاوى، وضبط المنظومة الإفتائية، وتقديم الدعم الفني والعلمي لتلك اللجان من خلال لجنة الفتوى الرئيسة بالجامع الأزهر.

إضافة إلى مشاركة وُعَّاظ الأزهر وواعظاته الإعلامية، وتجاوبهم مع وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الاستخدام الأمثل لبوابة الأزهر الإلكترونية، والصفحات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي في بث الفيديوهات، وتصميم الملصقات (بوسترات)، وإطلاق الحملات الإلكترونية والمنشورات والمقالات؛ لبيان سماحة الإسلام ووسطيته، ومجابهة الفكر المتطرف.

ثانيًا: الإدارة المركزية للجنة العليا لشئون الدعوة الإسلامية:

تعمل هذه الإدارة على التنسيق بين الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية والحكومية والخاصة، من خلال عقد الندوات الفكرية والثقافية في مختلف المحافظات؛ يحاضر فيها كبار رجال الفكر والثقافة، بهدف نشر صحيح الدين، ومحاربة الأفكار المغلوطة، وبيان الفكر الوسطي، تماشيًا مع جهود الدولة المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف، ومن الأمثلة على تلك الجهود التوعوية والدعوية: إحياء سلسلة الأسابيع الدعوية التي عُقِدت في الجامعات المصرية من خلال اللجنة العليا للدعوة، وتنفيذ عديد من المحاضرات التوعوية على مستوى الجمهورية لتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى الشباب، وذلك بهدف إحياء منظومة القيم الأصيلة، ومواجهة السلوكيات المنحرفة، وقد شهدت المحاضرات حضور عدد كبير من الشباب والمهتمين بالشأن التربوي والفكري.

كما شارك المجمع في ندوة بعنوان: (دور الأزهر في مكافحة وتفكيك الفكر المتطرف)، نظَّمتها كلية التربية للبنين بجامعة الأزهر في القاهرة، إضافة إلى الملتقى الشبابي الذي نظَّمه المجمع على مدار يومين، بعنوان: (الشباب وتحديات العصر)، بالتعاون مع مجلس الشباب المصري للتنمية؛ وذلك في إطار جهود المجمع المستمرَّة للتفاعُل مع قضايا الشباب، وتقديم الدَّعم الفكري والدِّيني اللازم لهم في مواجهة تحديات الواقع المعاصر، ونَشْر الفكر الوسطي ومواجهة مظاهر الفكر المتطرِّف، ودعم القِيَم الأخلاقيَّة والمجتمعيَّة في أوساط الشباب، وتعزيز روح الانتماء والهُويَّة الدِّينيَّة والثقافيَّة بما يتناسب مع اهتماماتهم وتطلُّعاتهم، إلى جانب تنمية مهارات التواصل والحوار لديهم، وتوفير منصَّات تفاعليَّة تتيح لهم التعبير عن آرائهم، والمشاركة الإيجابيَّة في قضايا المجتمع.

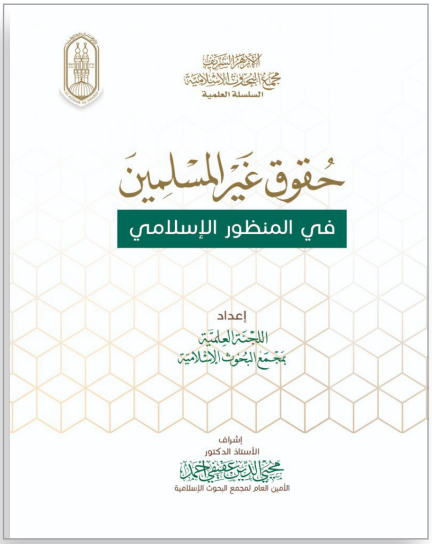

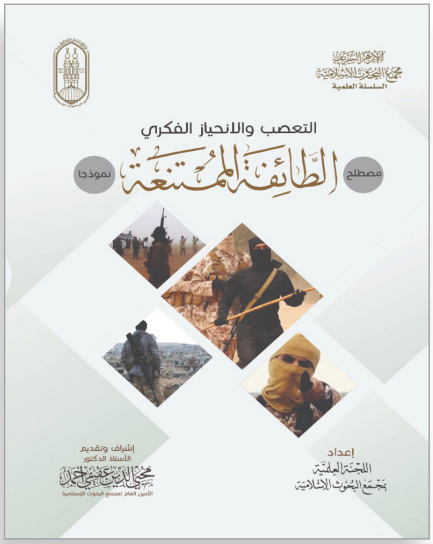

ثالثًا: الإدارة المركزية للثقافة الإسلامية:

تختص هذه الإدارة بمهمة نشر البحوث والدراسات العلمية الرصينة في مختلف قضايا الشريعة والثقافة والفكر، إذ يشارك مجمع البحوث الإسلامية سنويًا بمجموعة من الإصدارات الفكرية والثقافية المهمة التي تعالج قضايا مجتمعية تلامس واقع الناس، وتواجه الفكر المتطرف وما ينشره من مفاهيم خاطئة حول كثير من القضايا المعاصرة، إضافة إلى دور هذه الإصدارات في بيان فلسفة المواطنة والتعايش السلمي، وترسيخ مفاهيم السلام والرحمة والعدل والمساواة، وذلك انطلاقًا من مسؤولية الأزهر التعليمية والدعوية في نشر الفكر الإسلامي الوسطي الذي تبناه طيلة أكثر من ألف عام، ومن أبرز هذه الإصدارات والأبحاث في هذا الشأن: (تصحيح المفاهيم- الإرهاب وخطره على السلام العالمي- قضايا معاصرة- المعارضة المسلحة.. رؤية شرعية - نظرات في التجديد - نظرات موضوعية في قضايا إنسانية -من القيم الإنسانية في الإسلام -الدين والحضارة والإنسانية- مهمة الإسلام في العالم . الحرية في الإسلام - نظرات في الإسلام - الإسلام عقيدة وشريعة - نظرات إسلامية- منهج القرآن في بناء المجتمع - آراء ومناقشات - سفير الإسلام إلى سائر الأقوام - هذا هو الإسلام - الإسلام فطرة الله- السر في انتشار الإسلام - بحوث إسلامية - من الأدب النبوي- إشكالية الحاكمية - الخلافة - الطائفة الممتنعة - دار الإسلام ودار الحرب - نظرات في مفهوم السنة والبدعة - المحافظة على الآثار في الإسلام - خطر الفكر المتطرف على السلم المجتمعي- أهل القبلة كلهم موحدون).

وفي هذا السياق أيضًا، تؤدي مجلة الأزهر دورًا حيويًا في مواجهة الفكر المتطرف من خلال مجموعة كبيرة من المقالات والهدايا التي تُرسِّخ للفكر الإسلامي الوسطي، وتفنيد الشبهات، وتقديم رؤية شاملة للدين تُبرز قيم التسامح والسلام، وتفنيد الأدبيات المتطرفة، إضافة إلى دورها الأوسع في ترسيخ الفهم الصحيح للإسلام ومبادئه السامية.

رابعًا: الإدارة المركزية للبعوث الإسلامية:

تُمثِّل هذه الإدارة حلقة اتصال بين هيئات الأزهر جميعًا والعالم الخارجي في جميع ما يتصل بنشر الثقافة الإسلامية، عن طريق وزارة الخارجية والجهات المعنية الأخرى، فدور المجمع لا يقتصر على مواجهة الفكر المتطرف في الداخل المحلي فقط، بل يتخطاه إلى الخارج أيضًا، من خلال عقد دروات تدريبية للمبتعثين خارج البلاد لمواجهة الفكر المتطرف، وتصحيح الأفكار المغلوطة، وذلك لتوعية المبعوثين بالمهام العلمية والقومية لمبعوثي الأزهر الشريف، وأهمية الإلمام بالتحديات التي تتعلق بخطر التوظيف السياسي للاختلافات المذهبية، وذلك لتأهيل مبعوثي الأزهر من خلال المحاضرات العلمية التي تجعل المبعوث على درجة عالية من الوعي والمسؤولية تجاه تلك المهمة العلمية الملقاة على عاتقه، كونه يُمثِّل الأزهر الشريف، ويبلور الدور الحضاري لمصر في مختلف أنحاء العالم، ويأتي ذلك في إطار إعداد مبعوثي الأزهر إلى الخارج، وتأهيلهم لمواجهة الغلو والتطرف والتعصب.

خامسًا: أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوُعَّاظ وباحثي الفتوى:

تهدف إلى تأهيل العاملين في مجالات الوعظ والإمامة والخطابة والدعوة وأمانة الفتوى وتدريبهم- من داخل مصر وخارجها- وذلك لتوعيتهم بالسياقات المختلفة المحيطة بالمهام الدعوية وفقه الواقع، وتنمية الجانب العلمي والخلقي والمهاري لديهم، بما يُمكِّنهم من أداء المهام الموكلة إليهم، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتعزيز قدراتهم في الخطابة والإقناع والحوار، وتمكينهم من استخدام الأدلة الشرعية والعقلية في الرد على الشبهات، بما يسهم في إعداد كوادر دعوية واعية قادرة على التفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع، وتحقيق رسالة الأزهر في نشر الفكر الوسطي المعتدل؛ ليكونوا دعاة قادرين على نشر قيم الإسلام الوسطي، والتصدي للفكر المتطرف بأسلوب علمي ومنهجي.

ومن بين هذه الدورات؛ دورة حملت عنوان: «تفكيك الفكر المتطرف»، التي تأتي في سياق تأهيل الأئمة والوُعَّاظ الوافدين، ليكونوا سفراء للأزهر في بلادهم، لتحقيق أكبر نجاح في توصيل رسالة الأزهر الوسطية، ومحو كل ما هو مغلوط من أفكار ومفاهيم عن الدين الإسلامي الحنيف، من خلال برامج تدريبية متطورة، تقوم على اللقاءات المباشرة والتفاعلية نظريًا وتطبيقيًا، ومحو كل ما هو مغلوط من أفكار ومفاهيم عن الدين الإسلامي الحنيف.

ومما سبق يتبين حرص مؤسسة الأزهر الشريف على بناء وعي الشباب، ومعالجة الانحرافات الفكرية والسلوكية الدخيلة

على المجتمع، التي قد يتعرض لها الشباب نتيجة سوء الفهم أو التأثر بمصادر غير موثوقة، وأن جهود مجمع البحوث الإسلامية في معالجة هذا الداء قد تنوعت؛ من خلال خطب ومواعظ ميدانية، ومحاضرات وندوات تثقيفية، وإصدارات علمية رصينة، ومسابقات بحثية، جميعها تؤصِّل لثقافة الوسطية والاعتدال، وتواجه الفكر المتطرف وتفكك جذوره الواهية.

دور بيت العائلة المصرية في تصحيح المفاهيم المغلوطة

أ.د/ مصطفى عبد الغني

الأمين العام لبيت العائلة المصرية

يمثّل بيت العائلة المصرية أحد أبرز النماذج الوطنية في صيانة الوعي العام وتصحيح المفاهيم المغلوطة، إذ جاء تأسيسه ليجسِّد رؤية الدولة المصرية في تعزيز التماسك المجتمعي وترسيخ مبادئ الحوار والاحترام المتبادل بين أبناء الوطن الواحد، ومنذ انطلاقه، حمل البيت رسالة جوهرية قوامها مواجهة الأفكار المضلِّلة التي قد تستهدف النسيج المصري، أو تشوِّه حقائق التعايش الممتد عبر التاريخ، وهو ما أكّدته وثائق التأسيس وبيانات العمل المشتركة بين الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها البلاد مطلع العقد الماضي، التي أبرزت الحاجة إلى كيان عملي يعالج الخلل الفكري والسلوكي ويُعيد الأمور إلى نصابها الصحيح .

لقد حرص بيت العائلة المصرية على أداء دوره من خلال منظومة متكاملة تعتمد على الحوار المستمر، ومراجعة المفاهيم المتداولة في المجتمع، وتصحيح ما قد يتسرَّب إليها من خلط أو مبالغات أو تصوُّرات غير دقيقة، فكان أن قدَّم برامج وندوات وورش عمل متخصصة استهدفت الشباب والطلاب والأُسَر، تناولت مفاهيم المواطنة، وقيم الرحمة، وأخلاق التعايش، وكيفية التعامل الواعي مع المحتوى الإعلامي والديني، إضافة إلى تدريب المتخصصين وقادة الرأي المحلي على إدارة الحوار واحتواء النزاعات الاجتماعية، وهي جهود موثَّقة في تقارير الأزهر الشريف حول أعمال البيت ومبادراته في المحافظات.

وتميَّز البيت بقدرته على معالجة بعض المفاهيم المثيرة للجدل التي تتكرر في الخطاب العام، ومنها ما يتعلق بالهوية الدينية، أو العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، أو حدود التعامل الاجتماعي، إذ نجح عبر لجانه المتخصصة في تفكيك هذه الإشكالات وتقديم رؤية علمية تؤكد أن مصر ليست مجرد فضاء للتعايش، بل وطن واحد بتاريخه وقِيَمه، وأن تعدد الانتماءات الدينية لا ينفي وحدة المقصد الوطني، كما واجه البيت بعض التحريفات المنتشرة عبر مواقع التواصل، ومنها الأفكار التي تسوِّق روايات غير دقيقة حول «اتحاد الأديان» أو «إلغاء الخصوصيات العقائدية»، وهو ما نفاه علماء الأزهر ورجال الكنيسة في أكثر من مناسبة؛ مؤكدين أن التعاون والتعايش شيء، وطمس الهُوية شيء آخر، وذلك في فعاليات رسمية موثَّقة وفي أكثر من محفل لبيت العائلة بحضور رموز الأزهر والكنيسة.

وتتجلّى قيمة هذه الجهود حين نربطها بدور مؤسسات الدولة، ومنها هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، التي تعمل في مجال بالغ الحساسية يحتاج إلى أعلى درجات الانضباط والوعي،

فالمفاهيم المغلوطة ليست حكرًا على الشأن الديني أو المجتمعي، بل تمتد إلى المجالات العلمية والتقنية، ومنها المجال النووي والإشعاعي، إذ تنتشر أحيانًا تصوّرات خاطئة عن طبيعة المخاطر أو الاستخدامات، ويختلط العلم بالشائعات، ويتداخل التوجس مع الحقائق العلمية، ومن هنا تصبح بيئة الوعي الوطني، التي يسهم بيت العائلة في بنائها، عاملًا مساعدًا في ترشيد النظر إلى القضايا العلمية الكبرى، وتعزيز الثقة بالمؤسسات الوطنية، وترسيخ مبدأ أن الأمن المجتمعي والعلمي وجهان لعملة واحدة.

إن بناء مجتمع قادر على مقاومة التضليل – سواء كان دينيًا أو اجتماعيًا أو علميًا – يتطلب بنية فكرية سليمة، وهو ما يجعل رسالة بيت العائلة المصرية مكمِّلة لرسالة الهيئات العلمية والرقابية في الدولة، فالدولة الحديثة لا تقوم على المؤسسات التقنية فقط، بل تعتمد كذلك على تماسك الوجدان العام، واستقامة المفاهيم، وتحصين العقول من الانجراف خلف الأفكار المشوّهة، ولذلك فإن بيت العائلة بما قدّمه من مبادرات وبرامج في محافظات مختلفة، وما أسهم به من حوارات وتدخلات مجتمعية، يمثل خط دفاع معرفي وأخلاقي يسهم في بناء وعي مستقرّ، يُعين على نجاح الخطط الوطنية للتنمية، ومنها مشروعات الطاقة والإشعاع والتقنيات المتقدمة التي تعمل عليها الدولة المصرية اليوم.

وبذلك يظل بيت العائلة المصرية نموذجًا وطنيًا استثنائيًا في قدرته على جمع المؤسسات الدينية والوطنية في إطار واحد، وتحويل هذا التعاون إلى تأثير فعلي في المجتمع، ليقدِّم لمصر تجربة رائدة في مواجهة المفاهيم المغلوطة ودعم الاستقرار

الفكري والوجداني، وهو جهد يتكامل مع مؤسسات الدولة، ويثري أعمالها، ويعزز الثقة العامة بكل ما تقوم به من أجل حاضر هذا الوطن ومستقبله.

والله الموفق والمستعان والهادي إلى سواء السبيل،،،

دور المجلس الأعلى للآثار في تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الآثار المصرية

د/ محمد إسماعيل خالد

الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار

تُعدُّ مصر واحدة من أغنى دول العالم في التراث المادي، والتراث غير المادي، وبالتزامن مع افتتاح المتحف المصري الكبير؛ هذا الصرح الثقافي الكبير، فقد أصبحت مصر وتاريخها وحضارتها على رأس قوائم البحث على شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومع تنامي الاهتمام العالمي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فقد انتشرت بعض المفاهيم المغلوطة والأساطير عن الآثار المصرية، ويواجه كل من المتخصصين في الآثار المصرية (سواء الباحثين – أو المؤسسات العلمية المنوطة كالمجلس الأعلى للآثار) تحديًا عظيمًا، يتمثَّل في التصدي للخطاب الخاطئ الذي يغيّر الفهم العام عن الآثار المصرية.

أولًا: ما المفاهيم المغلوطة المنتشرة عن الآثار المصرية؟

ثانيًا: ما آليات المجلس الأعلى للآثار في التصدي لهذه المفاهيم المغلوطة؟

أولًا: المفاهيم المغلوطة المنتشرة عن الآثار المصرية

١ـ الدجل والشعوذة للكشف عن الآثار:

يُعدُّ واحدًا من أكثر الموضوعات انتشارًا في بعض المناطق المدنية والريفية القريبة من المناطق الأثرية، وغالبًا ما يرتبط باستغلال حاجة الناس أو جهلهم، وقد يسبب خسائر مالية كبيرة، ومخاطر قانونية كبيرة. والدجل والشعوذة من المفاهيم المغلوطة الشائعة المتعلقة بالآثار، إذ يعتقد بعض الناس أن هناك أساليب سحرية أو شعوذة يمكن أن تساعد على الكشف عن الآثار أو الحصول عليها؛ هذه الممارسات غالبًا ما تكون غير علمية وغير قانونية، وتؤدي إلى عواقب سلبية وخيمة، مثل الموت خلال أعمال التنقيب بسبب الانهيارات الأرضية في أثناء الحفر خلسة أسفل البيوت والمنازل.

أولًا: معنى الدجل في البحث عن الآثار

يُقصد بالدجل استخدام طرق غير علمية وغير قانونية للعثور على مواقع أثرية، مثل: ادعاء قراءة الطلاسم والتمائم، وادعاء التعامل مع الجن، واستخدام البخور أو الرمل أو البيض أو «الإشارة المائية»، وأيضًا الادعاء بوجود أجهزة «كاشف ذهب فرعوني» مجهولة المصدر، والادعاء بوجود خرائط مُزيَّفة تُنسب إلى العثمانيين أو الفراعنة.

ثانيًا: لماذا ينتشر الدجل في هذا المجال؟

تتمثَّل الأسباب في الجهل العلمي بطبيعة علم الآثار، والطمع والرغبة في الربح السريع، والقصص الشعبية عن الكنوز المدفونة، وضعف الوعي بالقانون، إذ يظن بعض الناس أن الحفر «تجربة بسيطة»، إضافة إلى استغلال الدجالين لاحتياج الناس وبيع الوهم لهم بمبالغ ضخمة.

ثالثًا: مخاطر الدجل على حياة الناس

- خسارة الأموال: الدجالون يتقاضون آلاف الجنيهات مقابل أوهام، وتعريض الحياة للخطر أيضًا، على سبيل المثال: انهيار الحفر، والغازات السامة، وموت أشخاص داخل حفر.
- النصب المحترف: بعض الدجالين يدبرون «مسرحيات» لإقناع الناس بنجاحهم، مثل: وضع تماثيل مُزيَّفة، ودفن ذهب حديث على أنه قديم.

رابعًا: المخاطر القانونية

يجرّم القانون المصري (قانون حماية الآثار ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته) الحفر غير المشروع، والبحث عن الآثار دون تصريح، والاتجار أو حيازة أي قطعة أثرية، والتمويل أو المشاركة في أعمال تنقيب غير رسمية، والعقوبات تصل إلى السجن المُشدَّد وغرامات كبيرة.

خامسًا: لماذا يخدع الدجال ضحاياه بسهولة؟

لأنه يحفظ مجموعة من الخدع: يدرس عادات المكان، ويعرف المناطق القديمة بسهولة، ويطلب «طلاسم» وأسماء العائلة للتظاهر بالمعرفة، ويركّز على الكلام المطاطي، مثل: «المكان فيه رزق كبير لكن يحتاج تطهير»، و«الجن مانع الفتح»، و«الملك الفرعوني غضبان»، وهي عبارات تُبقي الضحية متعلقة به.

٢- لعنة الفراعنة:

وهو موضوع مثير ارتبط بالحضارة المصرية منذ بدايات القرن العشرين، وتحوّل إلى مادة للكتب والأفلام والأساطير الشعبية، وإليك عرض شامل يوضّح أصل الفكرة، وكيف يفسّرها العلم اليوم.

بدأت الفكرة بالانتشار عالميًا بعد اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون عام ١٩٢٢ على يد «هوارد كارتر»، إذ توفي اللورد «كارنارفون» – المموّل الرئيسي للحفريات – بعد أشهر قليلة من فتح المقبرة، فربطت الصحافة ذلك بـ«لعنة الفراعنة»، وزاد الأمر انتشارًا عندما نشرت الصحف عبارات مثل: «الموت سيلاحق كل من يزعج راحة الملك»، مع أنها لم تكن مكتوبة على جدار المقبرة، بل أضيفت لغرض الإثارة الصحفية.

التفسير العلمي للظاهرة:

١. العوامل البيولوجية، عند فتح المقابر المغلقة لآلاف السنين، توجد مثل فطريات Aspergillus niger، وبكتيريا ناتجة عن تحلّل المواد العضوية، وغازات سامة من الهواء الراكد، وهذه الميكروبات قد تسبب التهابات رئوية حادة، خاصة لمن يعانون من ضعف المناعة، وهو ما يُرجّح حدوثه مع بعض المكتشفين الأوائل.

٢. العوامل البيئية مثل نقص الأكسجين داخل المقابر، ووجود غبار ملوث، وارتفاع نسبة المركبات العضوية المتطايرة، كل هذه الظروف قد تؤدي لأعراض تشبه «اللعنة»؛ كالإرهاق الشديد، والالتهابات، والحساسية.

٣. العوامل النفسية والإعلامية مثل التهيؤ النفسي: عندما يذهب الباحث إلى المقبرة وهو مؤمن باللعنة، فقد يشعر بأعراض حقيقية نتيجة الخوف.

٤. التضخيم الإعلامي: الصحف العالمية، خاصة في العشرينيات، كانت تستخدم القصص الغامضة لزيادة المبيعات، خاصة التركيز على الوفيات، وإهمال ذكر أن أغلب فريق «كارتر» عاش أكثر من ٢٠ عامًا بعد الاكتشاف.

هل كتب المصريون القدماء «لعنات»؟

وُجدت نصوص على بعض التوابيت أو الأوشابتي تُسمّى «نصوص الحماية»، لكنها ليست لعنة بالمعنى المتعارف عليه؛ بل دعوات لحماية الميت من السرقة أو التدمير، مثل «من يمس مقبرتي بسوء، سيُحاسَب من الآلهة»، وكانت وظيفة هذه النصوص ردع اللصوص في العصور القديمة، وليست إيقاع أذى خارق بالطريقة التي تُحكى اليوم.

وجدير بالذكر أن «هوارد كارتر» نفسه لم يؤمن بوجود لعنة، وتوفي بعد ١٦ سنة من فتح المقبرة.

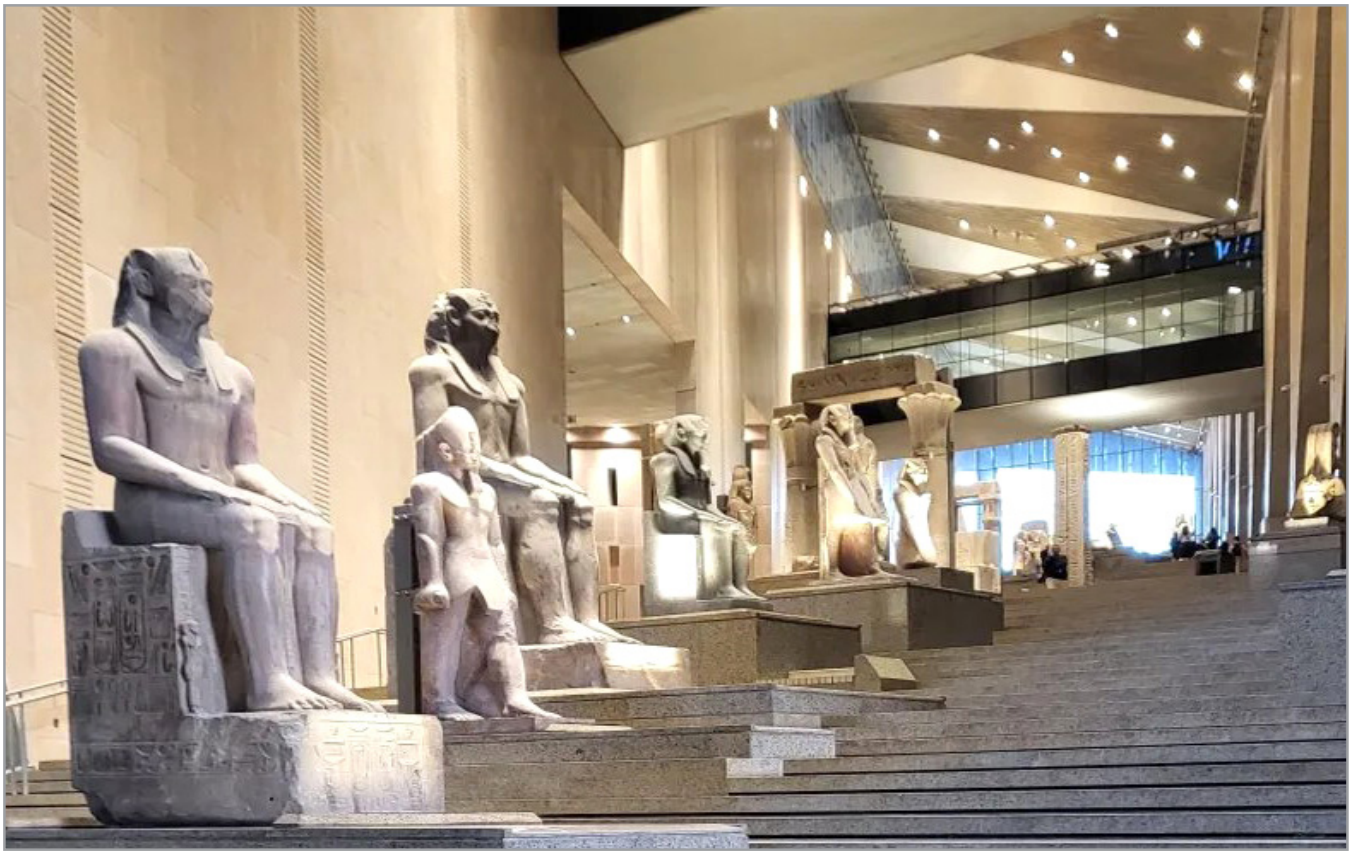

ثانيًا: آليات المجلس الأعلى للآثار في التصدي لهذه المفاهيم المغلوطة

إن الدجل في البحث عن الآثار خرافة وخطر وجريمة، ولا توجد أي وسيلة غير علمية يمكنها كشف المقابر أو الكنوز، والحقيقة الوحيدة المؤكَّدة هي أن الدجال يربح، والضحية تخسر مالها ووقتها وسمعتها، وربما حياتها، ولا توجد أي وسيلة شعبية أو روحانية يمكنها تحديد مكان مقبرة أو كنز أو أثر.

كما لا توجد أدلة علمية تثبت وجود «لعنة الفراعنة» كقوة خارقة أو عقاب سماوي، ولكن يوجد مزيج من الميكروبات، والغازات المحبوسة والظروف البيئية، والتأثير النفسي، والتضخيم الإعلامي، وهو ما خلق هالة الأسطورة، ومع ذلك، تظل لعنة الفراعنة جزءًا جذابًا من التراث الشعبي العالمي المرتبط بعظمة الحضارة المصرية.

جهود المجلس الأعلى للآثار

يعمل المجلس الأعلى للآثار على نشر الوعي بأهمية الحفاظ على الآثار، وعدم الانجرار وراء الدجل والشعوذة، وذلك من خلال توعية النشء في الصغر بتقديم دورات ومحاضرات ميدانية للأطفال والتلاميذ في المدارس، ومراكز الشباب، لتوعيتهم بضرورة البُعد عن هذه الخرافات المنتشرة، وأن البحث والتنقيب يتم على أُسُس وأساليب علمية معروفة في العالم، وعن طريق القنوات الشرعية بعد الحصول على الموافقات والتصاريح الأمنية الخاصة بالتنقيب، وفقًا لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

كما يجري التنسيق الكامل والمستمر مع وزارة الداخلية، ممثلة في شرطة السياحة والآثار، التي تحذر من ممارسات الدجل والشعوذة المتعلقة بالآثار، وتتخذ الإجراءات القانونية ضدها.

تصحيح المفاهيم

يعتمد الكشف عن الآثار على أساليب علمية، مثل الحفائر الأثرية المنظمة والمسح الجيوفيزيائي، ويعتمد علم الآثار على المسح الأثري باستخدام أجهزة علمية (جيولوجية، ومغناطيسية، ورادار اختراق الأرض)، واستخدام الدراسات التاريخية والخرائط القديمة، وتتم أعمال الحفائر والتنقيب تحت إشراف المجلس الأعلى للآثار.

كما يلزم نشر الوعي بأهمية الحفاظ على الآثار، وعدم الانجرار وراء الدجل والشعوذة، وهو ما يحاول المجلس الأعلى للآثار فعله من خلال إدارات الوعي الأثري بالمناطق الأثرية، والمتاحف الموجودة في جميع أنحاء مصر، وفي هذا الصدد، يلزم تكاتف عديد من الجهات المعنية لزيادة الوعي الأثري لدى المجتمع المصري بجميع فئاته، من خلال اللقاءات المجتمعية المشتركة، والورش والندوات، وفي الوقت نفسه، تطبيق القوانين التي تحمي الآثار، وتُجرِّم الدجل والشعوذة المتعلقة بها، كإجراء رادع يمنع انتشار هذه الظاهرة.

تهنئة

تتقدَّم هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بأسمى عبارات التهنئة إلى:

السيد/ شريف فتحي

وزير السياحة والآثار

والدكتور/ محمد إسماعيل خالد

الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار

وإلى جميع العاملين بوزارة السياحة والآثار، ممن أسهموا في تطوير وإثراء العمل الأثري في مصر؛ وذلك بمناسبة العيد التاسع عشر للآثاريين المصريين، الذي يوافق الرابع عشر من يناير من كل عام، متمنين لهم دوام التوفيق والسداد.

أكاديمية الفنون المصرية والمفهوم الجوهري للفن

أ.د. غادة جُبارة

رئيس أكاديمية الفنون

وكيل نقابة المهن السينمائية

في خضم التحولات المجتمعية المتسارعة وطوفان الثقافات الوافدة عبر العوالم الرقمية، يبرز دور الفن بصفته حاجة استراتيجية وليس كماليًا، فلطالما حمل الفن في حضارتنا العربية رسالة سامية تجاوزت الزخرفة والترفيه إلى البناء الفكري والوجداني، إزاء ذلك تواجه أكاديمية الفنون المصرية، بوصفها أعرق مؤسسة تعليمية فنية في المنطقة، تحديًا جوهريًا، يتمثل في تصحيح الصورة النمطية المغلوطة التي تحصر الفن في إطار التسلية العابرة، وإعادة تأسيس مفهومه بصفته أداة رئيسية للتربية الوجدانية والفكرية، ووسيلة فاعلة في بناء الإنسان الواعي بقضاياه، الراسخ في هويته، والمشارك بفاعلية في تشكيل مستقبل وطنه، لذلك فالمعركة التي تخوضها الأكاديمية هي معركة وعي وذوق، تهدف إلى تحويل الفن من نشاط هامشي إلى مشروع قومي متكامل، يؤكد أن الإبداع الحقيقي هو ذلك الذي يخدم المجتمع ويبني الإنسان.

الفن أداة للتربية الوجدانية والفكرية:

في صلب فلسفة أكاديمية الفنون يكمن رفض قاطع لفكرة الفن كترفيه مجرد؛ فالمنظور الذي تبنيه وتعمل على نشره بين طلابها وجمهورها يرى في الفن وسيلة جذرية للتربية المتكاملة، وعنصرًا أساسيًا في تشكيل الوعي الجمعي لدى جميع المتلقين.

هذه التربية تتم على مستويين متلازمين:

التربية الوجدانية: يعمل الفن الراقي على تهذيب المشاعر، وتنمية الحس الجمالي، والقدرة على التعاطف من خلال التعرض للأعمال الموسيقية الكلاسيكية، والمسرحيات العميقة، والأعمال التشكيلية المبتكرة، التي يمر فيها المتلقي برحلة من التطهير العاطفي، ترقى بالذوق. والفن بهذا المعنى يصبح مُغذِّيًا للروح، ومُدخلًا لبناء شخصية متوازنة تحترم الجمال وتنبذ القبح في السلوك والحياة، وتخريج الشحنة الانفعالية السلبية أيضًا، وبذلك يحدث التطهير للنفس من كل ما تعلق بها من سلبيات.

التربية الفكرية وبناء الوعي: يحفز الفن التفكير النقدي والتأمل، إنه ليس مجرد إمتاع، بل هو استفزاز للعقل عبر تحليل النصوص السينمائية والمسرحية، وفهم الرموز في الأعمال البصرية، إذ يتعلم الفرد تفكيك الخطابات وتحليل الواقع المُعقَّد، وهكذا يصبح الفن مدخلًا أساسيًا لخلق المواطن الواعي الناقد، القادر على فهم تعقيدات المجتمع وقضاياه؛ من الفقر والعدالة إلى الحرية والهوية، المشارك في النقاش العام بمنظور ثاقب، والفن وفق هذا المنظور ليس انعكاسًا سلبيًا للواقع، بل قوة دافعة لتشكيله نحو الأفضل.

تغيير الصور النمطية السلبية:

تقود الأكاديمية معركة ممنهجة على جبهتين لمواجهة تغيير الصور النمطية السلبية المرتبطة بالفن في المخيلة الشعبية، تلك

التي تختزله في الإثارة والتسطيح أو الانفصال عن هموم الوطن:

الجبهة الداخلية (بناء الفنان): لا تكتفي الأكاديمية بإتقان الطلاب المهارات الحرفية، لأن فلسفتها تقوم على أن الموهبة الفنية وحدها لم تعد كافية في عصر التحديات، لذا فهي تعمل على تخريج الفنان المثقف الواعي، الذي يدرك أن فنه رسالة مجتمعية، عبر ندوات وحوارات مع نُقَّاد ومفكِّرين، ودراسة تاريخ الفن الاجتماعي، ليدرك الطالب دوره في تشكيل الرأي العام وتقديم نماذج إيجابية، بعيدًا عن النمطية التجارية التي تروج للسلوكيات الهابطة أو تسطِّح القضايا، عبر تكليف الطلاب ببحوث ومشروعات تُحلِّل الخطاب الفني السائد، وتقترح بديلًا يعلي القيم والهم الوطني.

الجبهة الخارجية (بناء الإنسان): تعمل الأكاديمية على تفكيك صورة الفن الرفيع بصفته حكرًا على فئة معينة، من خلال تنظيم عروض مجانية في الأحياء الشعبية والمناطق النائية، وورش عمل مفتوحة للجمهور، وإنتاج أعمال فنية تناقش هموم المواطن البسيط بلغة فنية راقية، تثبت أن الفن حق للجميع وأداة للتواصل المجتمعي، كما أن استخدام الفن وسيلةً علاجية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة يعزز من صورته الإنسانية والشمولية، ويظهر دوره في بناء مجتمع متماسك يتسع للجميع، من خلال الدور المجتمعي الذي تؤديه الأكاديمية في إطار منظومة الجودة.

المناهج الدراسية والمشروعات العملية:

تمثل الرحلة التعليمية داخل الأكاديمية عملية تكوين متكاملة، تجمع بين التأصيل النظري للهوية والانخراط العملي في قضايا المجتمع، وفق استراتيجية مزدوجة تهدف إلى صناعة فنان لا يعيش في برج عاجي.

المناهج والهوية:

تضع الأكاديمية في قلب خططها الدراسية، عبر جميع معاهدها، موادًا مُصمَّمة خصيصًا لترسيخ الهوية المصرية والعربية، وهذا لا يعني تقديم تاريخ جاف، بل غرس فهم عميق للروح الثقافية من خلال:

دراسات التراث والفلكلور: من مواويل الصعيد إلى السير الشعبية، ليفهم الطالب هذه الفنون كشفرات ثقافية تحمل قيمًا وجماليات.

تاريخ الفنون المصرية والمشرقية: تتبع مسارات الإبداع في المنطقة كنهر متصل ليفهم الفنان الجديد امتداده الحضاري.

فلسفة الجمال والقيم: لتمكين الطالب من تطوير رؤيته الفنية المستمدة من مرجعيته الحضارية، والتمييز بين الفن الهادف والتسطيح التجاري.

التطبيق العملي: المشروعات المواجهة للواقع.

وتؤمن المناهج الأكاديمية بأن الوعي ينضج بالمواجهة المسؤولة، لذا يُدمج الطالب في مشروعات تطبيقية تجعله يخوض غمار القضايا المجتمعية بوصفه فنانًا مشاركًا، من خلال:

التدريب الميداني والبحث الاجتماعي: إذ ينتقل طلاب السينما والتلفزيون لتصوير وثائقيات في القرى والمناطق العشوائية، ويدرس طلاب الفنون التشكيلية البيئة العمرانية للمدن، ويكتب طلاب النقد عن الحركات الفنية الناشئة في الأحياء.

مشروعات "التحدي والحل": يشجع أساتذة الإخراج والكتابة على تطوير مشروعات تخرج تنبثق من قضايا حالية (كالهجرة غير الشرعية، والتحديات البيئية، أو صراعات الأجيال)، لا لعرضها فقط، بل لتقديم رؤى فنية إبداعية تجسد الأمل والحلول الممكنة.

شراكات مجتمعية: يتعاون الطلاب مع مؤسسات التنمية لتصميم حملات توعية فنية (مسرح تفاعلي، وجرافيك، وأفلام

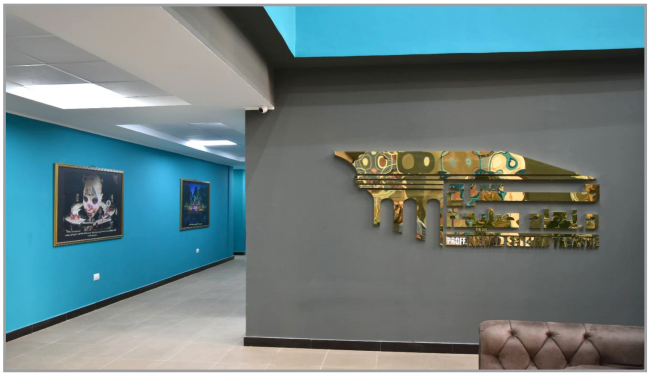

قصيرة) حول قضايا الصحة العامة، والتعليم، ومحاربة التطرف.

النتيجة النهائية هي تخريج "الفنان- المواطن"؛ فنان متجذر في هويته، واقعي في تعامله مع مشكلات مجتمعه، مسؤول عن استخدام فنه أداةً للتنمية والبناء، وقادر على الابتكار بجذور أصيلة تخلق خطابًا فنيًا معاصرًا وملتزمًا.

الامتداد الإقليمي والدولي لأكاديمية الفنون:

تتجاوز رسالة الأكاديمية الحدود المصرية لتؤكد دور مصر التاريخي كقاطرة للثقافة العربية والإفريقية، وذلك من خلال:

نقل الخبرة وبناء القدرات: فهي أقدم مؤسسة في المنطقة، تستضيف باستمرار فنانين وطلابًا من الدول الشقيقة في برامج تدريبية متخصصة تنقل نموذجها الفريد في الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وترسيخ الفن بصفته أداة تنموية.

المشاركة الفاعلة في المحافل الدولية: من خلال مهرجانات المسرح والسينما والموسيقى العالمية، تقدم الأكاديمية نموذج الفن المصري والعربي الهادف، وتسهم في صياغة خطاب فني عربي مشترك، يعزز من القيم الإيجابية، ويدافع عن الهوية الحضارية في مواجهة تحديات العولمة.

حفظ الذاكرة الفنية المشتركة: تسهم أبحاث أساتذتها وطلابها في توثيق التراث الفني الإقليمي، مؤكدة أن الفن هو الذاكرة الجماعية الحية للأمة، ومقاومةً لمحاولات طمس الخصوصيات الثقافية.

ختامًا..

تؤكد أكاديمية الفنون المصرية أن الطريق إلى مجتمع متماسك، قادر على الصمود والمنافسة الحضارية، يمر حتمًا عبر الاستثمار الجاد في الفنون الهادفة، إذ إن تصحيح الصور النمطية عن الفن وترسيخ دوره التربوي ليس ترفًا فكريًا، بل هو استثمار في رأس المال البشري والنسيج الاجتماعي للوطن، وستظل الأكاديمية، برسالتها السامية وبفنانيها المبدعين، حارسة لهذا الفهم الأصيل، وسندًا لكل جهد يهدف إلى جعل الفن قوة ناعمة دافعة لبناء مصر الحضارة، مصر المستقبل، وإشعاعًا ثقافيًا ينير الدرب للأمتين العربية والإفريقية، محققة رؤية الدولة الطموحة ٢٠٣٠ في بناء الإنسان المصري الواعي المبدع.

دور الإعلام في تصحيح المفاهيم المغلوطة

أ.د. ثريا أحمد البدوي

عضو مجلس النواب

العميد السابق لكلية الإعلام جامعة القاهرة

لم يعد تصحيح المفاهيم المغلوطة مجرد مهمة فرعية يقوم بها الإعلام من وقت لآخر، بل أصبح جزءًا أساسيًا من المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الإعلامية تجاه المجتمع، بخاصة في ظل بيئة معرفية تتزايد فيها سرعة انتشار المعلومات بقدر يفوق قدرة المواطن على التحقق منها.

وفي هذا السياق، يصبح الإعلام ليس ناقلًا للخبر فقط، بل فاعلًا مؤثرًا في تشكيل الوعي والمعرفة، ومسهمًا مباشرًا في حماية استقرار المجتمع الفكري، لذلك فإن دوره لن يكتمل ما لم تتطور رسالته الإعلامية لتقوم على أُسُس منهجية دقيقة، وما لم يرتق العاملون فيه إلى مستوى يمكّنهم من التعامل مع التضليل بوعي واحتراف، وما لم يُبنَ لدى المواطن وعي نقدي يجعله قادرًا على تقييم ما يتلقاه في ضوء الحقيقة لا في ضوء الإشاعة أو الانطباع.

ومن هنا تنطلق الحاجة إلى حوكمة الإعلام وتضافر الجهود لبناء مجتمع معرفي مستدام، ويستلزم الأمر فهمًا أعمق لكيفية عمل الإعلام كأداة تصحيح، وكيفية تفعيل عناصر القوة فيه ليصبح قادرًا على مواجهة المفاهيم المغلوطة بفاعلية واستدامة. ولكي يتمكن الإعلام من أداء هذا الدور الحيوي، يصبح تطوير الرسالة الإعلامية خطوة مركزية لا يمكن تجاوزها، فالرسالة القادرة على التصحيح ليست تلك التي تكتفي بالرد أو النفي، بل تلك التي تُبنى على تحليل علمي للمعلومات، وتقدم تفسيرًا واضحًا يبين لماذا يُعدُّ المفهوم الشائع غير دقيق، وما الأساس الصحيح البديل، وهذا يتطلب الاعتماد على مصادر موثوقة وبيانات قابلة للتحقق، مع توضيح كيفية الوصول إليها، بحيث يدرك المواطن أن ما يسمعه ليس رأيًا، بل نتيجة لفحص منهجي، وعندما يتلقى المواطن هذا النوع من الرسالة، يصبح قادرًا على إدراك الفرق بين المعلومة المؤسَّسة على دليل، والمعلومة المنتشرة اعتمادًا على الشيوع أو الانطباع.

وفي السياق نفسه، فإن جودة الرسالة الإعلامية تعتمد بشكل مباشر على كفاءة العاملين عليها، فالإعلامي اليوم ليس مذيعًا أو كاتبًا فقط، بل محلل بيانات، ومحقق، وخبير في كشف أساليب التضليل الرقمي، ومع تزايد استخدام الصور المفبركة والمقاطع المقتطعة والمعلومات المنتزعة من سياقاتها، يصبح من الضروري امتلاك الإعلامي أدوات التحقق الرقمي، وفهمه للطرق المستخدمة في إنتاج المحتوى المضلل، كما يجب أن يمتلك القدرة على صياغة المعلومة العلمية بلغة واضحة، تربط بين البيانات وواقع المواطن، لأن كثيرًا من المفاهيم المغلوطة تنتشر بسبب سهولة فهمها مقارنة بالمعلومات الصحيحة التي قد تبدو مُعقَّدة، وكلما كان الإعلامي قادرًا على تبسيط الحقيقة دون تشويهها، ازدادت قدرة الإعلام على تصحيح المفاهيم المغلوطة بفاعلية.

ومع ذلك، فإن كل هذه الجهود لن تحقق أثرها الكامل ما لم يتحول المواطن نفسه إلى طرف فاعل في عملية التحقق، فالإعلام لا يستطيع وحده بناء وعي مقاوم للمفاهيم المضللة، ما لم يمتلك المواطن مهارات التفكير النقدي التي تُمكِّنه من تقييم أي معلومة قبل قبولها، ويمكن للإعلام أن يسهم في بناء هذا الوعي من خلال تقديم محتوى يدمج أسئلة تحليلية بسيطة، ويشرح خطوات التحقق من المعلومة بطريقة عملية، مثل بيان مصدرها، أو عرض الأدلة التي تؤكدها، أو مقارنة المعلومات المتباينة حول القضية نفسها، ومع مرور الوقت، يصبح المواطن أكثر قدرة على التمييز بين المحتوى الموثوق وغير الموثوق، وبذلك يكون أقل عرضة للتأثر بالمفاهيم غير الدقيقة.

وعندما تتكامل عناصر المنظومة -رسالة إعلامية مبنية على تحليل علمي، وإعلاميون يمتلكون خبرة مهنية حقيقية، ومواطن قادر على التفكير النقدي- تتحول عملية تصحيح المفاهيم المغلوطة إلى قوة مجتمعية مستمرة وليست مجرد ردود فعل مؤقتة.

وبهذا يصبح الإعلام أداة فاعلة، ليس فقط في مواجهة التضليل عند وقوعه، بل في بناء بيئة معرفية أكثر صلابة وقدرة على حماية وعي المواطن واستقرار المجتمع.

تهنئة

تتقدَّم هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بأسمى عبارات التهنئة إلى:

النائبة الأستاذة الدكتورة ثريا البدوي

العميد السابق لكلية الإعلام جامعة القاهرة

بمناسبة ثقة القيادة السياسية، وتعيينها عضوًا بمجلس النواب؛ تقديرًا لجهودها العلمية المتميزة وإسهاماتها البارزة في المجال الإعلامي والأكاديمي، متمنين لسيادتها دوام التوفيق والسداد.

«الأهرام».. وتصحيح المفاهيم

أ/ ماجد منير

رئيس تحرير الأهرام

في عصر يغلب عليه تدفق المعلومات السريع عبر مختلف الوسائط التقليدية والحديثة، أصبحت المعلومات المغلوطة والشائعات تهديدًا حقيقيًا للوعي الجمعي في المجتمعات. هنا تبرز أهمية المؤسسات الإعلامية الراسخة، مثل صحيفة الأهرام.

تأسَّست الأهرام عام ١٨٧٥ لتكون واحدة من أقدم الصحف وأعرقها في العالم العربي، وأكثرها انتشارًا في مصر والشرق الأوسط، ومنذ ميلادها حتى اليوم صارت الأهرام منبرًا يوميًا يعكس واقع الأمة، كصوت وطني مسؤول ينشر أنوار المعارف والتقدم، ويزيح ظلمات الجهل والتخلف.

رسالة الأهرام الرائدة مبنية أساسًا على مبادئ المصداقية والموضوعية، فهي لا تكتفي بنقل الأحداث، بل تسعى دائمًا إلى تقديم الحقائق بطريقة واضحة، فتساعد القارئ على فهم الواقع بعيدًا عن أي تشويه أو التواء، سواء في إصداراتها الورقية التقليدية، التي تحمل تراثًا يمتد لأكثر من قرن ونصف قرن، أو من خلال منصاتها الإلكترونية المتعددة التي تواكب العصر الرقمي؛ لتظل الأهرام ملتزمة بدورها في مواجهة المعلومات المضللة.

تتجلى جهود الأهرام في تصحيح المفاهيم المغلوطة من خلال نشر موضوعات وتقارير وتوضيحات تنفي الشائعات المتداولة، وتحسم الجدل حول قضايا حسَّاسة، وتظهر الحقيقة وتطارد الزيف والتضليل، على سبيل المثال- لا الحصر- تنشر الصحيفة بانتظام بيانات من مصادر أمنية أو رسمية تحسم الجدل حول فيديوهات أو أخبار متداولة على وسائل التواصل، مثل نفي شائعات صحية أو أمنية، أو تحذيرات من روابط أو مواقع وهمية تروج معلومات كاذبة؛ هذه التقارير تأتي بلغة سهلة ومباشرة، تجعل القارئ قادرًا على التمييز بين المعلومة الموثوقة، والإشاعة التي غالبًا ما تكون مدفوعة بأغراض شخصية أو تآمرية مضللة.

وبهذه الجهود المكثَّفة تسهم الأهرام في حماية الوعي الجمعي؛ من خلال تغطيتها المتوازنة للأحداث، إذ تؤكد نشر الحقائق دون تضخيم أو تحريف، هذا النهج يعزز من مكانتها كمنبر وطني رصين، يسهم بفاعلية في بناء مجتمع مستنير يقاوم التضليل، ويبتغي مصلحة الوطن والمواطن.

في النهاية، تبقى الأهرام شاهدًا على التزام الإعلام المصري بدوره في ميدان التوعية الحقَّة؛ فهي ليست مجرد صحيفة، بل «حارس للحقيقة» في زمن الضجيج الإعلامي، تساعد القرَّاء على بناء رؤية سليمة للواقع، وتحمي الوعي الجمعي من التداعي، أمام موجات المعلومات المغلوطة.

بهذا الإرث، تستمر الأهرام في ريادتها، مؤكدة أن المصداقية هي أقوى سلاح ضد الشائعات.

تهنئة

تتقدم هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بخالص التهنئة القلبية إلى:

الدكتور/ محمد فايز فرحات

رئيس مجلس إدارة الأهرام

والأستاذ/ ماجد منير

رئيس تحرير الأهرام

بمناسبة ذكرى مرور قرن ونصف على تأسيس مؤسسة الأهرام العريقة، التي تُمثِّل نموذجًا رائدًا في بناء الوعي وصناعة الفكر، وحفظ ذاكرة الأمة؛ منبرًا وطنيًا مسؤولًا، وقلبًا نابضًا للصحافة المصرية والعربية، يسهم بفاعلية في مجابهة الشائعات وتصحيح المفاهيم المغلوطة، سائلين المولى عزّ وجلّ لهم دوام التوفيق والسداد.

ذاكرتنا وتصحيح المفاهيم المغلوطة

د. شهيرة خليل

رئيس تحرير مجلة سمير

مدير مركز التراث الصحفي بدار الهلال

أعتقد أن القارئ العزيز سوف يستهويه هذا المقال غير التقليدي لأني سأحدثه عن موضوعين يهمانه، وربما كان أحدهما أو كلاهما سببًا في تشكيل وجدانه... هذا المقال سيأخذ القارئ في رحلة تعيده إلى أجواء من البراءة، تشكَّلت فيها معارفه، ونمت مواهبه، وتكوَّنت أفكاره، ولا تزال هذه المرحلة حاضرة في ذهنه، ويتناول كذلك كيفية الحفاظ على هذا التراث الكبير الذي كان شاهدًا على مراحل حياته، حتى يكون أداة في المستقبل لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الماضي.

سأكتب عن مجلات الأطفال والتراث الصحفي في مصر – في مؤسسة دار الهلال تحديدًا- باعتبار أن مجلات الأطفال أسهمت في تكوين البناء الفكري لكثير من الشخصيات الفاعلة اليوم، وقد أحببت هذا المجال الذي يُمثِّل تخصصي الدقيق في دراستي الأكاديمية، وتجربتي العملية التي امتدت على مدى أكثر من ٤٠ عامًا، مديرًا لتحرير مجلة ميكي جيب، ورئيس تحرير لمجلة سمير بمؤسسة دار الهلال، ثم بصفتي أيضًا مدير مركز التراث الصحفي بدار الهلال منذ حوالي عامين.

ولبيان الأجيال التي تربّت على هذه المجلات فإننا سننطلق معًا في رحلة للتعرف على تاريخ مجلات الأطفال، وتحديدًا ميكي وسمير، أشهر مجلتين في الوطن العربي، وأكثرهما تأثيرًا في الأطفال، فمصر كانت وستظل رائدة في كل المجالات، ومنها «صحافة الطفل»، حيث وُلدت أول مجلة للأطفال في مصر عام ١٨٧٠ على يد علي باشا مبارك ورفاعة بك الطهطاوي، وكان اسمها «روضة المدارس»، وتوالى إصدار المجلات المصرية على مدى أكثر من ١٠٠ عام بين أفول وصعود، حتى صدرت مجلة سمير عام ١٩٥٦ بمؤسسة دار الهلال الصحفية، وهي المجلة الوحيدة المصرية الأسبوعية التي ما زالت تصدر حتى الآن، وستتم هذا العام «٢٠٢٦» ٧٠ عامًا بالتمام والكمال.

وفي عام ١٩٥٩، صدرت مجلة ميكي – من مؤسسة دار الهلال أيضًا – بالاتفاق مع مؤسسة «والت ديزني» للحصول على حق ترجمة القصص المُصوَّرة وتقديمها للطفل المصري والعربي.

والحقيقة أن المجلتين سمير وميكي حققتا نجاحات غير مسبوقة، وأصبحتا أشهر وأنجح مجلتين على مستوى مصر والوطن العربي، فمَن منَّا لم يتأثر بشخصيات المجلتين؟ سواء الشخصيات الكرتونية المصرية، مثل سمير وتهته والتابلة ودندش وكراوية وزيكو زكي وغيرهم، أو شخصيات ديزني التي تأثرنا بها، مثل ميكي وبندق وبطوط والجدة بطة؟ وغيرها... شخصيات حُفرت في الوجدان وكان لمجلات الأطفال الصادرة عن مؤسسة دار الهلال السبق والفضل في إثراء وجداننا، وإنعاش خيالنا، وتهذيب لغتنا العربية من خلال قصصها المُصوَّرة، وموضوعاتها الثرية في شتى المجالات، إضافة إلى التسالي والطرائف التي كانت وما زالت تنعش الروح، وترتقي بالنفس، وتبني كثيرًا من المفاهيم في عقولنا، وتُصحِّح الأفكار المشوَّهة لدينا.

وما زالت مجلة سمير – بفضل الله- تصدر حتى يومنا هذا، وستحتفل هذا العام بمرور ٧٠ عامًا على صدورها، وهي المجلة التي حافظت على صدورها الأسبوعي المنتظم منذ ١٩٥٦ حتى اليوم، رغم تراجع أو اختفاء كثير من مجلات الأطفال، كما أنها حافظت على سعرها المعتدل وسط الغلاء الفاحش لأسعار الورق ومستلزمات الطباعة، بتشجيع من إدارة مؤسسة دار الهلال، ودعم الهيئة الوطنية للصحافة، بصفتها المجلة المصرية

شريف محمد

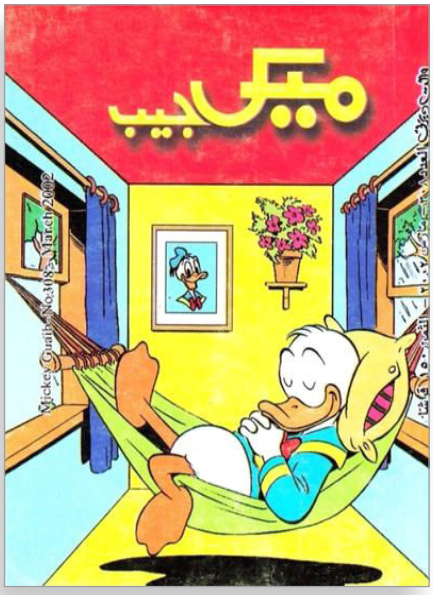

الصديق: محمد محمد رمضان - 10 سنوات - الصف الخامس الابتدائي

الوطنية الأسبوعية الوحيدة في مصر، وحاليًا، لها على تطبيق فيس بوك، صفحة مهمة عليها آلاف المتابعين الذين يطلعون على بعض صفحاتها أسبوعيًا، ويراسلون المجلة عن طريق بريدها الإلكتروني، أو عن طريق التطبيقات الإلكترونية المختلفة، وذلك حتى تكون مجلة مواكبة للعصر ومتجددة في شكلها ومضمونها، وأزعم أن هذا أيضًا من أهم أسباب استمرارها، وخاصةً أن بها مجموعة من الفنانين المتمكنين الذين يثرون صفحاتها بفنهم الرفيع.

وهذا ما يجعلنا دائمًا حريصين على تقديم إنتاج مواكب للعصر من ناحية، ويرتبط بعاداتنا ومفاهيمنا الصحيحة من ناحية أخرى.

أما الحديث عن مركز التراث الصحفي بمؤسسة دار الهلال فهو حديث ذو شجون، وذلك لأن مؤسسة دار الهلال العريقة تأسَّست عام ١٨٩٢، ولديها تراث صحفي لا يُضاهَى من صور فوتوغرافية، وموضوعات صحفية، وقصاصات ورقية، وكتب، ومجلات نادرة، منها ما يصدر حتى يومنا هذا، ومنها ما صدر وتوقف صدوره، ولكن على أي حال، فكل ما صدر من مطبوعات دورية أو كتب كان مؤثِّرًا وقيّمًا، وما زال تأثيره قائمًا حتى يومنا هذا... فدورنا في مركز التراث الصحفي هو الحفاظ على هذا التراث العظيم، وتقديمه بشكل عصري للأجيال الجديدة، وبشكل جذَّاب.

وسعيًا إلى الحفاظ على التراث والرغبة في حمايته من الاندثار، ليكمل مسيرته في رحلة بناء الوعي وتصحيح المفاهيم، كان لا بُدَّ أن تتعاون مؤسسة دار الهلال مع الهيئة الوطنية للصحافة ووزارة الاتصالات لرقمنة هذا التراث العظيم، وهو ما نقوم به حاليًا، وتمت رقمنة معظم المجلات والصور لحفظها إلكترونيًا، مع الحفاظ على النسخ الورقية أيضًا، كما يصدر مركز التراث كتبًا مهمة تقوم على جمع الصور النادرة والموضوعات التي كتبها كبار الكُتَّاب الصحفيين في أوائل القرن الماضي، وإعادة تقديمها مرة أخرى للشباب الصغير ولكل المهتمين، والجميل أن هذه الكتب تنفد عن آخرها، وعشَّاقها هم الشباب، وهم بالضبط الفئة التي نستهدفها كي يتعرفوا على تراثهم العظيم كما دوّنه وكما صوّره أصحابه، وقد صدر مؤخرًا عن مركز التراث مطبوعتان مهمتان، هما: «الكتاب الذهبي» الذي يُعدُّ موسوعة من موسوعات مصر التي تغطي كل المجالات، وقد صدرت هذه الموسوعة عام ١٩٤٢، وتم ترميمها وإعادة طبعها وطرحها بالأسواق حتى نفدت الطبعة الأولى منها لما تحويه من موضوعات مشوّقة، وصور نادرة عن كل المجالات في مصر آنذاك، بأقلام كبار الكُتَّاب، وبالصور النادرة البديعة.

كما نشر مركز التراث الصحفي كتابًا آخر عن رحلة العائلة المُقدَّسة إلى مصر، يحوي مقالات نادرة نُشرت بدءًا من عام ١٨٩٦، ومطبوعات دار الهلال عن رحلة السيدة مريم والسيد المسيح رضيعًا إلى مصر، وكيف احتميا في مصر هربًا من الملك هيرودس، وهي موضوعات وصور غاية في الجمال نُشرت في القرن الماضي بأقلام كبار الكُتَّاب وبعدسات كبار المُصوِّرين الذين صوَّروا الأديرة والكنائس والمناطق التي مرَّت بها العائلة المُقدَّسة في مصر، وقد نفدت الطبعة الأولى من الكتاب، وأوشكت الطبعة الثانية على النفاد، ونُعِدُّ العدّة للطبعة الثالثة، كما نُعِدُّ لقرائنا الأعزَّاء من محبي التراث مفاجآت عديدة عن موضوعات وشخصيات مصرية.

واستكمالًا للفائدة المرجوة، يقيم مركز التراث الصحفي بدار الهلال متحفًا للمجلات التراثية تُعرض فيه أغلفة هذه المجلات التي صدرت عن المؤسسة، سواء التي ما زالت تصدر حتى الآن، أو التي توقف صدورها، فنجد على سبيل المثال الأعداد الأولى من مجلة الهلال، والمصور، والكواكب، وحواء، وسمير، وميكي،

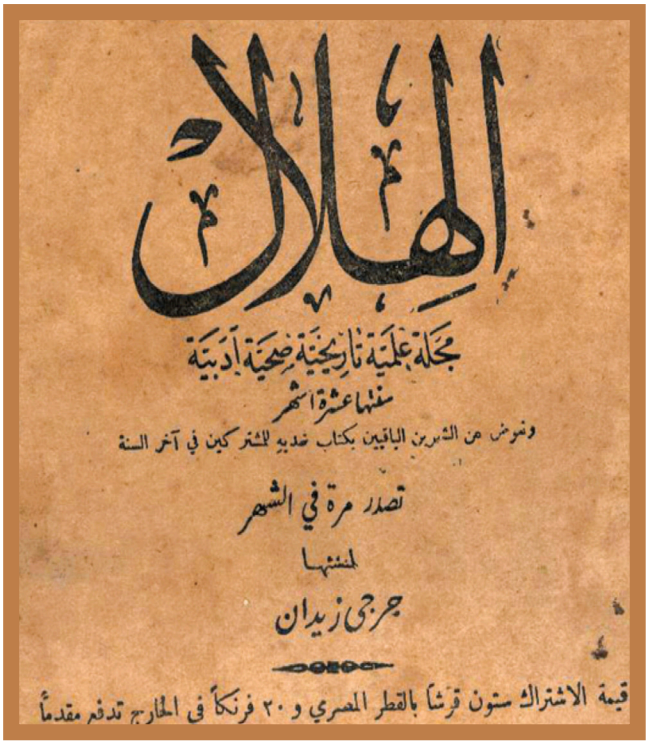

وطبيبك الخاص، وأعدادًا نادرة من مجلة «الفكاهة»، «وكل شيء»، «والاثنين والدنيا»، ومجلة «إيماج الفرنسية»، التي كانت تصدُر لسنوات طويلة عن مؤسسة دار الهلال.

ويضم المتحف ركنًا لمجلات الأطفال به أعداد خاصة ونادرة من سمير وميكي، وكتب الهلال للأولاد والبنات، والشياطين الـ ١٣.

وسيفتح المتحف الأول من نوعه أبوابه لكل الزائرين، وبالفعل وقبل اكتمال إنشائه زارته بعض المدارس، وطلبة الجامعات، وبعض الوفود من أنحاء مصر، ومن مختلف دول العالم للتعرف على تراثنا الصحفي العظيم.

ولأن الفائدة لا بُدَّ أن تكون عامة ومستدامة، كان لا بُدَّ من التطوير ومواكبة العصر، فعلى الرغم من أن مؤسسة دار الهلال العريقة أُنشِئت عام ١٨٩٢، فإن تراثنا العظيم الذي لا يُضاهى

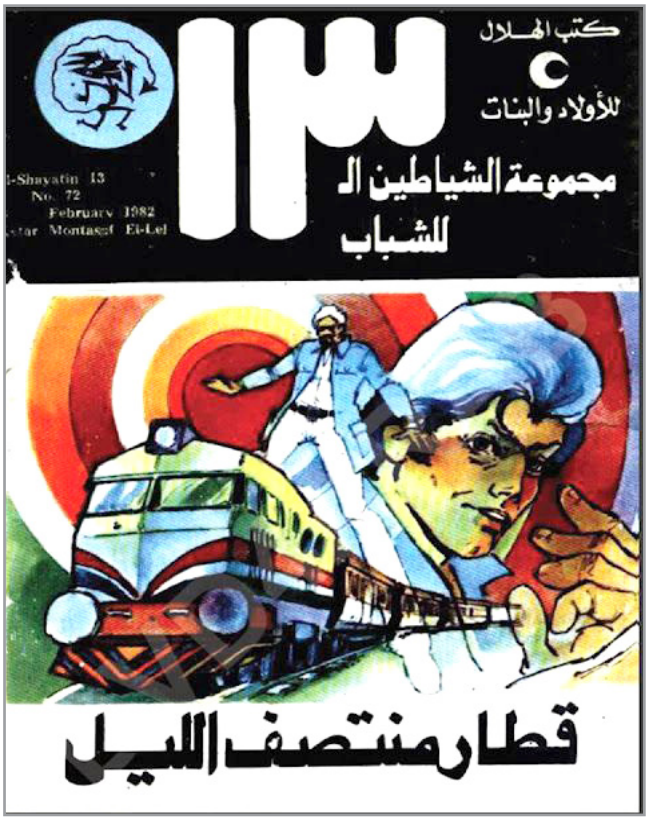

أصبح في متناول الجميع، بشكل ورقي أو إلكتروني، وجمهوره من جميع الفئات العمرية، صغارًا وكبارًا، طلبة ومثقفين وفنانين، وربما أناس عاديين شغوفين بالتراث، أو نحن من نجعلهم كذلك، لجمال مطبوعاتنا وقيمتها الأدبية والفنية الرفيعة.

وختامًا، يُمكن القول إن الحفاظ على التراث وحمايته من الاندثار يُمثِّل حفظًا لذاكرة الأوطان، وأمانًا لها في مواجهة كثير من الأفكار المغلوطة التي تأتي من توجهات منحرفة تحاول العبث بماضينا العريق.

مبادرة «لغة الإعلام» لتصويب المفاهيم المغلوطة عن الأخطاء الشائعة لُغويًا

د. خالد عاشور

مذيع التليفزيون،

عضو اتحاد الكُتَّاب، عضو نقابة الإعلاميين

مبادرة لغة الإعلام، مبادرة جاءت تلبية لحاجة مُلحّة شعرتُ بها من واقع عملي مذيعًا للأخبار في التليفزيون، حيث لاحظت تهاونًا بلغتنا العربية عند العاملين في مجال الإعلام بفئاته المختلفة، خاصة في الإعلام الحديث في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الصحفية.

فبرزت هذه المبادرة كدليل إرشادي للعاملين في مجال الإعلام، لتصويب الأخطاء الشائعة في وسائل الإعلام، والتنبيه لها بشكل مُبسَّط دون الدخول في تعقيدات متخصصة لا تفيد المستخدم العام للغة، من خلال حلقات قصيرة المدة، لا تزيد الحلقة فيها عن دقيقتين، في كثير من الأحيان؛ نرصد من خلالها مظاهر التوهم الصرفي والنحوي والصوتي عند مستخدم اللغة الإعلامية.

وقد عمدت السلسلة إلى التوسع والتيسير على مستخدم اللغة المعاصرة في وسائل الإعلام، من خلال البحث عن وجوهٍ للإجازة اللغوية لكثير من الألفاظ والأساليب والتعبيرات المستحدثة التي يَظن البعض أنها خطأ شائع، على الرغم من أن لها وجهَ إجازة قد لا يعرفه البعض أو يتجاهله رغبةً في التشدد.

الحلقات تذاع عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل (تيك توك)، و(لينكد إن)، وعلى الصفحة الرسمية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة على منصة (فيسبوك).

انطلقت هذه المبادرة في عام ٢٠٢١ أثناءَ أزمة كورونا، لتصويب بعض الألفاظ المتداولة إعلاميًا حولَ هذا الوباء.

ثم تتابعت الحلقات بعد ذلك بُغية ضبط الأداء اللغوي في وسائل الإعلام المنطوقة والمكتوبة، والإشارة لمواضع الأخطاء النحوية والصرفية والصوتية في أداء المذيعين والمُعلّقين الصوتيين والمُحرّرين وصُنَّاع المحتوى.

رُوعي في هذه الحلقات «لغة الإعلام» - التي وصلت الآن لما يَزيد عن أكثر من مائة وثمانين حلقة – أمران، هما:

الأول: هو قِصَر مدة الحلقة؛ حيث لا تَزيد مُدتها عن دقيقتين ونصف إن لم تَقِل في كثير من الأحيان.

الثاني: أن المنهج المُتبع في صياغة هذه الحلقات هو التَّيسير على مستخدم اللغة المعاصرة وعدم التضييق عليه؛ فليس المنهج المتبع هو: (قل ولا تقل)، وإنما كان المنهج أقربَ لـ (قل ولا حرج).

وقد تَحقَّق هذا عبر البحث والاستقصاء في مراجع اللغة العربية ومعاجمها، وكذلك الرجوع لإجازات لجنة الألفاظ والأساليب، إحدى لجان مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكذلك الرجوع إلى القراءات القرآنية الأخرى، المتواترة منها والشاذة (مؤسس المبادرة حاصل على دبلوم عالية القراءات من الأزهر الشريف)، وكذلك إلى الأحاديث النبوية بروياتها المختلفة، التي تَحمل أحيانًا وجوه إجازة لبعض الألفاظ التي كان يُظن أنها خطأ شائع. (يمكن الرجوع للحلقة رقم ١٧ بعنوان حرص، والحلقة رقم ٥٨ بعنوان مصايد ومصائد، والحلقة رقم ١٠٥ بعنوان هرع، وغيرها).

ولم يكن الدافع وراء هذا التوسع والترخص في إجازة الألفاظ والأساليب هو التهاون في أمر اللغة، حاشا للغتنا أن يجترئ أحد عليها هكذا، وإنما كان الدافع هو إيماننا بأن للصواب اللغوي وجوهًا كثيرة وليس وجهًا واحدًا. كما أن الأخذ بالوجوه الأخرى لا حرج فيه شرط أن يكون له وجه من وجوه الصواب ولو كان غير شائع أو ضعيفًا، فللصحة اللغوية درجات؛ هناك الأفصح، وهناك الفصيح، وهناك الصحيح.

والجمهور المستهدف من هذه المبادرة هم: المُذيعون ومُقدِّمو البرامج ومراسلو القنوات التليفزيونية ومحطات الإذاعة المختلفة، خاصة الإخبارية منها، والمحررون، ومُعِدّو البرامج، وصُنّاع المحتوى، وكُتَّاب مواقع التواصل والمواقع المختلفة، وكُتّاب الأفلام التسجيلية والوثائقية؛ ممن يَستخدم اللغة العربية الفصحى أو اللغة المبسطة، كذلك مستخدمو اللغة العربية المعاصرة بشكل عام من الكُتَّاب والأدباء والصحفيين.

ويمكن إجمال الأهداف العامة لهذه المبادرة فيما يلي:

- أولًا: ضبط الأداء اللُّغوي في وسائل الإعلام المنطوقة والمكتوبة والمسموعة، وكذلك البيانات الصحفية التي تصدر عن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
- ثانيًا: الرصد الدقيق لما يذاع عبر وسائل الإعلام في أداء المذيعين والمُعلِّقين الصوتيين والمُحرّرين وصُنَّاع المحتوى.
- ثالثًا: إزالة صور التوهم الصرفي والنحوي والصوتي فيما يُقال ويُكتب، وذلك بشرح مُيسَّر ومُبسَّط لأصل القاعدة في التعبيرات والألفاظ والأساليب المتداولة، ومظاهر الخروج على هذه القواعد، وتصحيحها.
- رابعًا: التوسُّع في التماس الصواب اللغوي من خلال البحث عن وجوه الصحة اللغوية، إن وُجدت، في التَّعبيرات المتداولة.
- خامسًا: رصد ما يُستحدث من أساليب صحفية وتعبيرات لم تكن موجودة في المعاجم ولم يَصدر بشأنها قرارات مجمعية، ومحاولة تأصيلها والبحث عن مخرج لغوي لها (راجع حلقة: الأطفال الخُدَّج، الحلقة رقم ١٣٢).
- سادسًا: مراعاة المستويات المتفاوتة ثقافيًا ولغويًا لدى مستخدمي اللغة العربية المعاصرة، خاصة في وسائل الإعلام، ومن ثم مراعاة الصياغة اللغوية المُبسَّطة والسهلة في شرح المسائل اللغوية، وعدم إرهاق المتلقي بتعقيدات القواعد واختلافات المذاهب النحوية والشَّواهد الشعرية التي قد تَغمُض على فهم كثير منا.

تصحيح المفاهيم المغلوطة حول الأنشطة النووية والإشعاعية..

الدور الوطني لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية في عصر مليء بالتحديات

د/ هاني خضر

رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

في ظلِّ التطور المتسارع لوسائل الاتصال، وما أنتجته منصات التواصل الاجتماعي من تدفق هائل للمعلومات، أصبحت الشائعات والمفاهيم المغلوطة من أبرز التحديات التي تواجه الدول، خاصة المفاهيم المتعلقة بالقضايا العلمية والتقنية المُعقَّدة.

وإدراكًا لخطورة هذه الظاهرة، وتأثيرها في الوعي المجتمعي والأمن القومي المصري، فقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتصحيح هذه المفاهيم، من خلال اعتماد المؤسسات الرسمية خطابًا توعويًا تنويريًا مستندًا إلى الحقائق العلمية.

في هذا السياق، تؤدي هيئة الرقابة النووية والإشعاعية دورًا محوريًا، ليس فقط بصفتها جهة تنظيمية ورقابية مستقلة تتولى الرقابة على جميع الأنشطة النووية والإشعاعية في مصر؛ بدءًا من إصدار التراخيص، والتفتيش، والتأكد من الالتزام بتطبيق معايير الأمان الدولية على المنشآت الخاضعة لرقابتها، بل إن لدى الهيئة مسؤولية وطنية في نشر الوعي وتصحيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بتلك الأنشطة، بما يعزز الثقة بدور الهيئة ويسهم في خلق ثقافة أمان نووي، ولاسيما وأن النشاط النووي والإشعاعي يأتي على رأس القضايا التي تثور حولها عديد من المعلومات المغلوطة.

إنَّ حساسية هذا المجال، وانتشار التصورات الخاطئة عنه، دفعا الهيئة إلى تبني نهج توعوي استباقي قائم على تبسيط المفاهيم العلمية، وإزالة اللبس حول الاستخدامات السلمية المشروعة والمخاطر المحتملة الناتجة عن سوء الاستخدام؛ لبناء فهم صحيح للتطبيقات النووية والإشعاعية لدى الجمهور، ودحض المفاهيم المغلوطة من منبعها، كما تشمل هذه الجهود تعزيز ثقافة الأمن والأمان النووي والإشعاعي للمُرخصين، لبناء سلوكيات مهنية ملتزمة التزامًا صارمًا بأُسُس الأمن والأمان النووي والإشعاعي.

ويستند الدور التوعوي للهيئة إلى إطار تشريعي حدَّده القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المُنظِّم للأنشطة النووية والإشعاعية، الذي أسند للهيئة مسؤولية نشر ثقافة الأمن والأمان النووي والإشعاعي، وتعريف الجمهور المصري بطبيعة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة لحماية الإنسان المصري والبيئة من مخاطر الأشعة المؤينة.

وتنفيذًا لهذا الدور، فقد حدَّدت الهيئة الهدف الرابع من أهدافها الاستراتيجية «تحسين مشاركة الأطراف ذات الصلة على المستوى والوطني والإقليمي والدولي وتحسين الوعي العام بشكل مستمر»، وبناءً عليه وضعت الهيئة خطة للتواصل مع الجمهور والشركاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وفقًا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فأطلقت هيئة الرقابة موقعًا إلكترونيًا يضم المعلومات الخاصة بدور الهيئة، ومبادئ عملها، كما تم تدشين عديد من آليات التواصل الاجتماعي؛ مثل فيسبوك ولينكد إن وغيرهما، لسرعة التفاعل مع الجمهور وأصحاب المصالح، والرد على أية استفسارات في حينه، إضافة إلى التعاون مع الجامعات والمدارس ومكتبات مصر العامة لتعزيز الثقة وبناء جسور التواصل المباشر مع الجمهور.

وانطلاقًا من إيمان الهيئة بأن الوعي هو خط الدفاع الأول ضد الشائعات، تؤدي إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي دورًا نشيطًا في نقل رسالة الهيئة التوعوية إلى فئات المجتمع كافة، من خلال تنفيذ عديد من الفعاليات الجماهيرية التي امتدت إلى عدد من المحافظات، مثل الأقصر وبورسعيد ودمياط والقليوبية والإسماعيلية وأسوان، إضافة إلى نطاق القاهرة الكبرى المتضمن محافظتي القاهرة والجيزة، وتنفيذ عدد من الندوات التوعوية

داخل عدد من المدارس، واستقبلت الهيئة في مقرها عددًا من الزيارات المدرسية لبناء الوعي لدى طلائع المستقبل.

كما أطلقت الهيئة برنامجًا توعويًا للأطفال في ٥ أكتوبر الماضي للفئة العمرية من ٦-١٢ سنوات، يعتمد على قصص مُبسَّطة، مثل «أنا أبني وهو يراقب»، مع ورش حَكي ودُمى تفاعلية وفيديوهات، وتحويل المجموعة القصصية إلى طريقة برايل للمكفوفين، مما يُعدُّ سبقًا هو الأول من نوعه منذ إنشاء البرنامج النووي المصري السلمي عام ١٩٥٥.

وجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني قد أوصت بتعميم القصة الأولى من المجموعة القصصية التي أطلقتها هيئة الرقابة النووية والإشعاعية على المكتبات المدرسية في مختلف أنحاء الجمهورية، وأكدت ملاءمتها للمرحلة الابتدائية.

كما تبرز أهمية الدور التوعوي للهيئة، خاصة في حالات الطوارئ النووية والإشعاعية، التي تُشكِّل أرضًا خصبة لانتشار الشائعات، وقد تجلَّى ذلك خلال الصراع الإسرائيلي-الإيراني في يونيو ٢٠٢٥، حين تداولت وسائل التواصل الاجتماعي عديدًا من المعلومات المغلوطة، زعمت تأثيرًا إشعاعيًا محتملًا ووشيكًا على مصر، فضلًا عن انتشار عديد من التحليلات والمعلومات العلمية غير الدقيقة عن النشاط النووي والإشعاعي بشكل عام.

لذلك، وانطلاقًا من مسؤولية الهيئة، فور تلقيها الإخطار الأول من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل رسمي أن المنشآت النووية الإيرانية تعرضت للقصف، فقد أصدرت الهيئة البيانات ونشرتها بكثافة على جميع منصات التواصل الرسمية، وكذا عمل مداخلات أكدت فيها أن منظومة الرصد الإشعاعي والإنذار المبكر الخاصة بالهيئة تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة طوال أيام الأسبوع، لقياس الخلفية الإشعاعية لجمهورية مصر العربية، ولم ترصد أي تغير للخلفية الإشعاعية للجمهورية.

وبالتوازي أطلقت الهيئة، من خلال إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، حملة للتصدي للشائعات، بعقد ندوات ومقابلات مع الجمهور بشكل مباشر في مختلف المحافظات، ولزيادة طمأنة الجمهور المصري والتصدي للشائعات، سمحت الهيئة للتليفزيون المصري بعقد لقاء مع رئيس مجلس الإدارة بمقر الهيئة للتعرف على منظومة الرصد الإشعاعي والإنذار المبكر الخاصة بالهيئة.

وفي الختام، يُمثِّل تصحيح المفاهيم المغلوطة مسؤولية وطنية مشتركة بين الهيئة والإعلام والجمهور وجميع المؤسسات والهيئات الوطنية، والهيئة ماضية في أداء دورها التنظيمي والرقابي والتوعوي بلا كلل أو ملل للتصدي لكل من تُسوِّل له نفسه نشر شائعات تهدد الشعور بالأمان بين أفراد المجتمع المصري كافة، وكذلك تصحيح المفاهيم المغلوطة التي تراكمت على مدار سنوات، لخلق جيلٍ واعٍ بالأنشطة النووية والإشعاعية، لأنه ضمان الاستدامة للبرنامج النووي المصري السلمي في المستقبل لدعم التنمية المستدامة ورؤية مصر نحو مستقبل آمن.

نحو ثقافة أمان جيدة

المهندس/ أشرف كمون

رئيس إدارة التفتيش والإلزام

قطاع أمان المنشآت النووية بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

نشأة ثقافة الأمان

بدايةً، نشير إلى وقوع عدد من الأحداث الفاصلة التي أدَّت إلى ظهور ثقافة الأمان بالمنشآت النووية، وكانت بداية هذا المفهوم في أعقاب حادثة TMI في عام ١٩٧٩، التي كشفت عن وجود عدد من المشكلات في الأجهزة والإجراءات والتدريب والتصرف حيال الأمان والمعايير، ثم جاءت حادثة تشرنوبل في عام ١٩٨٦ لتلقي بظلالها على هذه الصناعة، وتُذكِّر بأخطار التكنولوجيا النووية.

الأمر الذي استدعى من الجهات المُشغِّلة والجهات الرقابية العمل على تحسين المعايير والأجهزة وإجراءات الطوارئ، والاستعداد لمجابهة الطوارئ والتدريب (مشتملة على المحاكاة)، والتصميم والاختبار، والأداء البشري والتصرف بأمان.

وفي عام ٢٠٠٢ اكتُشف تدهور حالة غطاء وعاء الضغط لمحطة Davis-Besse، الذي أظهر مشكلات التقادم على مر الزمن، ثم كانت كارثة فوكوشيما في مارس ٢٠١١، حيث ضرب زلزال بقوة ٩ درجة سواحل اليابان، ونتج عنه تسونامي تسبب في حدوث تدمير شديد، مع قصور في إدارة الأزمة، وأشارت هذه الحادثة بأصابع الاتهام إلى ثقافة الأمان.

أما الصناعات الأخرى، فلم يكن الأمر أحسن حالًا، فقد وقعت كثير من الحوادث التي دعت إلى الاهتمام بثقافة الأمان، ومنها انفجار مكوكي الفضاء «تشالنجر وكولومبيا»، وكذلك ما يحدث من خسائر في الأرواح في أرصفة إنتاج النفط، كما حدث في رصيف «بيبر ألفا» بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٨.

ولأن التكنولوجيا النووية لها أخطار فريدة، لما ينتج عنها من حرارة وتركيز إشعاعي في قلب المفاعل، لذا فإن الأمر بحاجة إلى ثقافة أمان قوية.

وثقافة الأمان هي قِيَم لمنظمة ما، وسلوك العاملين بها، مما يجعل الأولوية الأهم للأمان النووي، كما تُعدُّ ثقافة الأمان حجر الزاوية لأنظمة إدارة السلامة، كما في قطاع الطيران، ويلزم أن تكون كذلك في كل المنشآت النووية.

مفهوم ثقافة الأمان النووي

عرَّف القانون المصري رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ثقافة الأمان النووي بأنها: «توعية الجمهور والمؤسسات بمجموعة من الحقائق والمعلومات عن مقومات الأمان النووي والإشعاعي، بما يُرسِّخ الاهتمام بقضايا هذا الأمان على نحو يتناسب مع أهميتها وخطورتها»، وفي إطار القانون أيضًا، فإن هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مسؤولة عن الرقابة على الأمان النووي في مصر، وتمارس مهامها وسلطاتها بعدد من الطرق، منها:

١. تقديم إطار تنظيمي واضح وواقعي.
٢. ضمان وفاء مقدمي طلبات الترخيص بالمتطلبات المعتمدة منها.
٣. التحقق من التزام المُرخَّص لهم بالإطار التنظيمي.

وتواجه ثقافة الأمان في الهيئات الرقابية بصفة عامة عديدٌ من التحديات، يجب إدراكها وفهمها والتغلب عليها، وتشمل هذه

الفهم المشترك لثقافة الأمان من قبل الجهة الرقابية والجهة المُرخَّص لها من الأمور المهمة في تفعيل ثقافة الأمان، وتؤدي الهيئة في ذلك دورًا مهمًا

التحديات: الحفاظ على التركيز على الأمان في ظل الضغط المستمر من الجهات المعنية، ومراعاة العوامل الاقتصادية وقيود الميزانية، وتعزيز الحاجة إلى التكيف مع البيئات الرقابية المتغيرة، والرضا عن الذات، وجذب الموارد المناسبة والاحتفاظ بها، والتوافق مع اللوائح والهيئات التنظيمية الأخرى، وإدارة الأحداث غير العادية وحالات الطوارئ، والتكيف مع التحديات الناشئة والمتطورة الأخرى.

ويُعدُّ الفهم المشترك لثقافة الأمان من قبل الجهة الرقابية والجهة المُرخَّص لها من الأمور المهمة في تفعيل ثقافة الأمان، وتؤدي الهيئة في ذلك دورًا مهمًا، فكلما كانت التنظيمات وما يصدر عنها من متطلبات وتوجيهات واضحة وسليمة، كان التطبيق الجيد لثقافة الأمان مضمونًا.

كما أن ثقافة الأمان تُمثِّل حاجة مُلحَّة لكل من الهيئة والمُرخَّص لهم، لذا تُركِّز الهيئة على الأمان وتجعله أولوية قصوى في كل أنشطتها، ويظهر ذلك جليًا من خلال السلوك الإيجابي للعاملين في الهيئة على جميع المستويات، مما يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في سلوك المُرخَّص لهم.

وتعمل الهيئة على تعزيز ثقافة الأمان من خلال عدة عناصر أساسية، على النحو الآتي:

٤. التميز في قيادة الأمان على جميع مستويات الهيئة: فالقادة الأكْفَاء، إضافة إلى توفير الموارد والإطار الإداري اللازمين، يوفرون رؤية متميزة وتوجيهًا واضحًا ويخلقون مشاركة قوية، ومن خلال سلوكهم يُظهرون أهمية إعطاء الأولوية للأمان فوق كل اعتبار.

٥. المسؤولية الشخصية تجاه الأمان: يتحمل جميع العاملين بالهيئة مسؤولية أفعالهم وقراراتهم، وقد أصبحت المساءلة جزءًا أساسيًا من ثقافة الأمان، مما يعني أن جميع العاملين لديهم شعور قوي بالمسؤولية تجاه الأمان، ويتصرفون وفقًا لذلك.

٦. التوجيه الرسمي بشأن ثقافة الأمان: تعمل الهيئة وفق سياسة واضحة تُركِّز على الأمان والثقافة المرتبطة به، كما تنشر هذه السياسة وتعمل على التوعية بها، فضلًا عن مدونة السلوك التي يلتزم بها جميع العاملين، التي تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول، كما تعطي الإدارة العليا توجيهات للعاملين بشأن العمليات اليومية واتخاذ القرارات، بما يصب في صالح التحكم في المخاطر، والفاعلية في تخصيص الموارد من خلال نظام إدارة فعَّال ومتكامل.

٧. موظفون منسجمون ومنخرطون: أسّست الهيئة بيئة عمل محترمة، تدعم الحوار والتعاون الصادق الحر المفتوح، مع تعزيز الشعور العام بالانتماء، مما أسهم بشكل ملحوظ في تدعيم ثقافة الأمان، من خلال معرفة العاملين لما يفعلون، ولماذا يفعلونه، وكيفية إنجازه، وذلك على النحو الذي يضمن تحقيق الأمان والأهداف الاستراتيجية للهيئة.

٨. تواصل مفتوح وشفاف: تتواصل الهيئة بفاعلية داخل المؤسسة وخارجها مع جميع الجهات ذات الصلة بعملها؛ بغية تعميق أواصر الثقة والاطمئنان، وذلك من خلال معلومات شفافة وواضحة ومتاحة بشأن الأنشطة الرقابية، بما في ذلك عملية صنع القرار.

٩. مساءلة مستنيرة ومتوازنة: تشجِّع الإدارةُ العليا العاملين على طرح الأسئلة والمخاوف المتعلقة بالأمان، دون خوف من الانتقام أو الترهيب أو المضايقة أو التمييز، وتحترم في ذلك الحوار المفتوح والصادق.

١٠. نهج شامل ومنهجي للبيئة التنظيمية والرقابية: أرست الهيئة نهجًا شاملًا ومتكاملًا لنظام الإدارة، بما يخلق بيئة رقابية وتنظيمية، بحيث تكون القرارات الصادرة عن الهيئة وفق اعتبارات الأمان.

١١. إطار تنظيمي واضح: وفقًا للإطار الرقابي، فإن المُرخَّص له هو المسؤول الأول عن أمان المنشأة، وتسعى الهيئة جاهدة إلى ما هو أبعد من مجرد وضع المعايير الفنية وضمان تطبيقها، وذلك بالتركيز على كيفية تحقيق المُرخَّص لهم أهداف الأمان، وتشجيعهم على السعي الدائم لتحقيق مستويات أعلى من الأمان.

١٢. التحسين والتعلم المستمران: تتبنَّى الهيئة موقفًا منفتحًا وقابلًا للتكيف وداعمًا للتعلم في التخصصات الفنية والتنظيمية، وذلك من خلال السعي المستمر للأفضل، بتطبيق استراتيجية تعتمد على التدريب الرسمي، وتطبيق أفضل الممارسات، والمشاركة في الأنشطة الدولية.

١٣. التقييم الذاتي: تتبنى الهيئة مجموعة من منهجيات التقييم ومؤشرات الأداء التي تدعم التحسين المستمر، بما في ذلك تقييم ثقافة الأمان لدى العاملين بالهيئة.

١٤. المقارنة المعيارية: تحرص الهيئة على ضمان الاتساق مع نظام الأمان العالمي، وذلك من خلال تبادل الخبرات مع النظراء في دول العالم، وإجراء مراجعات النظراء الشاملة أو المتخصصة، التي توصي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن هيئة الرقابة النووية والإشعاعية تتبنى ثقافة الأمان وتطبقها، لتحقيق أفضل الممارسات التي تحافظ على الإنسان والممتلكات والبيئة، بما يجعلها نموذجًا رائدًا يُحتذى به محليًا وعالميًا.

التواصل مع الجمهور وأصحاب المصلحة

إدارة الدعم الفني والمعامل بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية..
أداة استراتيجية لتحقيق الأمان والرصد الإشعاعي في مصر

إعداد: إدارة الدعم الفني والمعامل
بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

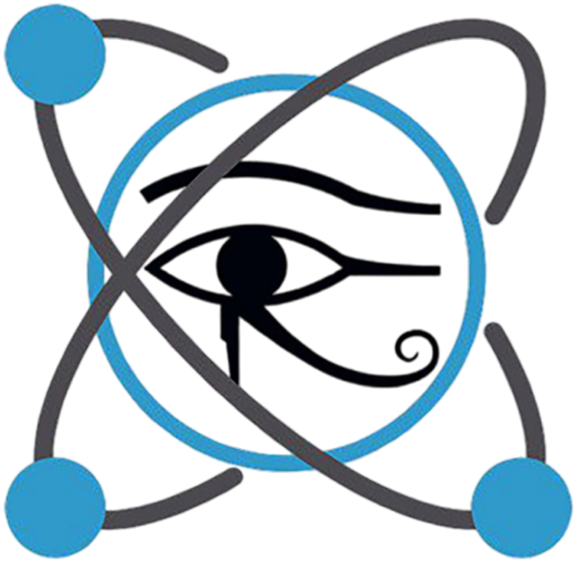

تصدير بقلم:

د/ جمال أبو جبل محمد

مدرس بكلية الإعلام – جامعة الأزهر

المدقق اللغوي لمجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

المعلومة الصحيحة في مواجهة الشائعات.. الهيئة تقدم نموذجًا فريدًا للرقابة وبناء الثقة

المعلومة الصحيحة هي جوهر التنمية، إذ تُبنى عليها قرارات سليمة، وتخلق وعيًا مستنيرًا، وتمنع حدوث أي اضطراب أو بلبلة، وهذه المعلومة التي نريدها لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال التخصص والخبرة والمهنية والالتزام والتدقيق والمراقبة، وفي الوقت الحالي، أصبحت هذه المهام أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، في ظل عالم يتصارع لامتلاك القوة من ناحية، ووجود تهديدات وجودية من ناحية أخرى.

وإدراكًا لهذه المعاني وغيرها، وانطلاقًا من الدور الوطني للهيئة في تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية والرقابة عليها داخل جمهورية مصر العربية، بما يضمن الأمان وحماية الإنسان والممتلكات والبيئة من المخاطر الإشعاعية، فقد حرصت أن يتضمن هيكلها التنظيمي إدارة للدعم الفني والمعامل، تعمل وفق معايير عالمية، وتقدم نموذجًا فريدًا للرقابة وبناء الثقة، من خلال تقديم الدعم الفني لجميع قطاعات الهيئة، بما يضمن أن تكون قراراتها التنظيمية مبنية على قياسات موثوقة وبيانات مدقّقة، إضافة إلى إدارتها لمنظومة الرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر، والغرفة المركزية للطوارئ النووية والإشعاعية على مدار الساعة.

وخلال السطور الآتية نسلّط الضوء على كيفية إسهام إدارة الدعم الفني والمعامل بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية في بناء الثقة، والتعرف أكثر على طبيعة عملها ومهامها، وذلك في إطار تنفيذ مهام الهيئة الرقابية المنوطة بها بموجب قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم ٧ لسنة ٢٠١٠.

من تشغيل منظومة الرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر إلى دعم التفتيش والطوارئ وبناء الكفاءات الفنية ـ إدارة تعمل في قلب منظومة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

تؤدي إدارة الدعم الفني والمعامل بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية دورًا محوريًا في حماية الإنسان والبيئة من مخاطر الإشعاع؛ فهي تشغّل منظومة معملية متكاملة تُعدُّ المرجع الفني للهيئة، وتدير المنظومة الوطنية للرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر، كما تحتضن الغرفة المركزية للطوارئ النووية والإشعاعية التي تعمل على مدار الساعة.

تدعم الإدارة مفتشي الهيئة بالمعدات وأجهزة القياس الحديثة، وتُجري في معاملها المتخصصة تحاليل دقيقة للعينات البيئية والنووية، وتقدّم تقارير فنية تدعم القرارات التنظيمية، وتعزّز ثقة المجتمع بمنظومة الأمان النووي والإشعاعي في مصر، لذلك نستعرض فيما يلي أبرز ملامح هذا الدور المتشعِّب، وأهميته في الحاضر والمستقبل.

تحويل القياسات إلى ثقة عامة

في عالم اليوم، أصبح الاستخدام السلمي للطاقة النووية والإشعاعية جزءًا لا يتجزأ من منظومة التنمية، مثل: تشخيص السرطان وعلاجه، وتعقيم المنتجات الغذائية والطبية، وإنتاج الطاقة، والتطبيقات الصناعية والبحثية... لكن هذا التوسع في الاستخدامات لا يمكن أن يستمر دون منظومة رقابية قوية تضمن أن تبقى هذه الأنشطة آمنة ومأمونة.

هنا يأتي دور هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في مصر بوصفها خط الدفاع التنظيمي الأول؛ غير أن التشريعات واللوائح وحدها لا تكفي، فلا بُدَّ من ذراع علمية قادرة على القياس والتحليل والتفسير، وتحويل الأرقام والقراءات إلى أدلة واضحة تدعم القرار الرقابي، وهذه هي مهمة إدارة الدعم الفني والمعامل؛ بأن تكون العقل العلمي والمعمل المرجعي للهيئة.

رسالة الإدارة ومكانتها داخل منظومة الهيئة

تضطلع إدارة الدعم الفني والمعامل برسالة رئيسية، تتمثل في توفير الدعم الفني والعلمي لجميع قطاعات الهيئة، بما يضمن أن تكون قراراتها التنظيمية مبنية على قياسات موثوقة وبيانات مدقّقة، وليس على تقديرات أو افتراضات.

وتتجسَّد هذه الرسالة في ثلاثة محاور رئيسية:

١. **تشغيل المعامل المرجعية المتخصصة:** تضم الإدارة معامل للقياس الإشعاعي (جاما، وألفا، وبيتا)، ومعامل لتحليل العناصر

الكيميائية، ومعامل لتحضير العينات، وغيرها من الوحدات المساندة.

٢. **دعم أنشطة التفتيش والرقابة الميدانية:** عبر تزويد المفتشين بالمعدات اللازمة، وإجراء القياسات والتحاليل المعملية للعيِّنات المأخوذة من المواقع الخاضعة للرقابة.

٣. **إدارة منظومتي الرصد الإشعاعي والطوارئ النووية والإشعاعية:** من خلال تشغيل المنظومة الوطنية للرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر، وتشغيل الغرفة المركزية للطوارئ النووية والإشعاعية والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية.

وبهذا الدور المتشعِّب، تصبح الإدارة نقطة التقاء بين العلم والتشريع، وبين المعمل والميدان، وبين القياس واتخاذ القرار.

دعم المفتشين.. من الحقيبة الميدانية إلى التقرير الفني

لا يمكن تخيل عمل مفتش نووي أو إشعاعي يزور موقعًا ما دون أن يحمل معه أجهزة قياس معايرة وموثوقة؛ هذه الأجهزة – في الغالب – تمر أولًا على إدارة الدعم الفني والمعامل.

تجهيز المفتشين بالمعدات والوقاية

تعمل الإدارة على:

- تجهيز حقائب التفتيش التي تحتوي على عدّادات الجرعة، وكواشف التلوث السطحي، وأجهزة القياس المحمولة، والمطيافات الصغيرة.
- توفير وسائل الوقاية الفردية، مثل الملابس الواقية، والكمامات، والقفازات، وأجهزة قياس الجرعة الشخصية (TLD أو غيرها).

» التأكد من معايرة الأجهزة ومطابقتها للمواصفات القياسية قبل خروجها مع فرق التفتيش.

التحليل المعملي للعينات

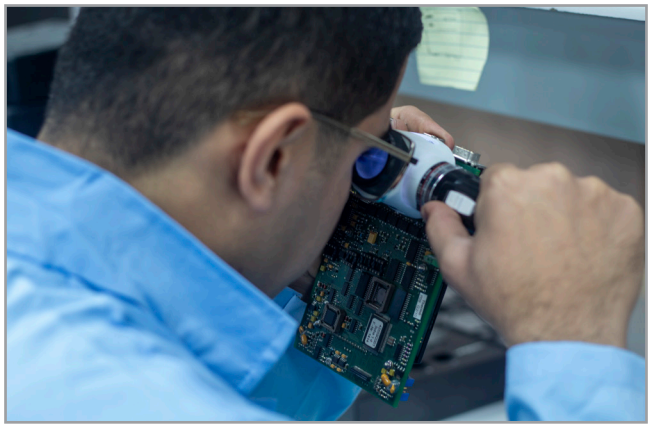

بعد انتهاء التفتيش الميداني، تعود العينات البيئية أو المسحية إلى معامل الإدارة، وهناك تبدأ رحلة أخرى:

» تحضير العينات في ظروف مضبوطة (تجفيف، ترشيح، هضم، كبس... حسب نوع العينة).

» إجراء قياسات الطيف الإشعاعي، أو التحليل العنصري، أو القياس الكيميائي المتقدم.

» مقارنة النتائج بالحدود التنظيمية المرجعية وبمستويات الخلفية الإشعاعية الطبيعية.

» إصدار تقرير فني يوضح ما إذا كانت النتائج في الحدود المسموح بها، أم أن هناك انحرافات تستدعي إجراءات تصحيحية أو تنظيمية.

كل ذلك يضمن أن التفتيش لا يبقى مجرد زيارة ميدانية شكلية، بل يتحول إلى عملية متكاملة تجمع بين المشاهدة والقياس والتحليل.

منظومة المعامل المتقدمة.. بنية تحتية علمية تخدم الرقابة والبحث

معامل القياس الإشعاعي

تمتلك الإدارة منظومة متكاملة من مطيافات جاما عالية النقاء (HPGe)، قادرة على تحديد وقياس تركيزات النظائر المشعة في عينات الهواء والمياه والتربة والمواد الصناعية بدقة عالية، مع إمكانية إجراء تصحيح للتوهين الذاتي، وحساب عدم اليقين، وحدود الكشف الدنيا (MDA).

كما توجد أنظمة لقياس بيتا باستخدام السائل الوميضي، وأجهزة خاصة لقياس إشعاعات ألفا، بما يسمح بتغطية أغلب أنواع النظائر ذات الأهمية التنظيمية والبيئية.

معامل تحليل المواد والبيئة

إضافة إلى القياس الإشعاعي، تحتوي الإدارة على أجهزة متقدمة لتحليل العناصر الكيميائية والتركيبية، مثل:

» أجهزة الحثّ البلازمي المقترن بالانبعاث البصري (ICP-OES) لتحليل العناصر النزرة في المياه والمواد البيئية.

» أجهزة الفلورة بالأشعة السينية (XRF) للتحليل السريع للعناصر في العينات الصلبة.

» أجهزة حيود الأشعة السينية (XRD) لدراسة البنية البلورية للمواد.

» المجهر الإلكتروني الماسح (SEM-EDS) لفحص الأسطح ودراسة التركيب المجهري.

هذه القدرات تتيح للهيئة إجراء دراسات متكاملة تربط بين التركيب الكيميائي والخصائص الإشعاعية، بما يخدم تقييم الأثر البيئي، والرقابة على المنشآت، والبحث العلمي.

نظام الجودة والاعتماد

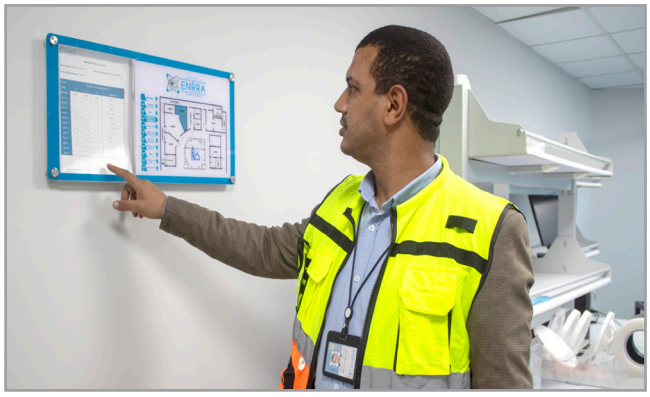

تعمل جميع هذه المعامل في إطار نظام جودة متوافق مع ISO/IEC ١٧٠٢٥، يشمل:

» معايرة الأجهزة دوريًا في جهات معتمدة.

» تطبيق إجراءات تشغيل قياسية (SOPs) لكل اختبار.

» المشاركة في برامج اختبارات الكفاءة الدولية.

» توثيق كامل لجميع المراحل من استلام العينة حتى إصدار التقرير.

هـذا النظـام لا يعـزّز ثقـة الهيئـة بنتائجهـا فحسـب، بـل يعـزّز أيضًـا ثقـة الجهـات الرقابيـة المحليـة والدوليـة عنـد تبـادل البيانـات أو المقارنـات.

المنظومة الوطنية للرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر

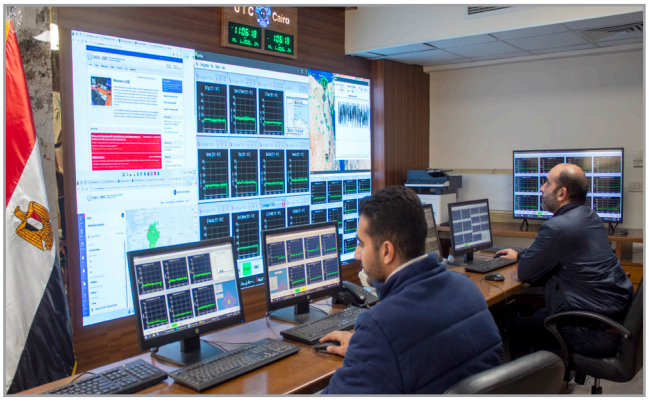

تُعدُّ المنظومـة الوطنيـة للرصـد الإشـعاعي والإبـلاغ والإنـذار المبكـر واحـدة مـن أهـم الأدوات التـي تمتلكهـا الهيئـة لرصـد أيـة تغيـرات غيـر طبيعيـة في مستويات الإشعاع على مستوى الجمهورية.

بنية المنظومة

تتكون المنظومة من:

- محطـات ثابتـة موزّعـة حـول المنشـآت النوويـة والإشـعاعية الكبـرى، وفي عـدد مـن المحافظـات والمـدن ذات الكثافـة السـكانية العاليـة.
- وحـدات متنقلـة علـى مركبـات مجهـزة يمكـن دفعهـا إلـى أي منطقـة عنـد الحاجـة.
- نظـام اتصـالات يربـط المحطـات بالمركـز الرئيسـي في إدارة الدعـم الفنـي والمعامـل، حيـث تُجمـع البيانـات وتُعـرض في صـورة خرائـط وأشـكال بيانيـة.

دور المنظومة في الحماية والاستجابة

تسمح هذه المنظومة بما يلي:

- متابعـة مسـتمرة لمسـتويات الجرعـة الإشـعاعية في جمهوريـة مصـر العربيـة.
- إصدار إنذارات في حال تجاوز أي محطة لعتبات محددة مسبقًا.
- توفيـر بيانـات لحظيـة للغرفـة المركزيـة للطـوارئ لاتخـاذ قـرارات سـريعة في بدايـة أيـة حالـة طارئـة.
- دعـم عمليـات المسـح الميدانـي خـلال التمارين الوطنيـة والأنشـطة الروتينيـة.

الغرفة المركزية للطوارئ النووية والإشعاعية

في قلـب الإدارة تعمـل الغرفـة المركزيـة للطـوارئ (CCNRE) كغرفـة عمليـات تُـدار علـى مـدار ٢٤ سـاعة طـوال العـام؛ هـذه الغرفـة هـي نقطـة الاتصـال الوطنيـة لتلقـي البلاغـات، سـواء مـن المرخَّـص لهـم أو مـن غـرف عمليـات الـوزارات أو مـن الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة.

مهام الغرفة

تشمل المهام الرئيسية للغرفة ما يلي:

- تلقـي البلاغـات الهاتفيـة أو الإلكترونيـة وتسـجيلها في سـجلات رسـمية.
- التحقـق المبدئـي مـن صحـة البـلاغ وربطـه ببيانـات المنظومـة الوطنيـة للرصـد الإشـعاعي.
- إخطـار قيـادة الهيئـة وأعضـاء فـرق الطـوارئ حسـب خطـوات مخطـط الإخطـار المعتمـد.
- تنشـيط عمـل مركـز تحليـل الموقـف (SAC) والفـرق الميدانيـة لجمـع العينـات وإجـراء القياسـات.
- إعـداد تقاريـر موقفيـة دوريـة تُرفـع إلـى اللجنـة العليـا للطـوارئ النوويـة والإشـعاعية والجهـات الحكوميـة المعنيـة.

التدريب والتمارين

لا تقتصـر جاهزيـة الغرفـة علـى الأجهـزة والشاشـات؛ بـل تعتمـد أيضًـا علـى تدريـب الأفـراد، لذلـك تشـارك الإدارة بانتظـام في تمارين وطنيـة ودوليـة (مثـل تمارين الوكالـة الدوليـة ConvEx)، وتسـتخلص منهـا دروسًـا مسـتفادة تُسـتخدم لتحديـث الخطـط والإجـراءات.

بناء القدرات والبحث والتطوير

إلـى جانـب العمـل اليومـي في القيـاس والتحليـل والرصـد، تـؤدي إدارة الدعـم الفنـي والمعامـل دورًا مهمًـا في بنـاء القـدرات البشـرية والبحـث العلمـي داخـل الهيئـة، مـن خـلال مـا يلـي:

- تنظيـم دورات تدريبيـة داخليـة للمفتشـين والعامليـن علـى اسـتخدام الأجهـزة الحديثـة والتعامـل مـع العينـات.
- اسـتضافة متدربيـن مـن دول عربيـة وإفريقيـة في إطـار مشـروعات التعـاون مـع الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة والشـبكات الإقليميـة.
- المشـاركة في مشـروعات بحثيـة تتعلـق بتطويـر تقنيـات القيـاس، وتحسـين طـرق التحليـل، وتقييـم الأثـر الإشـعاعي للمنشـآت المختلفـة.
- تشـجيع نشـر الأبحـاث العلميـة في مجـلات متخصصـة، ممـا يعـزز مكانـة الهيئـة علميًـا علـى المسـتويين الإقليمـي والدولـي.

خاتمة.. استثمار في الأمان والثقة

تُظهـر هـذه الصـورة المتكاملـة حجـم المسـؤولية التـي تتحملهـا إدارة الدعـم الفنـي والمعامـل؛ فهـي ليسـت مجـرد إدارة خدميـة داخـل الهيئـة، بـل هـي حجـر الأسـاس الـذي تقـوم عليـه الثقـة بـكل رقـم يُعلـن، وكل تقريـر يصـدر، وكل قـرار تنظيمـي يُتخـذ.

إن اسـتمرار تطويـر هـذه الإدارة – تحديثًـا للمعـدات، وتأهيـلًا للكـوادر، وتوسـيعًا للشـبكات – هـو اسـتثمار مباشـر في أمـان الإنسـان المصـري وبيئتـه، وفي سـمعة مصـر كدولـة تلتـزم بالمعاييـر الدوليـة في اسـتخدام واختيـار التقنيـات النوويـة والإشـعاعية، وبقـدر مـا يـزداد هـذا الاسـتثمار، تـزداد قـوة الهيئـة، وتتعمّـق ثقـة المجتمـع بـأن هنـاك منظومـة رصـد وقيـاس وتحليـل تقـف دائمًـا في الصـف الأول لحمايتـه.

إدارة الدعم الفني والمعامل

د.مصطفى درويش، رئيس إدارة الدعم الفني والمعامل

د/ وائل علي

د/ أحمد شلتوت

د/ أحمد علي

د/ شيماء عادل

د/ هاجر أبو دنيا

د/ أحمد عبد الوهاب

م/ محمود أبو طالب

أ/ محمود السيد

أ/ محمد ذكي

أ/ إسلام عطية

أ/ حازم شعبان

فريق تواصل الهيئة يستهل لقاءاته التنسيقية التوعوية من داخل مكتبة مصر العامة بالزيتون

٢ يوليو ٢٠٢٥

التقى فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، برئاسة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، عددًا من ممثلي الجهات المختلفة بأحياء الأميرية والزيتون، بفرع مكتبة مصر العامة بالزيتون في محافظة القاهرة، لبحث آليات التواصل المختلفة والأنسب لفئات الجمهور، وذلك في إطار استكمال البرنامج التوعوي للهيئة داخل هذه المناطق من خلال واقع مدروس، وبشكل جاذب للجمهور، بما يعزز الإحساس بأهميتها وتأثيرها الملموس على المدى القصير.

جاء ذلك بحضور المستشار محمد يحيى ياسين، المستشار القانوني لشركة النيل للأدوية، ورئيس مجلس أمناء وآباء مدرسة كلية السلام للغات، والأستاذة ليديا ماهر الحسيني، مدير عام الموارد البشرية بالشركة العربية للأدوية، والأستاذ مديح رمضان، مدير إدارة الخدمات التربوية بإدارة الزيتون التعليمية، والدكتور ممدوح رشوان، أمين عام الاتحاد العربي للشباب والبيئة، والأستاذ أحمد الشامي، سكرتير عام حي الأميرية، والأستاذة منال حسين، مدير إدارة العلاقات العامة بحي الأميرية، والأستاذة نرمين يسري، متخصصة في رواية قصص الأطفال.

كما شارك في اللقاء الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال بين الهيئة وصندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، والأستاذة شيماء الألفي، مدير فرع مكتبة مصر العامة بالزيتون، والأستاذ مصطفى تهامي، نائب مدير الفرع.

انطلاق فعاليات الهيئة وأنشطتها في محافظة دمياط

٧ يوليو ٢٠٢٥

زار فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المهندسة شيماء الصديق، نائب محافظ دمياط، وذلك بمقر ديوان عام المحافظة، لتعزيز أوجه التعاون بين الهيئة والمحافظة في الفترة القادمة.

وخلال الزيارة، أعربت نائب المحافظ عن سعادتها بحرص الهيئة على وجودها داخل المحافظة، مثمنةً جهود الهيئة الحثيثة عقب الأحداث الإقليمية الأخيرة، وحرصها على التواصل مع الجمهور بشتى الطرق الممكنة لطمأنة الجمهور ودحض الشائعات التي انتشرت إبَّان تلك الأحداث.

في السياق ذاته، أعربت الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية ورئيس فريق التواصل، عن بالغ سعادتها بلقاء نائب محافظ دمياط، ومبادرة سيادتها لتوطيد التعاون القائم بين المحافظة والهيئة، والدعم الكامل للهيئة داخل المحافظة خلال الفترة

القادمة، وحرص سيادتها على وجود الهيئة داخل المحافظة بشكل أعمق، من خلال خطة عمل تستهدف جميع شرائح مجتمع دمياط بمراحله المختلفة، ولا سيما الأطفال، لأهمية بناء ثقافة الأمان وتعزيزها لديهم، باستخدام الوسائل الملائمة لاهتماماتهم، من خلال وضع محتوى تعريفي مبسط عن الأنشطة النووية والإشعاعية واستخداماتها المختلفة في حياتنا اليومية، وكذلك دور هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في تنظيم تلك الأنشطة والرقابة عليها، بما يضمن سلامتهم، وسلامة الممتلكات والبيئة من آثار تلك الأنشطة.

ويُعد هذا الاجتماع بمثابة انطلاق لبدء فعاليات الهيئة وأنشطتها داخل محافظة دمياط، تحت رعاية الدكتور أيمن الشهابي، محافظ دمياط، وإشراف المهندسة شيماء الصديق، نائب محافظ دمياط، وبالتنسيق مع مكتبات مصر العامة بالمحافظة.

جاء ذلك بحضور الأستاذ أكرم فياض، مدير مكتبة مصر العامة بدمياط، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة.

وفي محافظة الأقصر

١٧ يوليو ٢٠٢٥

زار فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المهندس عبد المطلب عمارة، محافظ الأقصر، مُقدمين لسيادته أسمى معاني الشكر والتقدير على تعاون المحافظة المُثمر والبنَّاء مع الهيئة في نشر الوعي بدورها، ولا سيما من خلال مكتبة مصر العامة وما تبذله من جهود حثيثة في هذا الشأن، مُثمنين دور المكتبة بقيادة الدكتور محمد حساني، وكيل أول وزارة ومدير مكتبة مصر العامة ومركز التراث الحضاري بالأقصر، وفريق عمل المكتبة، من خلال الندوات وورش العمل واستحداث آليات جديدة للتواصل مع الأطفال في المراحل العمرية المختلفة، من «حكي» و«رسم»، بهدف تأصيل الوعي لديهم بالأنشطة النووية والإشعاعية ودور الهيئة الرقابي في تنظيم تلك الأنشطة والرقابة عليها.

جاء ذلك بحضور الدكتور محمد حساني، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية برئاسة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، وعضوية كلٍ من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة.

وفي ختام اللقاء قدَّمت رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة درع شكر وتقدير إلى السيد المحافظ، عرفانًا وامتنانًا بدور المحافظة الرائد في نشر الوعي بدور الهيئة خلال الفترة السابقة.

لأول مرة.. الهيئة تقدم أنشطتها عبر المكتبة المتنقلة في الأقصر

١٨ يوليو ٢٠٢٥

استكمل فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، رحلة الهيئة التوعوية بمحافظة الأقصر لليوم الثاني على التوالي، بالتعاون مع مكتبة مصر العامة برئاسة الدكتور محمد حساني، مدير المكتبة ومركز التراث الحضاري بالأقصر، وذلك بزيارة نجع القُباحي الغربي عبر المكتبة المتنقلة التي تضم إصدارات الهيئة، من أجل التوعية بدورها التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، في سابقة هي الأولى من نوعها لتواصل الهيئة من خلال المكتبة المتنقلة بالأقصر على مستوى فروع مكتبات مصر العامة بالقاهرة والمحافظات، من خلال عمل أنشطة تفاعلية للأطفال (مرحلة عمرية ٦-١٢ عامًا) تتمثَّل في ورش «حكي» و«رسم»، مع استحداث آلية جديدة هي «المسابقات»، بطرح بعض الأسئلة عن محتوى الورش المتعلقة بالهيئة ودورها، وتوزيع جوائز تحفيزية للفائزين، لتأصيل الوعي لديهم من خلال هذه الآلية.

جاء ذلك بحضور الأستاذ حسين القُباحي، مدير بيت الشعر بالأقصر وعضو مجلس أمناء مكتبة مصر العامة بالمحافظة وأحد قيادات النجع، والأستاذ عبد الحاكم القُباحي، ممثل نجوع الأقصر ببيت العائلة المصرية، وعدد من أهالي النجع الكرام، وفريق عمل مكتبة مصر العامة بالأقصر المُكوَّن من الأستاذة جهاد محمود، والأستاذة هالة محمد.

كما كرَّم فريق تواصل الهيئة، ومدير فرع مكتبة مصر العامة ومركز التراث الحضاري بالأقصر، أصحاب الأعمال الفائزة في مسابقة الرسم للأطفال (مرحلة عمرية ٦- ١٦ عامًا) التي انعقدت في اليوم السابق، والتقطوا صورًا تذكارية معهم.

الهيئة تفتتح أول ركن لها بمكتبة مصر العامة في طيبة الجديدة

١٨ يوليو ٢٠٢٥

افتتح فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، الركن الخاص بالهيئة داخل فرع مكتبة مصر العامة بمدينة طيبة الجديدة، الذي يضم جميع إصدارات الهيئة الدورية والتعريفية، كما انطلقت أولى الأنشطة التفاعلية الخاصة بالأطفال، وتمثَّلت في ورش «حكي » و«رسم»، إضافة إلى استحداث آلية جديدة «الصلصال» لتشكيل شعار الهيئة من صديقة المكتبة الطالبة سما عبد الناصر أحمد، بالصف الأول الثانوي، وذلك بهدف تعزيز الوعي لديهم بالأنشطة النووية والإشعاعية ودور الهيئة في الرقابة عليها.

جاء ذلك بحضور الأستاذة منى محمود، مدير فرع المكتبة بمدينة طيبة الجديدة والأستاذة أسماء سهري، نائب مدير الفرع، إضافة إلى عدد من رواد المكتبة.

٣١ يوليو ٢٠٢٥

اختتام أعمال ورشة العمل الدولية «نظم الادارة المتكاملة وإدارة المعرفة»

استضافت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في الفترة من ٢٧- ٣١ يوليو ٢٠٢٥، ورشة عمل دولية حول نظم الإدارة المتكاملة وإدارة المعرفة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبحضور ممثلين عن عديد من الدول الإفريقية، مثل السودان وكينيا وغانا وغيرها من الدول الأخرى مثل الأردن وبولندا وباكستان.

وهذه الورشة هي أول الأنشطة التي نُفِّذت في إطار التعاون مع منتدى الهيئات الرقابية بعد تحول هيئة الرقابة النووية والإشعاعية إلى هيئة مقدمة للدعم داخل المنتدى.

وقد ألقى الأستاذ الدكتور سامي شعبان، رئيس مجلس إدارة الهيئة، كلمة افتتاحية عبَّر فيها عن سعادته بدور الهيئة المصرية المحوري داخل المنتدى، وعن البدء في دعم الهيئة لقدرات الهيئات الرقابية المناظرة في الدول الأعضاء في المنتدى، مؤكدًا حرص الهيئة الدائم على مشاركة خبراتها، ولا سيما في المجالات التي حققت فيها الهيئة إنجازات على مدار السنوات القليلة الماضية، ومن أهمها إرساء نظام إدارة متكاملة داخل الهيئة، وكذا نظام لإدارة المعرفة.

وقدَّم فريق عمل الهيئة خلال الورشة عددًا من المحاضرات، بمشاركة خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئة الرقابية البولندية، وقد شارك عن الجانب المصري الدكتور شريف بكر، رئيس إدارة الجودة والتدقيق، والدكتور عبد الفتاح سليمان، رئيس مركز التميز.

انطلاق فعاليات الهيئة في محافظة أسوان

٢٠ يوليو ٢٠٢٥

زار فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المهندس عمرو لاشين، نائب محافظ أسوان، بديوان عام المحافظة، لتعزيز أوجه التعاون بين الهيئة والمحافظة خلال الفترة القادمة، وقد أعرب عن سعادته بحرص الهيئة على وجودها داخل المحافظة.

وخلال الزيارة، أعربت الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية ورئيس فريق التواصل، عن بالغ سعادتها بلقاء السيد نائب محافظ أسوان، ومبادرته بتعزيز التعاون بين المحافظة والهيئة، والدعم الكامل لفريق الهيئة داخل المحافظة خلال الفترة القادمة، وقدَّمت جزيل الشكر أيضًا لدعم المحافظة للهيئة مع بدء أنشطتها التوعوية بداخلها.

ويعد هذا الاجتماع بمثابة انطلاق لبدء فعاليات الهيئة وأنشطتها داخل محافظة أسوان تحت رعاية اللواء الدكتور إسماعيل كمال، محافظ أسوان، وإشراف المهندس عمرو لاشين، نائب محافظ أسوان، وبالتنسيق مع مكتبات مصر العامة بالمحافظة.

جاء ذلك بحضور الأستاذة إيمان خفاجي، مديرة مكتبة مصر العامة بأسوان، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة.

الهيئة تستقبل أطفال فرع مكتبة مصر العامة بالأقصر

٢٤ أغسطس ٢٠٢٥

استقبلت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، يوم الأحد الموافق ٢٤ أغسطس ٢٠٢٥، زيارة هي الأولى من نوعها، ضمت وفدًا من مكتبة مصر العامة بالأقصر، برئاسة الدكتور محمد حساني، تكوَّن من عدد من مشرفي المكتبة، و٦٠ طفلًا من طلائع المكتبة بالأقصر، تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٧ عامًا، وذلك بحضور السفير محمد رضا الطايفي، مدير صندوق مكتبات مصر العامة، والدكتور أحمد أمان، المنسق العام لمكتبات مصر العامة على مستوى الجمهورية.

وقدَّم طلائع المكتبة عروضًا متميزة ومتنوعة عبَّرت عن استيعاب دقيق لدور هيئة الرقابة النووية والإشعاعية الرقابي والتنظيمي، والجهود المبذولة في عمليات التفتيش والرقابة لضمان سلامة الإنسان والممتلكات والبيئة، وشملت المشروعات التي قدَّمها طلائع الأقصر فيديوهات توعوية تحمل رسائل بسيطة للفئات العمرية المختلفة، وقصص حكي وشعر، إضافة إلى مُجسَّمات توضح دور الهيئة في مراقبة جميع الأنشطة النووية والإشعاعية داخل الجمهورية، وكذلك دورها في نشر مفاهيم الأمن والأمان النووي والإشعاعي.

وقد عقَّب الأستاذ الدكتور سامي شعبان والسفير محمد رضا الطايفي على المشروعات المُقدَّمة من طلائع الأقصر، وأكدا أهمية التعاون المشترك لبناء الوعي اللازم وخلق ثقافة أمان نووي وإشعاعي، لا سيما وأن مكتبات مصر العامة تُمثِّل ذراعًا توعوية للهيئة في مختلف محافظات الجمهورية، إضافة إلى أن طلائع مكتبة الأقصر هم نواة لسفراء الهيئة في محافظات الجمهورية، وأشادا بالدور الذي يؤديه النشء في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى رفع الوعي العام وتعزيز ثقافة السلامة النووية والإشعاعية.

واختُتِمت الزيارة باصطحاب الدكتور مصطفى درويش، رئيس إدارة الدعم الفني والمعامل، طلائع الأقصر في جولة بمعامل الهيئة وشبكات الرصد الإشعاعي لتعريفهم بإمكانيات الهيئة المختلفة، كما اصطحبهم الدكتور عبد الفتاح سليمان، رئيس مركز التميز، في جولة تعريفية بمركز توعية الجمهور، الذي يضم نماذج ومُجسَّمات للمنشآت النووية والإشعاعية تخضع لإشراف الهيئة ورقابتها، وقدَّم لهم شرحًا مُفصَّلًا عن كيفية أداء الهيئة دورها التنظيمي والرقابي على هذه المنشآت.

جدير بالذكر أن هذه الزيارة تأتي في إطار البروتوكول المُوقَّع بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية وصندوق مكتبات مصر العامة، وتنفيذًا للتوصيات الصادرة عن الاجتماع المنعقد بين فريق تواصل الهيئة ومحافظ الأقصر في يوليو الماضي، وبحضور مدير مكتبة مصر العامة بالأقصر.

الهيئة تنظم ورشة عمل لمسؤولي أنشطة مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية

٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥

في إطار دور هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في تعزيز الوعي المجتمعي بشأن مفاهيم الأمن والأمان النووي والإشعاعي، نظَّم فريق التواصل بالهيئة ورشة عمل لمسؤولي أنشطة مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية، بهدف إعدادهم سفراء للهيئة للتوعية بدورها التنظيمي والرقابي داخل المحافظة.

أدار الورشة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة، بمشاركة كلٍ من الأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي.

استهدفت الورشة تدريب مسؤولي الأنشطة المختلفة بالمكتبة، المختصين بالتعامل مع الجمهور، خاصةً النشء والشباب، على آليات نقل رسالة الهيئة للجمهور من خلال تنفيذ عديد من الأنشطة المختلفة، التي من شأنها تأصيل الوعي بدورها في تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية والرقابة عليها، إضافة إلى عرض مبسط عن منظومة الرصد الإشعاعي بجمهورية مصر العربية، لدحض الشائعات، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وضرورة استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية.

وعَقِب الورشة، عقد فريق تواصل الهيئة، برئاسة الدكتورة ماهيتاب المناوي، اجتماعًا مع الأستاذة أمل رجب، مديرة مكتبة مصر العامة بالإسماعيلية، بحضور الأستاذة خلود محمد، منسق الأنشطة بالمكتبة، لبحث وضع برنامج لأنشطة تواصل مشتركة بين الهيئة والمكتبة، خاصةً الموجهة للنشء والشباب، بما يعزز نشر ثقافة الأمان وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الدور التنظيمي والرقابي للهيئة.

رئيس تحرير مجلة الهيئة في ضيافة رئيس تحرير الأهرام

١٢ نوفمبر ٢٠٢٥

في إطار تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مع المؤسسات الوطنية العريقة، ومن بينها مؤسسة الأهرام، التي احتضنت أعلامًا فكرية وأدبية وعلمية منذ تأسيسها، وخرَّجت أجيالًا من رُوَّاد الصحفيين، زار الأستاذ محمود جودة، رئيس تحرير مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، الكاتب الصحفي الأستاذ ماجد منير، رئيس تحرير الأهرام، بمقر جريدة الأهرام بالقاهرة، تقديرًا لمكانتها بوصفها منبرًا وطنيًا مسؤولًا يسهم بفاعلية في تصحيح المفاهيم المغلوطة وحماية الوعي الجمعي في المجتمع.

تأتي هذه الزيارة في إطار احتفال أسرة تحرير مجلة الهيئة بالذكرى السنوية الثالثة لإطلاقها، الذي يتزامن مع مرور مائة وخمسين عامًا على تأسيس جريدة الأهرام

العريقة، التي أسهمت بدرجة كبيرة في بناء الوعي ونشر المعرفة.

وخلال اللقاء، عبَّر الأستاذ محمود جودة عن تهنئة الهيئة وتقديرها لهذا التاريخ الطويل لمؤسسة الأهرام العريقة ورحلتها في بناء الوعي، وتصحيح المفاهيم، ونشر الحقائق، كما أهدى الكاتبَ الصحفي الأستاذ ماجد منير، إصدارات مجلة الهيئة، التي هي إحدى أهم وسائل توعية الجمهور بدورها في تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية والرقابة عليها.

في السياق ذاته، رحَّب الكاتب الصحفي الأستاذ ماجد منير بهذه الزيارة، مُثمنًا دور هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، وما تبذله من جهودٍ حثيثة لتعزيز التوعية المجتمعية بدورها المنوط بها بشتى الآليات لجميع شرائح الجمهور في مختلف المراحل العمرية، ومختلف الثقافات والتخصصات، متمنيًا للهيئة دوام التوفيق والسداد.

ختام فعاليات ورشة العمل الدولية «أفضل الممارسات بشأن دور الهيئات الرقابية في الطوارئ النووية والإشعاعية»

٢١ نوفمبر ٢٠٢٥

استضافت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية ورشة عمل حول «أفضل الممارسات بشأن دور الهيئات الرقابية في الطوارئ النووية والإشعاعية»، وذلك في الفترة من ١٦-٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، في إطار مشروع «تعزيز القدرات الرقابية للأمان النووي في إفريقيا»، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنتدى الهيئات الرقابية الإفريقية.

شارك في ورشة العمل ممثلون عن ست دول إفريقية، هي: مصر، وغانا، وجنوب إفريقيا، والمغرب، وكينيا، ونيجيريا، إضافة إلى خبراء من هيئات الرقابة النووية بفرنسا وألمانيا وإسبانيا ممثلين عن الاتحاد الأوروبي.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الروابط المتنامية بين الهيئات الرقابية في البلدان الإفريقية ونظرائها في دول الاتحاد الأوروبي، من أجل التعزيز المتبادل للقدرات الرقابية في الأمان النووي، وقد أسفرت المناقشات والاقتراحات عن تحديد خارطة الطريق وأوجه التعاون للمشروع في الفترة من ٢٠٢٦ - ٢٠٢٨.

جدير بالذكر أن ورشة العمل استُهِلَّت

بكلمة للدكتور محمود جاد شحاتة، نائب رئيس هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، بحضور السيد لورينزو هارينغتون، السكرتير الأول لبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة.

وفي ختام الفعالية عُقِد اجتماع بين الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، والسيد جان لويس، منسق الجانب الأوروبي وممثل هيئة الرقابة النووية الفرنسية، بحضور الدكتور الطيب السعدي، أخصائي أول الأمان بالهيئة المصرية ومنسق أنشطة الطوارئ النووية والإشعاعية والوقاية الإشعاعية بالمشروع، لتحديد أُطُر التعاون المستقبلية بين الهيئة وهيئة الرقابة النووية الفرنسية (ASNR).

الهيئة تشارك في احتفالات عيد الطفولة لذوي الهمم وأسرهم

٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥

تزامنًا مع احتفالات الطفولة، وفي إطار التعاون المثمر والمستمر مع صندوق مكتبات مصر العامة، شاركت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في فعاليات الاحتفال الذي نظّمته مكتبة مصر العامة- فرع الزيتون، للأطفال من ذوي الهمم وأسرهم.

شارك في الحفل عن الهيئة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، وضابط الاتصال ومسؤول التعاون مع صندوق مكتبات مصر العامة.

وكان في استقبال ممثلي الهيئة الأستاذة شيماء الألفي، مدير فرع مكتبة مصر العامة بالزيتون، بحضور عدد من ممثلي الجهات المحلية، كما شهد الحفل مشاركة من جمعية البلد اليوم برئاسة الدكتورة هادية صالح للاحتفاء بالأطفال من ذوي الهمم، دعمًا لدمجهم ومشاركتهم البهجة في يوم الطفولة، إضافة إلى ممثلين عن حي الأميرية بمحافظة القاهرة.

وتأتي هذه المشاركة في ظل جهود الدولة لدعم حقوق الطفل وتنمية مهاراته وتثقيفه، وتقديم الدعم للأطفال من ذوي الهمم وأسرهم، إضافة إلى الدور المجتمعي للهيئة في نشر الوعي بثقافة الأمن والأمان النووي والإشعاعي بين جميع فئات المجتمع.

بدأ الحفل بتلاوة آيات الذكر الحكيم، بصوت الطفل عمر أيمن، من الأطفال من ذوي الهمم، أعقبها مجموعة من الفقرات الثقافية والترفيهية، كما قدّمت الحكواتية نرمين يسري، والموهبة جويرية محمود مُجسدةً دور العروسة «آلارا»، عرضًا مميزًا موجّهًا للأطفال، حاملًا رسالة الهيئة التوعوية، وذلك ضمن البرنامج الشامل الذي دشّنته الهيئة للتوعية المخصصة للأطفال في ٥ أكتوبر ٢٠٢٥.

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية توقع مذكرة تفاهم مع نظيرتها السعودية

٢ ديسمبر ٢٠٢٥

وقّعت الهيئة مذكرة تفاهم مع نظيرتها في المملكة العربية السعودية، للتعاون في مجال الرقابة النووية والإشعاعية، ممثّلة في الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، والدكتور خالد العيسي، الرئيس التنفيذي للهيئة الرقابية السعودية.

جاء التوقيع على هامش أعمال المؤتمر الدولي للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية، الذي نظّمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستضافته المملكة العربية السعودية بالرياض خلال الفترة من ١-٤ ديسمبر ٢٠٢٥.

تهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في مجالات الأمان النووي والوقاية من مخاطر الإشعاع، وتطوير آليات الأمن والأمان النووي والإشعاعي، وذلك من خلال تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الهيئتين، كما تشمل المذكرة التعاون في عدد من المجالات المتخصصة، ومن بينها: المختبرات والقياسات والتحاليل الإشعاعية، وأمان نقل المصادر المشعة، والتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.

وتأتي هذه المذكرة في إطار عمق العلاقات الأخوية والاستراتيجية التي تجمع بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في مختلف المجالات، كما تعكس امتلاك الهيئتين الخبرات والإمكانات المتقدمة التي من شأنها تعزيز مستويات الأمن والأمان النووي والإشعاعي.

رئيس الهيئة مُتحدثًا عن أهمية التمارين الإقليمية والدولية في حالات الطوارئ النووية والإشعاعية

٣ ديسمبر ٢٠٢٥

شارك الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، في أعمال المائدة المستديرة بعنوان «دور التمارين الإقليمية والدولية في تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية»، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية المنعقد في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد الدكتور هاني خضر في كلمته أن التمارين تُعد من أقوى الأدوات المتاحة لمنع وقوع الطوارئ قبل حدوثها، موضحًا أن المشاركة في تمارين واسعة النطاق مثل ConvEx-٣ والتمارين الإقليمية توفر فرصة فريدة لاختبار نظم الإنذار المبكر، وخطوط الاتصال، وآليات التحقق والتقييم الفني، إضافة إلى أن هذه التمارين تسهم في تحديد نقاط الضعف إن وجدت، مثل التأخر في الإبلاغ أو ضعف التنسيق بين الجهات المتعددة، وهو ما يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة نقاط الضعف قبل حدوثها، كما أن هذه التمارين تُمثِّل فرصة لكل الجهات المعنية، وخاصة الرقابية والمُشغِّلين ووحدات الاستجابة الأولى لتحديث خططهم بانتظام، كما تُمكِّن الدول من الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجالات ضبط المصادر الإشعاعية، والنقل والرقابة، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر.

وشدد رئيس الهيئة كذلك على أهمية التعاون الدولي والاقليمي في هذا الشأن، ولاسيما تنفيذ التمارين المشتركة عبر الحدود، خاصةً أن حالات الطوارئ تتعدى الحدود الجغرافية.

شارك في المائدة نخبة متميزة من القيادات الدولية في مجال الأمن النووي والطوارئ، وهم: دكتور رائد عرفات، سكرتير دولة بوزارة الداخلية- رومانيا (مدير الجلسة)، وأنا كريستينا كارولا، رئيس المنتدى الإيبرو-أمريكي للهيئات الرقابية (FORO) – إسبانيا، وكريستر فيكترسون، المدير العام للهيئة الاتحادية للرقابة النووية (FANR) – الإمارات العربية المتحدة، وكيث هندرسون، مدير مكتب الحماية من الإشعاع – هيئة الصحة الكندية – كندا، وكاثرين باخشي، رئيسة قسم التمارين والعقيدة والمشورة في وحدة COBR – مكتب مجلس الوزراء – المملكة المتحدة.

وشهدت الجلسة مناقشات مُوسَّعة حول كيفية استخدام التمارين الوطنية والإقليمية والدولية أداةً أساسية للوقاية ومنع الحوادث النووية والإشعاعية، وتأكيد أهمية تبادل الدروس المستفادة بين الهيئات الرقابية.

وتأتي مشاركة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في المؤتمر تأكيدًا لحرص الهيئة على مشاركة خبراتها والاستفادة من خبرات الهيئات المناظرة، بهدف تعزيز التعاون الدولي، ونقل الخبرات، والالتزام بمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التأهب للطوارئ النووية والإشعاعية، بما يُسهم في دعم الأمن والسلامة على المستويين الوطني والدولي.

الهيئة تختتم البرنامج التدريبي الوطني «إعداد دليل رقابي عن محتويات تقرير تحليل الأمان للمنشآت الإشعاعية»

٤ ديسمبر ٢٠٢٥

استضافت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية خبراء من الهيئات الرقابية المناظرة في فرنسا وفنلندا لتنفيذ البرنامج التدريبي حول «إعداد دليل رقابي عن محتويات تقرير تحليل الأمان للمنشآت والأنشطة الإشعاعية»، خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر- ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، وذلك ضمن فعاليات مشروع «تعزيز القدرات الرقابية للأمان النووي في إفريقيا»، الجاري تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنتدى الهيئات الرقابية.

استُهلَّت الفعالية بكلمة للدكتور محمود جاد شحاتة، نائب رئيس الهيئة، بحضور الأستاذ الدكتور محمود حسن، رئيس قطاع أمان المصادر والمنشآت الإشعاعية، والأستاذ الدكتور

ياسر لاشين، رئيس إدارة التقييم والتراخيص، والدكتور زكريا أحمد، رئيس اداره التفتيش والالزام بالقطاع، أوضح فيها أن المشروع يهدف إلى تعزيز القدرات الرقابية في الأمان النووي والإشعاعي للهيئات الرقابية في الدول الإفريقية، والاطلاع على أفضل الممارسات وخبرات الهيئات الرقابية في دول الاتحاد الأوروبي.

واختُتمت الفعالية بدعوة ممثلي هيئات الرقابة النووية الأوروبية لاجتماع تنسيقي برئاسة الأستاذ الدكتور محمود حسن، وبحضور الدكتور ياسر لاشين، والدكتور الطيب السعدي، منسق نشاط الوقاية الإشعاعية وإدارة الوقود النووي المستنفذ بالمشروع، وأسفرت النقاشات والاقتراحات عن تحديد خارطة الطريق وأوجه التعاون للمشروع في الفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨.

١٠ ديسمبر ٢٠٢٥

رئيس الهيئة يستقبل رئيس مؤسسة الدعم الفني التشيكي UJV بمقر الهيئة

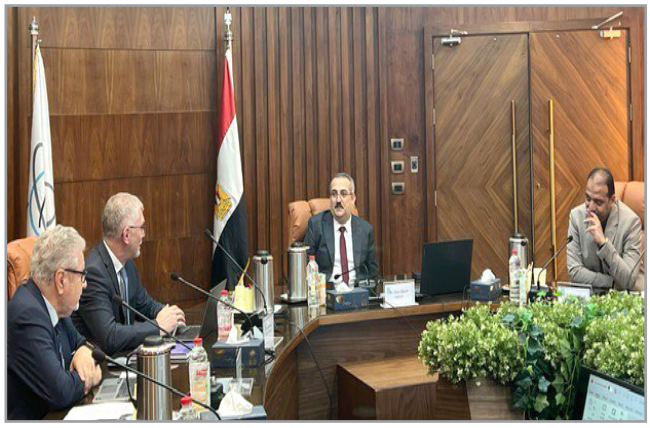

استقبل الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، السيد مارتن روسكاك، رئيس مؤسسة الدعم الفني التشيكي، والسيد جوزيف ميساك، كبير مسئولي التعاون بالمؤسسة.

استُهل الاجتماع بإشادة رئيس مؤسسة الدعم الفني التشيكي بما حققته الهيئة من نجاحات، مؤكدًا حرص المؤسسة على تقديم كل سبل الدعم للاستجابة للأولويات الوطنية الحالية، أعقب ذلك عرض لمؤسسة الدعم الفني التشيكي، شمل التعريف بها والأنشطة التي تنفذها على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى أوجه التعاون التي شملها التعاقد مع الهيئة المُوقَّع منذ عام ٢٠٢١، ويتضمن ١٠ محاور رئيسية، وتوضيح ما تم تنفيذه منها حتى تاريخه، وأوجه التعاون المقترحة من الجانب التشيكي خلال الفترة القادمة.

في السياق ذاته قدَّمت الهيئة عرضًا شاملًا تضمَّن ما حققته الهيئة من نجاحات خلال الفترة الماضية، خاصةً فيما يتعلق ببناء الهيكل التنظيمي واستقطاب أفضل العناصر والكوادر البشرية بالهيئة، إضافة إلى دورها التنظيمي والرقابي على البرنامج النووي المصري، كما أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة ضرورة وضع خطة عمل لعام ٢٠٢٦ وفقًا للأولويات الوطنية الحالية، التي تضمن الاستجابة للاحتياجات الحالية للهيئة، وتحقيق أقصى استفادة من بنود التعاقد، ولاسيما فيما يتعلق بالمجالات الخاصة ببناء القدرات، واستكمال الإطار التنظيمي، وإدارة نظم الحماية المادية.

جاء ذلك بحضور الدكتور محمود جاد، نائب رئيس الهيئة، والأستاذ الدكتور سامي شعبان، المستشار الفني لرئيس الهيئة، والأستاذ الدكتور أسامة صديق، مساعد رئيس الهيئة لشؤون المشروعات، والدكتور مصطفى درويش، رئيس إدارة الدعم الفني والمعامل، والدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي.

حملة توعوية لتصحيح

بمحافظة دمياط.. الهيئة تواصل حملتها في الوجه البحري لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الأمن والأمان النووي والإشعاعي

واصلت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية حملتها التوعوية بالوجه البحري من داخل محافظة دمياط، التي من شأنها بناء وتعزيز الوعي بدور الهيئة التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، لبناء ثقافتي الأمن والأمان النوويين، وكذلك الرد على الشائعات التي انتشرت خلال الأحداث الإقليمية الأخيرة، وذلك بعقد ندوة تثقيفية من داخل مكتبة مصر العامة بمدينة دمياط.

استُهِلَّ اللقاء بعرض تقديمي عن الهيئة، قدَّمته الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، تناولت فيه نشأة الهيئة، ودورها ومسؤولياتها، موضحةً ما يتعلق بالوضع الإشعاعي داخل جمهورية مصر العربية، للرد على الشائعات المنتشرة من خلال مصادر غير متخصصة وقنوات غير رسمية.

وأكدت «المناوي» أن الهيئة تتابع التطورات المتعلقة بوضع المنشآت النووية بالمحيط الإقليمي على مدار الساعة، وناشدت السادة المواطنين باستقاء المعلومات من البيانات الرسمية الصادرة كونها مصدرًا موثوقًا للمعلومات في هذا الشأن.

وأوضحت أن الهيئة على تواصل دائم مع الجمهور، من خلال جميع وسائل التواصل الخاصة بها؛ سواء عبر موقعها الإلكتروني، أو صفحاتها الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، والصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى التواصل المباشر مع الإعلاميين والصحفيين؛ لنشر البيانات الصادرة

ـــــــــــــح المفاهيم المغلوطة

إدراكًا للمسؤولية المجتمعية والدور التوعوي الحيوي الذي تضطلع به الهيئة في المجال النووي والإشعاعي، فقط أطلقت في ١٩ يونيو ٢٠٢٥ حملة توعوية لتصحيح المفاهيم المغلوطة والرد على الشائعات التي انتشرت نتيجة الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرًا، فيما يتعلق بالأمور الإشعاعية والنووية، وذلك بعقد سلسلة من اللقاءات بالشراكة مع صندوق مكتبات مصر العامة في ضوء البروتوكول المُوقَّع بين الجهتين، استُهِلَّت من مدينة بنها بمحافظة القليوبية، ثم لقاء بالمركز الرئيسي لمكتبة مصر العامة بإقليم القاهرة الكبرى بمحافظتي القاهرة والجيزة، يليه لقاء بمكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية، ولقاء بمكتبة مصر العامة بمحافظة دمياط، ثم لقاء بمكتبة مصر العامة بمحافظتي الأقصر وأسوان.

٧ يوليو ٢٠٢٥

عن الهيئة ودحض الشائعات التي من شأنها إثارة القلق لدى المواطنين، علاوة على التواصل المباشر مع الجمهور.

واختُتم اللقاء بعقد ورشة عمل لأطفال المكتبة (الفئة العمرية: ٦- ١٢ عامًا) بقاعة الأنشطة والهوايات، وتنفيذ أنشطة مختلفة من القصص والرسم، تستهدف التعريف بالأنشطة النووية والإشعاعية، ودور الهيئة في تنظيم تلك الأنشطة والرقابة عليها.

كما أعلنت «المناوي» عن رحلة لزيارة مبنى الهيئة، ومشاهدة مركز توعية الجمهور الكائن به، المتضمن نماذج ثلاثية الأبعاد للمنشآت النووية والإشعاعية التي تخضع لرقابة الهيئة، وفقًا لتوجيهات المهندسة شيماء الصديق، نائب محافظ دمياط، لتعزيز الوعي لديهم بالأنشطة النووية والإشعاعية ودور الهيئة في الرقابة عليها.

جاء ذلك بحضور الأستاذ أكرم فياض، مدير مكتبة مصر العامة بدمياط، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، وفريق عمل مكتبة مصر العامة بدمياط المُكوَّن من الأستاذة ليلى الديب، مسؤول العلاقات العامة، والأستاذة عائشة الاكيابي، مسؤول قاعة الأنشطة، إضافة إلى رواد المكتبة.

جدير بالذكر أن هذا اللقاء جاء في إطار خطة تواصل الهيئة لعام ٢٠٢٥، لا سيما وأنَّ محافظة دمياط من المحافظات المستهدفة بتلك الخطة، وتنفيذًا للاتفاق المبرم مع مكتبات مصر العامة بمحافظة دمياط خلال أبريل الماضي، بإطلاق سلسلة فعاليات توعوية بفروع المكتبة في مدينة دمياط، ودمياط الجديدة، وعزبة البرج، من أجل نشر الوعي المجتمعي بشأن مفاهيم الأمن والأمان النووي والإشعاعي، وتقديم المعلومات الموثوقة لأهالي المحافظة عن البرنامج النووي المصري والأنشطة الخاضعة لإشراف الهيئة.

من جنوب صعيد مصر.. الهيئة تواصل حملتها التوعوية بالوجه القبلي للرد على المفاهيم المغلوطة ومجابهة الشائعات

١٧ يوليو ٢٠٢٥

واصلت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية حملتها التوعوية بالوجه القبلي، التي من شأنها بناء وتعزيز الوعي بدور الهيئة التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، لبناء ثقافتي الأمن والأمان النوويين، والرد على الشائعات التي انتشرت خلال الأحداث الإقليمية الأخيرة، وقد استهلت رحلتها في الجنوب من محافظة الأقصر، بعقد لقاء تثقيفي مطوَّل امتد عبر جلستين متتاليتين، مستهدفة عددًا من جمهور الأقصر من شرائح مختلفة (عمرية، ومهنية) لمختلف التخصصات، وذلك من داخل مكتبة مصر العامة بمدينة الأقصر.

بدأ اللقاء بعرض تقديمي عن الهيئة، قدَّمته الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، تناولت فيه نشأة الهيئة، ودورها ومسؤولياتها، موضحة ما يتعلق بالوضع الإشعاعي داخل جمهورية مصر العربية، للرد على الشائعات التي انتشرت من خلال مصادر غير متخصصة وقنوات غير رسمية.

وأكدت «المناوي» خلال اللقاء أن الهيئة على تواصل دائم مع الجمهور، من خلال جميع وسائل التواصل الخاصة بها؛ سواء عبر موقعها الإلكتروني، أو صفحاتها الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، والصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى التواصل المباشر مع الإعلاميين، والصحفيين؛ لنشر البيانات الصادرة عن الهيئة، لدحض الشائعات التي من شأنها إثارة القلق لدى المواطنين، علاوة على التواصل المباشر مع الجمهور.

كما أكدت أن الهيئة تتابع التطورات المتعلقة بوضع المنشآت النووية بالمحيط الإقليمي على مدار الساعة، وجدَّدت مناشدتها للسادة المواطنين باستقاء المعلومات من البيانات الرسمية الصادرة كونها مصدرًا موثوقًا للمعلومات في هذا الشأن.

جاء ذلك بحضور الدكتور صفوت جارح، وكيل وزارة التربية والتعليم بمحافظة الأقصر، والدكتور محمد حساني، وكيل أول وزارة ومدير مكتبة مصر العامة ومركز التراث الحضاري بمحافظة الأقصر، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، وفريق عمل مكتبة مصر العامة بالأقصر، إضافة إلى ممثلين عن عديد من الجهات الوطنية، ورواد المكتبة الكرام.

جدير بالذكر، أن هذا اللقاء جاء في إطار استكمال الهيئة لحملتها التوعوية على مستوى الجمهورية من إقليم جنوب الصعيد، واستُهلَّت الرحلة بمكتبة مصر العامة بالأقصر، تزامنًا مع مرور ثلاثة أعوام على التعاون المشترك بين الهيئة وفرع المكتبة بالأقصر، لاسيما وأنَّ فرع الأقصر قد أحرز السبق في التعاون التوعوي مع الهيئة على مستوى فروع المكتبات، وقد شهد توقيع بروتوكول التعاون المشترك بين الهيئة وصندوق مكتبات مصر العامة العام الماضي، علاوة على أن إحدى أهم آليات تواصل الهيئة مع الأطفال (الرسم) دُشِّنت من فرع الأقصر في نوفمبر ٢٠٢٣، بطرح مسابقة للرسم تحت عنوان «هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في عيون طلائع الأقصر»، التي عبرت عن مدى تفهم الجيل الجديد لدور الهيئة الرقابي.

كما تجدر الإشارة إلى أن فريق تواصل الهيئة بدأ رحلته في الأقصر بزيارة السيد محافظ الأقصر، بحضور مدير فرع المكتبة، أعقبها حضور ورشة عمل صباحية للأطفال بمكتبة مصر العامة بالأقصر (مرحلة عمرية: ٦- ١٦ عامًا) لأنشطة «الرسم» و«التلوين»، بحضور فريق الأنشطة بالمكتبة برئاسة الأستاذة أسماء سهري، وعضوية الأستاذة مروه حلمي، والأستاذة رشا سعيد، ثم ورشة عمل مسائية للأطفال للمرحلة العمرية نفسها لأنشطة «الحكي» و«الرسم»، بحضور فريق العلاقات العامة بالمكتبة برئاسة الأستاذة منى محمود، وعضوية الأستاذة جهاد محمود، والأستاذة هالة محمد، بهدف تأصيل الوعي بتلك الأنشطة لدى الأطفال بدور الهيئة الرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، بما يتوافق مع اهتماماتهم في هذه المرحلة العمرية.

ولأول مرة.. الهيئة تُطلق أنشطتها التوعوية بمحافظة أسوان

٢٠ يوليو ٢٠٢٥

اختتمت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية رحلتها التوعوية بجنوب الصعيد من محافظة أسوان، في زيارةٍ هي الأولى من نوعها لنشر الوعي المجتمعي بشأن مفاهيم الأمن والأمان النووي والإشعاعي، وكذلك بناء وتعزيز الوعي بدور الهيئة التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، إضافة إلى مجابهة الشائعات التي انتشرت خلال الأحداث الإقليمية الأخيرة، بعقد ندوة تثقيفية من داخل مكتبة مصر العامة بمدينة أسوان، التي تُعد انطلاقة لأنشطة الهيئة التوعوية بالمحافظة، بمشاركة عدد من الجهات داخل المحافظة، ممثلةً في الأزهر الشريف، والكنيسة، والأوقاف، والتربية والتعليم، والثقافة، والشباب والرياضة، والمجلس القومي للمرأة، وجمعيات نساء الجنوب، إضافة إلى عدد من الإعلاميين والصحفيين.

استُهلَّ اللقاء بعرض تقديمي عن الهيئة، قدَّمته الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، تناولت فيه نشأة الهيئة، ودورها ومسؤولياتها، موضحةً ما يتعلق بالوضع الإشعاعي داخل جمهورية مصر العربية، للرد على الشائعات المنتشرة من خلال مصادر غير متخصصة وقنوات غير رسمية.

وأكدت «المناوي» أن الهيئة على تواصل دائم مع الجمهور، من خلال جميع وسائل التواصل الخاصة بها؛ سواء عبر موقعها الإلكتروني، أو صفحاتها الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، والصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى التواصل المباشر مع الإعلاميين، والصحفيين؛ لنشر البيانات الصادرة عن الهيئة، لدحض الشائعات التي من شأنها إثارة القلق لدى المواطنين، علاوة على التواصل المباشر مع الجمهور.

جاء ذلك بحضور الأستاذة إيمان خفاجي، مدير مكتبة مصر العامة بمحافظة أسوان، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المُكوَّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، وفريق عمل فرع المكتبة بأسوان، والمكون من الدكتورة نهلة الأنصاري، نائب مدير الفرع، والأستاذة فاطمة سعيد، مسؤول العلاقات العامة، والأستاذة دعاء يونس، مسؤول أنشطة الكبار والاستعلامات، إضافة إلى رواد المكتبة الكرام.

جدير بالذكر، أن هذا اللقاء جاء في إطار استكمال الهيئة لحملتها التوعوية على مستوى الجمهورية من الصعيد، لدحض الشائعات والرد على المفاهيم المغلوطة، التي استهلتها بإقليم الجنوب من مكتبة مصر العامة بالأقصر، ثم من مكتبة مصر العامة بأسوان في زيارةٍ هي الأولى من نوعها بالمحافظة، حيث تم الاتفاق على تنفيذ عدد من الأنشطة بالتعاون مع فرع المكتبة بأسوان.

وعقب اللقاء تم تدشين أول ورشة عمل تفاعلية مع أطفال معسكر الأنشطة الصيفية الترفيهية بالمكتبة (مرحلة عمرية ٤ - ١٢ عامًا)، وذلك لأنشطة «الحكي» و«الرسم»، بالتعاون مع الأستاذة ياسمين سامح، والأستاذة أروى عبد الوارث، مسؤولتي تدريب الرسم بالمعسكر، بهدف تأصيل الوعي لديهم بدور الهيئة التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية.

بُناة المستقبل.. توعية الأطفال بدور الهيئة

«أنا أبني وهو يراقب» والعروسة «ألارا ALARA»...

الهيئة تُطلق أول مشروع متكامل لتوعية الأطفال بدورها التنظيمي والرقابي على التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والإشعاعية بالتعاون مع مكتبة مصر

٥ أكتوبر ٢٠٢٥

في خطوة رائدة تُعد الأولى من نوعها منذ نشأة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، أطلقت إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة أول برنامج توعوي متكامل مُوجَّه للأطفال في المرحلة العمرية من ٦ إلى ١٢ عامًا، بهدف تعريفهم بالتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والإشعاعية، والدور التنظيمي والرقابي الذي تؤديه الهيئة في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع صندوق مكتبات مصر العامة.

يأتي هذا البرنامج في إطار بروتوكول التعاون المُوقَّع بين الهيئة وصندوق مكتبات مصر العامة، الصادر من فرع مكتبة مصر العامة بحي الزيتون، محافظة القاهرة، ويتضمَّن البرنامج مجموعة من القصص وورش الحكي ودُمى تفاعلية، تهدف إلى تبسيط المفاهيم النووية والإشعاعية للأطفال، وترسيخ ثقافة الأمن والأمان النووي والإشعاعي لديهم، كما يسعى البرنامج إلى تعريف الأطفال بالمجالات الواعدة في قطاع التكنولوجيا النووية والإشعاعية في مصر، بما يُسهم في توسيع مداركهم حول فرص العمل المستقبلية، ويعزز من قدراتهم على تحديد اختياراتهم الدراسية في المراحل الجامعية لاحقًا.

شهد الحفل إطلاق أول قصة بالبرنامج التوعوي للأطفال «أنا أبني وهو يراقب»، تأليف الحكواتية الأستاذة نرمين يسري، وتدقيق لغوي الدكتور جمال أبو جبل، مدرس بكلية الإعلام جامعة الأزهر، ورسوم وإخراج الدكتورة أمنية عزام، أخصائية فنون بقطاع الفنون التشكيلية ورسَّامة قصص أطفال، مع عرض القصة على الحضور، من خلال المؤلفة مع بطلة القصة التي قدمتها الموهبة جويرية محمود نصرت، وفي نهاية اللقاء اصطحب الدكتور مصطفى درويش، رئيس إدارة الدعم الفني والمعامل بالهيئة، السادة الحضور في جولة تفقدية بمقر الهيئة.

جاء ذلك بحضور الدكتور أحمد مقلد، عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب، والمهندسة صابرة سويلم، رئيس حي الأميرية بمحافظة القاهرة، والأستاذ مديح رمضان، مدير إدارة الخدمات التربوية بإدارة الزيتون التعليمية، وفريق عمل القصة، وفريق عمل صندوق مكتبات مصر العامة، المُكوَّن من: الدكتور أحمد أمان، المنسق العام لمكتبات مصر العامة على مستوى الجمهورية وضابط الاتصال مع الهيئة، والدكتورة رانيا شرعان، مدير مكتبة مصر العامة المركزية بإقليم القاهرة الكبرى، والأستاذة شيماء الألفي، مدير فرع مكتبة مصر العامة بالزيتون، والأستاذ مصطفى تهامي، نائب مدير فرع الزيتون، وأصدقاء فرع المكتبة بالزيتون من الأطفال، إضافة إلى فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المُكوَّن من الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي وضابط الاتصال مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة.

١٩ أكتوبر
٢٠٢٥

بالتعاون مع مكتبة مصر العامة ومديرية التربية والتعليم بالإسماعيلية..

الهيئة تُطلق أول ندوة تعريفية في العام الدراسي الجديد لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية

شهد المسرح الكبير بمكتبة مصر العامة في الإسماعيلية تنظيم ندوة تعريفية ألقتها الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، تناولت خلالها دور الهيئة التنظيمي والرقابي على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، وأبرزت أهمية التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والإشعاعية في مختلف المجالات.

نُظِّمت هذه الفعالية في إطار الدور التوعوي الذي تضطلع به الهيئة لتعريف النشء بفرص العمل المستقبلية في المجالات النووية والإشعاعية، وتشجيعهم على اختيار التخصصات العلمية التي تؤهلهم للمشاركة في بناء جيل جديد قادر على مواكبة التطور العلمي في هذا المجال الحيوي، وكذلك في إطار البروتوكول المُوقَّع بين الهيئة وصندوق مكتبات مصر العامة.

شهدت الندوة حضور كل من الأستاذة أمل رجب، مديرة فرع المكتبة بالإسماعيلية، والدكتورة دينا عبد الحميد، مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشروعات بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسماعيلية، إلى جانب ١٨ رئيس قسم وعضوًا بفريق عمل التخطيط بالمديرية و ٨ إدارات تعليمية، و ٣٥ منسق تخطيط استراتيجي من مدارس تلك الإدارات، و١٢٨ طالبًا وطالبة من سفراء التخطيط الاستراتيجي بمدارس تعليم الإسماعيلية ممثلين عن ٣٥ مدرسة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوي العام والفني، كما شارك في الفعالية الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، ومسؤول التعاون مع صندوق مكتبات مصر العامة، الذي أجاب بشرح مبسط عن الأسئلة والاستفسارات التي وجهها الطلاب المشاركين في الفعالية.

وخلال الفعالية أهدى فريقُ الهيئة المكتبةَ أول قصة من المجموعة القصصية للأطفال التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة ضمن برنامجها التوعوي للأطفال، الذي دُشِّن في ٥ أكتوبر٢٠٢٥، لتكون بذلك أولى المكتبات التي تتسلم القصة الأولى من المجموعة، ويأتي ذلك في إطار حرص الهيئة على نشر الوعي بالسلامة والأمان النووي والإشعاعي من خلال أساليب مبسطة وجاذبة للأطفال، وغرس مفاهيم المسؤولية والمعرفة العلمية في نفوسهم منذ الصغر، إضافة إلى الاتفاق على عقد سلسلة من الفعاليات والندوات التوعوية الجديدة بالتعاون مع المكتبة بمحافظة الإسماعيلية، استمرارًا لنجاح هذه المبادرة وحرصًا على توسيع دائرة الاستفادة منها لتشمل أكبر عدد من الطلاب في مختلف المراحل التعليمية.

وأكدت الهيئة استمرارها في تنفيذ مثل هذه المبادرات التوعوية بمختلف محافظات الجمهورية، تعزيزًا لثقافة السلامة والأمان النووي والإشعاعي، وبناء وعي الأجيال الجديدة بأهمية دور الهيئة في حماية الإنسان والبيئة.

أطلاق أول ترجمة لقصة «أنا أبني وهو يراقب» بطريقة برايل من داخل ديوان الإسماعيلية

٧ ديسمبر ٢٠٢٥

في سابقة هي الأولى من نوعها منذ نشأة البرنامج النووي المصري عام ١٩٥٥، تسلَّمت الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، أول قصة توعوية للأطفال المكفوفين مترجمة بطريقة برايل، وذلك في إطار البرنامج التوعوي الذي أطلقته الهيئة للأطفال في أكتوبر ٢٠٢٥.

ويأتي هذا العمل في إطار التعاون المثمر والمستمر بين منظومة مكتبات مصر العامة وهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، وذلك بإعداد فرع المكتبة في محافظة الإسماعيلية أول إصدار لقصة «أنا ابني وهو يراقب» بطريقة برايل، بواسطة الأستاذ عشري محمد سعد الله، بقسم المكفوفين في المكتبة.

وتزامنًا مع هذا الإنجاز، زار فريق تواصل الهيئة، المُكوَّن من الدكتورة ماهيتاب المناوي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي

التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، وضابط الاتصال ومسؤول التعاون مع صندوق مكتبات مصر العامة، وفريق عمل المكتبة المُكوَّن من الأستاذة أمل رجب، مديرة فرع المكتبة بمحافظة الإسماعيلية، والأستاذ عشري محمد سعد الله، ديوان عام محافظة الإسماعيلية.

وكان في استقبال فريقي عمل الهيئة والمكتبة المهندس أحمد محمد الإسكندراني، سكرتير عام محافظة الإسماعيلية، وناقش اللقاء أوجه التعاون المستقبلية مع المحافظة، إضافة إلى الاتفاق على تنفيذ خطة توعوية مُكثَّفة للأطفال في المراحل العمرية المختلفة، وخاصة المرحلة الإعدادية والثانوية.

في هذا السياق، أكد سكرتير عام محافظة الإسماعيلية أهمية الدور التوعوي للهيئة، الذي يسهم في إعداد كوادر مستقبلية للبرنامج النووي المصري.

كما أكدت الدكتورة ماهيتاب المناوي اهتمام الهيئة بنشر ثقافتي الأمن والأمان النووي والإشعاعي، لا سيما وأنه يأتي في إطار حرص الهيئة على خلق جيل واعٍ يضمن استدامة البرنامج النووي المصري في المستقبل.

وفي ختام الزيارة، كرَّم فريق الهيئة الأستاذة أمل رجب، تقديرًا لدعمها المستمر لأنشطة الهيئة التوعوية داخل المحافظة، كما كرّم الأستاذ عشري محمد سعد الله، صاحب إنجاز ترجمة القصة إلى طريقة برايل.

الهيئة تُشارك مكتبة مصر العامة بالإسماعيلية احتفالات عيد الطفولة واليوم العالمي لذوي الإعاقة

٧ ديسمبر ٢٠٢٥

في إطار احتفالات مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية بعيد الطفولة واليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي ظل البرنامج التوعوي الذي أطلقته هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في أكتوبر ٢٠٢٥، عقد فريق تواصل الهيئة، المُكوَّن من الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، ورشة عمل توعوية للأطفال (فئة عمرية: ٦- ١٢ عامًا).

قدَّمت «المناوي» شرحًا مبسطًا حول دور الهيئة التنظيمي والرقابي في مجال الأمان والأمن النووي والإشعاعي، كما اطلع الأطفال خلال الورشة على قصة «أنا أبني وهو يراقب»، التي أعدَّتها الهيئة ضمن برنامجها التوعوي المُوجَّه للأطفال في المراحل العمرية المختلفة، إضافة إلى النسخة المترجمة بطريقة برايل للأطفال المكفوفين من ذوي البصيرة.

كما التقى الأستاذ رامي عفيفي طلاب قسم الإعلام بمديرية التربية والتعليم بالإسماعيلية، وقدّم شرحًا مبسطًا عن دور الهيئة في تنظيم ورقابة الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، بما يضمن تحقيق الأمان والأمن النوويين، ويحفظ الإنسان وممتلكاته والبيئة التي يعيش فيها.

أعقب ذلك اجتماع بين فريق تواصل الهيئة والأستاذة غادة البدري، مدير عام الشؤون التنفيذية والأنشطة الطلابية بمديرية التربية

والتعليم بمحافظة الإسماعيلية، بحضور الأستاذة أمل رجب، مديرة فرع مكتبة مصر العامة بالإسماعيلية، والأستاذة خلود محمد، المنسق العام لفرع المكتبة؛ لبحث أُطر التعاون المستقبلية بين الهيئة والمديرية.

وفي ختام فعاليات اليوم، التقى فريق تواصل الهيئة وفريق عمل المكتبة الدكتورة دينا أبو المعاطي، نائب رئيس جامعة قناة السويس لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لبحث آفاق التعاون المستقبلية بين الهيئة والجامعة في مجالات التوعية بدور الهيئة التنظيمي والرقابي، وتعزيز نشر ثقافة الأمن والأمان النووي والإشعاعي بين طلبة الجامعة، في إطار الجهود الحثيثة في نشر الوعي العلمي بين النشء والشباب، بما يحقق أهداف الدولة في إعداد جيل واعٍ.

الذكاء الاصطناعي والمعلومات الخاطئة والتواصل في حالات الطوارئ.. تحويل المخاطر إلى فرص

آن صوفي فيفر لو كادر

بدءًا بروبوتات الترجمة، وانتهاءً بأجهزة كشف التزييف العميق، تُحدِث أدوات الذكاء الاصطناعي تحولًا في الأساليب التي تستخدمها السلطات لتنبيه عامة الناس وإبلاغهم بحالات الطوارئ وطمأنتهم، ولكن هذه التكنولوجيات يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر إذا وقعت في أيادٍ غير أمينة، أو إذا استُخدمت لنشر المعلومات قبل التحقق من صحة الوقائع. وفي عالم مشبع بالمضامين الاصطناعية، يمكن للتصورات أن تلقي بظلالها على الحقائق، وهذا أمر حرج للغاية في سياق التواصل في أثناء حالات الطوارئ، فللسرعة أهميتها في هذه الظروف، ولكن للثقة القدر نفسه من الأهمية.

وفي يونيو ٢٠٢٥، عقدت الوكالة اجتماعًا لفريق من كبار الخبراء المعنيين بالتواصل مع الجمهور في حالات الطوارئ النووية والإشعاعية للنظر في الطريقة التي يغيِّر بها الذكاء الاصطناعي قواعد التواصل، وكان الهدف هو مساعدة البلدان على التكيف مع هذه التطورات من خلال الإرشادات القائمة على الأدلة والبحوث الجديدة والأنشطة الرامية إلى بناء القدرات العملية.

وقالت نايانا جاياراجان، وهي مُوظَّفة معنية بالتواصل الخارجي في مركز الحوادث والطوارئ التابع للوكالة: «في وقت يعيد فيه الذكاء الاصطناعي رسم مشهد المعلومات، نود دعم البلدان بتزويدها بإرشادات مجدية، وإقامة الروابط بينها وبين كبار الخبراء، ومساعدتها على اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا المجال السريع التغير والمتطور باستمرار.»

منع إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في الأزمات

بإمكان التزييف العميق أن يثير الذعر أكثر مما يفعله إنذار حقيقي بوقوع حالة طوارئ، فخلال إعصار هيلين في عام ٢٠٢٤، غمرت وسائل التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية صور وُلِّدت بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك صورة لفتاة في حالة ذهول تمسك بجرو في قارب إنقاذ، وعلى الرغم من أن هذه الصورة كانت مصطنعة تمامًا، فإنها انتشرت بوتيرة أسرع من وتيرة انتشار المعلومات المحدَّثة الرسمية، ويمكن لهذه الصور المختلقة أن تبدد الموارد الشحيحة، وأن تقوض ثقة الجمهور بالجهود التي تبذلها الحكومات، وأن تزيد من انتشار الروايات الرامية إلى التلاعب بأذهان الناس.

وقالت كالينا بونتشيفا، وهي أستاذة في علم الحاسوب في جامعة شيفيلد: «التحدي الأول والأكثر إلحاحًا الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي التوليدي هو تحسين الضمانات المتصلة بالنماذج لمنع إساءة استخدامها في إنتاج كم هائل من المعلومات المضللة التي تقنع الناس وتفرق فيما بينهم، سواء أكانت متاحة مجانًا أم بأسعار زهيدة للغاية.»

وقال أشيم نيوهاوزر، الذي يتولى رئاسة ديوان رئيسة المكتب الاتحادي للوقاية من الإشعاعات في ألمانيا: «أحدث زوال دور الوسيط في الاتصالات الحديثة تغيُّرًا جذريًا في كيفية حصول الجمهور على المعلومات.»

ولا تشوه المعلومات الخاطئة المُولَّدة بالذكاء الاصطناعي السرديات فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى التشكيك في مشروعيتها.

تعزيز فاعلية الذكاء الاصطناعي للتواصل في أثناء الأزمات

قالت أليس تشنغ، وهي أستاذة معاونة في جامعة ولاية كارولاينا الشمالية: «الأزمات تغير ديناميات العلاقات بين الشركات والجمهور»، وأضافت: «يمكن أن تزول مشاعر الثقة والرضا مؤقتًا، وقد يعيد الجمهور تقييم هذه العلاقات على أساس المشروعية المُتصوَّرة ومدى الاستجابة.»

وأجرت «تشنغ» دراسة استقصائية شملت أكثر من ٦٦٠ شخصًا في المملكة المتحدة لفهم دوافع الثقة بالذكاء الاصطناعي في أثناء حالات الطوارئ، وكيفية تأثير هذه الثقة في السلوكيات، وعُرض على المشاركين سيناريو واقعي يشمل شركة كبرى تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لإنتاج إنذارات مستندة إلى التنبؤات وإرشادات إجلاء في أثناء كارثة ما، وأجاب المشاركون بعد ذلك عن أسئلة تتعلق بأخلاقيات الشركة وقدرات الذكاء الاصطناعي والتأثيرات الاجتماعية ومستويات الثقة لديهم ونواياهم، وكشفت النتائج أن ما بنى ثقة الناس بالذكاء الاصطناعي كان تصورهم لمدى التزام الشركة بالأخلاقيات، وتقييمهم لقدرات الذكاء الاصطناعي، والأفكار التي اعتقدوا أن الآخرين يتوقعون منهم اعتناقها.

وأتاحت الثقة بالذكاء الاصطناعي تعزيز الثقة بالشركة على نحو ملحوظ، مما شجَّع الناس على الترويج لها في الأحاديث، وإبداء استعدادهم لدعمها في أثناء حالات الطوارئ، وتبيَّن أيضًا أن الترويج للشركة أفضى مباشرةً إلى تعزيز نوايا الناس في تقديم المساعدة. وفي المحصلة، خلصت الدراسة إلى أن الأخلاقيات وقدرات الذكاء الاصطناعي والمعايير الاجتماعية هي عوامل تسهم معًا في بناء الثقة التي تُنقل في سياق الأحاديث، وتعزِّز استعداد الناس للتعاون في أوقات الأزمات.

وفي هذا المشهد المتغير، يبحث العاملون في مجال الاتصال عن المساعدة، وحين يُستخدم الذكاء الاصطناعي بحنكة، فبإمكانه أن يقدِّم لهم دعمًا حقيقيًا. وقالت صوفي بوتو دو لا كومب، مديرة مكتب الإعلام العام والاتصالات التابع للوكالة: «يمكن لهذه التكنولوجيات أن تعزز التواصل في حالات الأزمات بطرائق مجدية»، وأضافت: «على سبيل المثال، من شأن الأساليب الرقمية لتحديد التهديدات في الوقت الفعلي وتحليل المشاعر أن تساعد المنظمات على تتبُّع كيفية استجابة الجمهور من الناحية العاطفية للرسائل المتصلة بالأزمات عبر المنصات الإلكترونية، وتتيح هذه التعقيبات إعداد استراتيجيات اتصال مبنية على درجة أعلى من الاستجابة والتعاطف، مما يساعد السلطات على تحسين نبرة الرسائل وتوقيتها في الأوضاع المحفوفة بالمخاطر.»

الإشراف البشري يبقى عنصرًا لا غنى عنه

وفقًا لـ «نيوهاوزر»: «يحتاج الأفراد الذين يعانون صدمة من جراء حدث ما إلى أشخاص للتفاعل معهم، سواء أحصل ذلك عبر الهاتف أم وجهًا لوجه»، وذكر أن البحوث المتمحورة حول التصورات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وروبوتات الدردشة تظهر أن الناس يقبلون هذه التكنولوجيا عندما تقوم على العادات التي يمارسها الناس في أثناء المحادثة.

وتؤكد دراسة «تشنغ» ضرورة توافر ضمانات أخلاقية وتقنية قوية عند إدماج الذكاء الاصطناعي في نُظم التواصل في حالات الطوارئ، وفي حين يمكن لهذه الأدوات أن تعزز الفاعلية، فإن الشواغل المتعلقة بالخصوصية تؤثر تأثيرًا كبيرًا في ثقة الجمهور، والتفسيرات السهلة الفهم لطريقة عمل هذه التكنولوجيا، والمعلومات الشفافة عن كيفية استخدام البيانات، وآليات القبول الاختياري الواضحة هي كلها عناصر أساسية في الحفاظ على ثقة الجمهور وضمان مشاركته.

وترى «تشنغ» أن دور العاملين في مجال الاتصال آخذ في التطور، وقالت: «في بيئة تزداد فيها الاتصالات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، لا يفقد التقدير البشري من أهميته، بل يزداد طابعه الاستراتيجي، أما دور العاملين في مجال الاتصال في تحول اليوم، ففي حين كان هؤلاء يعدون الرسائل في الماضي، فقد باتوا يتولون مهام الإشراف واختيار المضامين الملائمة لتقاسمها وبناء الثقة.»

وشدَّدت بوتو دو لا كومب على أهمية مراعاة المعلومات المضللة في تقييمات مخاطر الطوارئ الوطنية، وذكرت أنه ينبغي للهيئات المعنية بالتصدي للطوارئ أن تضفي الطابع المؤسسي على بروتوكولات التواصل السريع مع الجمهور، وتدريب المتحدثين الرسميين، وتعبئة مصادر الإعلام العام المتعددة اللغات مسبقًا.

وعند وضع السياسات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، يلزم التركيز على تحقيق التوازن بين الأتمتة والمساءلة، وقال فيليب بوريمانز، وهو مستشار مُقيم في دبي مختص بأنشطة التواصل في أثناء الأزمات: «لن يحل الذكاء الاصطناعي محل التقدير البشري في حالات الطوارئ، ولكنه سيغير الطريقة التي نتَّبعها لكشف الأزمات والتصدي لها ومحاكاتها»، وأضاف: «في بيئة تكثر فيها المعلومات المضللة، يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم المشكلة، وتخفيفها على حد سواء، ويكمن التحدي في ضمان إسهام الخوارزميات في تعزيز الوضوح، لا في تفاقم اللبس، وإبقاء صوت الإنسان الركيزة الأساسية في عالم الاتصالات»، فذلك الصوت الأخلاقي والمتجاوب والمتزن قد يكون أهم الأصول الاستراتيجية على الإطلاق.

القوى النووية: ستة اتجاهات عالمية ينبغي معرفتها

مونيكا شيفوتوكا

مكتب الإعلام العام والاتصالات

تُعدُّ القوى النووية مصدرًا منخفض الكربون وموثوقًا لتوفير الكهرباء، ومع تزايد عدد البلدان التي تسعى إلى خفض صافي انبعاثاتها الكربونية إلى مستوى صفر، يتزايد أيضًا النظر إلى الطاقة النووية بوصفها شريكًا حاسمًا للمصادر المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ويعمل نظام المعلومات عن مفاعلات القوى (نظام PRIS) التابع للوكالة على تتبع حالة مفاعلات القوى النووية على الصعيد العالمي، وتقدم البلدان جميع المعلومات والبيانات طوعًا إلى النظام، وتجمعها الوكالة من خلال مقدمي بيانات ترشحهم الدول الأعضاء رسميًا.

ونعرض فيما يلي ستة اتجاهات رئيسية مأخوذة من التقرير عن حالة القوى النووية في عام ٢٠٢٥، لتوضيح التطورات الجارية في ميدان الأخذ بالقوى النووية:

١- القدرة على توليد الطاقة النووية في العالم يمكن أن ترتفع بأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠

وفقًا لتوقعات الوكالة، يمكن أن تتضاعف القدرة العالمية على توليد القوى النووية بحلول عام ٢٠٥٠ لتصل إلى ما بين (٥٦١ جيجاواط ‹كهربائي›) (في التقدير المنخفض) و(٩٩٢ جيجاواط ‹ كهربائي›) (في التقدير المرتفع)، ومن شأن هذا النمو أن يجعل الطاقة النووية عنصرًا رئيسيًا في مسار الانتقال إلى الطاقة النظيفة.

٢- يوجد ٤١٦ مفاعلًا نوويًا عاملًا حول العالم

يعمل نظام PRIS على تتبع البيانات على مستوى المفاعل الواحد، ومع تحديث حالة المفاعلات باستمرار، يمكن أن تختلف هذه البيانات من يوم لآخر، واعتبارًا من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، كانت قدرة التوليد النووي الإجمالية تبلغ (٣٧٦,٣ جيجاواط ‹كهربائي›) توفرها ٤١٦ من المفاعلات العاملة في مختلف أنحاء العالم، وفي عام ٢٠٢٤ أنتجت المفاعلات العاملة حول العالم، البالغ عددها ٤٢١ مفاعلًا بقدرة إجمالية قدرها (٣٧٧ جيجاواط ‹ كهربائي›)، ما مجموعه ٢٦١٧,٣ تيراواط-ساعة من الكهرباء، أي ما يكفي لتزويد مئات الملايين من المنازل بالطاقة المنخفضة الكربون.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر منتج للطاقة النووية في العالم، إذ أنتجت مفاعلاتها البالغ عددها ٩٤ مفاعلًا (٩٦,٩٥٢ ميجاواط ‹كهربائي›) نحو ٧٨١,٩ تيراواط - ساعة من الكهرباء في عام ٢٠٢٤.

وتشهد الصين توسُّعًا سريعًا في أسطولها النووي، إذ تشغِّل ٥٧ مفاعلًا (٥٥,٣ جيجاواط ‹كهربائي›)، وتعمل على تشييد ٢٩ مفاعلًا آخر (٢٩,٦ جيجاواط ‹كهربائي›)، وفي عام ٢٠٢٤، أنتجت الصين أكثر من ٤١٧,٥ تيراواط-ساعة من الكهرباء النووية.

وتؤدي الطاقة النووية أيضًا دورًا كبيرًا في مزيج الكهرباء في أوروبا، وتحتل فرنسا موقع الصدارة بما مجموعه ٥٧ مفاعلًا نوويًا (٦٣ جيجاواط ‹ كهربائي›)، أنتجت نحو ٦٧,٣٪ من احتياجات الكهرباء في ذلك البلد في عام ٢٠٢٤، وهي الحصة الأعلى في العالم.

وتشمل البلدان الأخرى، التي تستأثر فيها الطاقة النووية بنصيب كبير من جملة الكهرباء المُنتجة، سلوفاكيا بنسبة ٦٠,٦٪، والمجر بنسبة ٤٧,١٪، وفنلندا بنسبة ٣٩,١٪.

٣- وجود ٦٣ مفاعلًا قيد التشييد

يوجد ٦٣ من المفاعلات قيد التشييد حول العالم، ستضيف (٦٦,٢ جيجاواط ‹كهربائي›) من القدرة على توليد الكهرباء عند اكتمالها، ويدل ذلك على أن عديدًا من البلدان تستثمر في الطاقة النووية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء، وخفض الانبعاثات، وتحقيق الأهداف المناخية.

٤- ربط وحدات نووية جديدة بالشبكة

شهدت الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ربط كثير من الوحدات النووية الجديدة بالشبكة، بما في ذلك الوحدات الآتية:

- براكة-٤ (من طراز PWR، ١٣١٠ ميجاواط ‹كهربائي›) في الإمارات العربية المتحدة.
- فلامانفيل-٣ (من طراز EPR، ١٠٠٠ ميجاواط ‹كهربائي›) في فرنسا.
- فوغتل-٤ (من طراز PWR، ١١١٧ ميجاواط ‹كهربائي›) في الولايات المتحدة.

» كاكرابار-٤ (من طراز PHWR، ٦٣٠ ميجاواط ‹كهربائي›)، وراجستان-٧(من طراز PHWR، ٦٣٠ ميجاواط ‹كهربائي›) في الهند.

» فانغتشينغانغ-٤ (من طراز PWR، ١٠٠٠ ميجاواط ‹كهربائي›)، وجانغجو-١(من طراز PWR، ١١٢٦ ميجاواط ‹كهربائي›) في الصين.

وتأتي هذه الإضافات تجسيدًا للزخم العالمي في مجال نشر التكنولوجيات النووية المتقدمة.

٥- مزيد من البلدان تدخل الساحة النووية

يشهد ميدان القوى النووية نموًا في جميع أنحاء العالم، وجنوب إفريقيا هي البلد الوحيد الذي ينتج القوى النووية حاليًا في إفريقيا، حيث يوجد لديها مفاعلان (١,٩ جيجاواط ‹كهربائي›) يوفران نحو ٣,٩٪ من الاحتياجات الوطنية من الكهرباء، ولكن، وللمرة الأولى، تعمل مصر على تشييد أربعة مفاعلات للقوى النووية بقدرة إجمالية تبلغ (٤,٤ جيجاواط ‹كهربائي›)، مما يمثل خطوة مهمة نحو تنويع مصادر الطاقة وتنمية الخبرات المحلية.

وتشهد منطقة جنوب آسيا أيضًا توسُّعًا في القدرات النووية، إذ تعمل بنجلاديش على تشييد أول مفاعلين لديها (٢,٢ جيجاواط ‹كهربائي›)، في حين تعمل الهند على تشييد ستة مفاعلات أخرى (٤,٨ جيجاواط ‹كهربائي›).

وفي أنحاء مختلفة من أوروبا، يجري العمل على تشييد أربعة مفاعلات في تركيا (٤,٥ جيجاواط ‹كهربائي›)، ومفاعلين في أوكرانيا (٢,١ جيجاواط ‹كهربائي›)، وخمسة مفاعلات في روسيا (٥ جيجاواط ‹كهربائي›)، مما يعزز أمن الطاقة وتوليد الطاقة المنخفضة الكربون.

٦- الاستخدامات غير الكهربائية للطاقة النووية تتزايد

في عام ٢٠٢٤، وفَّرت المفاعلات النووية الحرارة بكمية قدرها ٢٦٤٤ جيجاواط-ساعة من مكافئ الكهرباء، لأغراض: تدفئة الأحياء السكنية (٩٤,١٪)، والحرارة للعمليات الصناعية (٤,١٪)، وتحلية المياه (١,٩٪).

وتضطلع الصين وروسيا بدور ريادي في هذه التطبيقات غير الكهربائية، التي تبين كيفية إسهام الطاقة النووية في تلبية احتياجات الطاقة الأوسع نطاقًا.

السيكلوترون

ولكن ما هو السيكلوترون؟ وكيف يُستخدم؟

السيكلوترون هو نوع من معجِّلات الجسيمات، يستخدم المجالات المغناطيسية والكهربائية لتسريع حركة الجسيمات المشحونة مثل البروتونات أو الأيونات بمستويات عالية جدًا، ويُتيح ذلك للجسيمات الاصطدام بالمواد المستهدفة لإنتاج نظائر مشعة من خلال التفاعلات النووية.

وللنظائر المشعة استخدامات عديدة، بما في ذلك في العلاجات الطبية المنقذة للحياة، والبحث العلمي، حتى تكنولوجيات الطاقة النظيفة.

ويرجع اختراع السيكلوترون إلى الفيزيائي الأمريكي إرنست أورلاندو لورانس وأحد طلابه، وهو ميلتون ستانلي ليفينغستون، في جامعة كاليفورنيا ببيركلي في عام ١٩٣١، وكان نموذجهما الأولي - الذي بلغ عرضه حوالي ١٠ سم - قادرًا بالفعل على تسريع حركة الجسيمات إلى مستويات طاقة عالية، وحاز لورانس بفضل عمله الرائد جائزة نوبل في الفيزياء في عام ١٩٣٩.

كيف يعمل السيكلوترون؟

تبدأ العملية عندما تُحقن الجسيمات المشحونة مثل الأيونات الموجبة أو السالبة في مركز السيكلوترون، حيث تبدأ في التحرك إلى الخارج في مسار حلزوني.

ويوجد داخل السيكلوترون إلكترودان معدنيان مجوفان على شكل حرف D يطلق عليهما «dees»، موضوعان بين قطبي مغناطيس كبير، ويجبر المجال المغناطيسي الجسيمات على الدخول في مسار دائري، في حين يعزز المجال الكهربائي المتناوب طاقة الجسيم في كل مرة يعبر فيها الفجوة بين إلكترودين على شكل حرف D، ومع اكتساب الجسيمات السرعة والطاقة، فإنها تستمر في الدوران نحو الخارج.

وتُوجه الجسيمات نحو الهدف بمجرد وصولها إلى الحافة الخارجية للسيكلوترون، وعندما تصطدم الجسيمات المعجَّلة بالهدف، فإنها يمكن أن تسبب تفاعلات نووية تنتج عنها نظائر مشعة.

وبعد مُضي ما يقرب من قرن على اختراع السيكلوترونات، لا يزال الطلب عليها مرتفعًا بسبب موثوقيتها وكفاءتها وتعدد استخداماتها.

إذا سبق لك أن أجريت فحص التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني في المستشفى، أو سمعت عن العلاج الإشعاعي للسرطان أو أورام الدماغ، فثمة احتمال كبير بأنَّ للسيكلوترون دورًا في ذلك.

الصورة من: مختبر السيكلوترون/ جامعة شيكاغو

ما الفرق بين السيكلوترونات ومعجِّلات الجسيمات الأخرى؟

لمُعجِّلات الجسيمات تطبيقات عديدة في مجالات الطب والصناعة والبحوث، وهي آلات تسرِّع حركة الجسيمات المشحونة، مثل الإلكترونات والبروتونات، لتصل إلى مستويات عالية السرعة، وتكون أحيانًا قريبة من سرعة الضوء.

ومع أن جميع معجِّلات الجسيمات لها هدف مشترك، هو رفع مستوى طاقة الجسيمات، إلا أنها تحقق ذلك بأساليب مختلفة.

وتسرع السيكلوترونات حركة الجسيمات في مسار حلزوني باستخدام مجال مغناطيسي ثابت ومجال كهربائي متناوب، والتصميم الحلزوني هو إحدى المزايا الرئيسية للسيكلوترون، إذ يتيح تسارعًا مستمرًا في مساحة صغيرة نسبيًا، ونتيجة لذلك، فعادة ما تكون السيكلوترونات أصغر حجمًا وأيسر تكلفة مقارنة بالمعجِّلات الأخرى، وغالبًا ما تكون سعتها بحجم غرفة، ويمكن تركيبها في المستشفيات أو المختبرات الجامعية دون الحاجة إلى مرافق ضخمة، كما أن السيكلوترونات مناسبة تمامًا لإنتاج أنواع محددة من النظائر المشعة اللازمة في التصوير الطبي وعلاج السرطان، وللتطبيقات المحلية الأخرى في البحوث أو الصناعة.

وفي المقابل، تدفع المعجِّلات الخطية الجسيمات في خط مستقيم باستخدام سلسلة من الحقول الكهربائية، ورغم بساطة تصميم المعجِّلات الخطية، فإنها غالبًا ما تتطلب مساحة أكبر لتحقيق مستويات الطاقة نفسها التي يبلغها السيكلوترون، وتستخدم عادة في العلاج الإشعاعي، إذ تُستخدم حزم إشعاعية دقيقة في استهداف الأورام للعلاج.

وثمة نوع آخر من المعجلات هو السنكروترون، وهو جهاز أكبر حجمًا وأكثر تعقيدًا يوجد في مراكز البحوث الوطنية، والسنكروترونات، شأنها في ذلك شأن السيكلوترونات، هي آلات توجِّه الجسيمات في مسار دائري، ولكن باستخدام حقول مغناطيسية متغيرة وبسرعة تتم وفق ترددات راديوية، وتستطيع هذه الآلات أن تصل إلى طاقات عالية جدًا، مما يجعلها مناسبة للبحث في فيزياء الجسيمات وعلوم المواد، حتى استخدامها في تطوير الأدوية، بيد أنّه عادة ما يقتصر استخدامها، بسبب تكلفتها وحجمها، على مراكز البحوث الوطنية أو الدولية، ولا يشمل المستشفيات أو المختبرات الصغيرة.

وتؤدي هذه الآلات دورًا مهمًا، ولكن السيكلوترونات تظل المعجِّلات الأكثر انتشارًا والأيسر استخدامًا فيما يتعلق بالتطبيقات الطبية الروتينية.

كيف تُستخدم السيكلوترونات في تشخيص الأمراض وعلاجها؟

تُسهم السيكلوترونات في تشغيل أدوات كثيرة، وتوفير العلاجات والاكتشافات التي ترمي إلى تحسين حياتنا اليومية، وهي صغيرة الحجم وفعَّالة وسهلة التشغيل نسبيًا، مما يجعلها مثالية لإنتاج النظائر المشعة الطبية، وهي ذرات غير مستقرة تنبعث منها إشعاعات وتُستخدم لتشخيص السرطان وعلاج المصابين به.

ومن الاعتبارات المهمة في إنتاج النظائر المشعة العمر الفعلي للنظائر، أي مدة بقائها مشعة وصالحة للاستخدام الطبي بعد إنتاجها.

وعادة ما يبلغ نصف عمر النظائر المشعة المستخدمة في العلاج بضعة أيام، مما يسمح لها بالقضاء على الخلايا السرطانية بفاعلية، ويمكن كذلك نقلها من مواقع الإنتاج إلى المستشفيات ومراكز العلاج خلال هذه الفترة العمرية القصيرة.

وفي المقابل، يبلغ نصف عمر النظائر التشخيصية الأخرى فترة زمنية قصيرة للغاية، مما يعني أنها تضمحل بسرعة وتفقد فاعليتها في غضون ساعات، ولا يمكنها أن تتنقل لمسافات طويلة.

والسيكلوترونات ذات قيمة كبيرة لقدرتها على إنتاج النظائر في الموقع أو بالقرب منه، مما يضمن حصول المرضى على تشخيصات سريعة ودقيقة، والعلاج في الوقت المناسب.

التصوير الطبي

تساعد هذه الفحوصات الأطباء على اكتشاف أمراض مثل السرطان والزهايمر، وأمراض القلب والأوعية الدموية، مثل أمراض القلب في المراحل المبكرة بدقة عالية، ويحسّن الاكتشاف المبكر التشخيص ويدعم التخطيط الأفضل للعلاج.

علاج السرطان

تساعد السيكلوترونات أيضًا في علاج السرطان عن طريق إنتاج أدوية مشعة خاصة تُستخدم في العلاج المستهدف بالنويدات المشعة، وفي هذا النوع من العلاج، تُوجّه الجرعة الإشعاعية مباشرة إلى الخلايا السرطانية، مما يساعد على تدميرها مع تقليل الضرر الذي يلحق بالأنسجة السليمة.

كيف تُستخدم السيكلوترونات اليوم؟

تؤدي السيكلوترونات دورًا حيويًا في البنية الأساسية الحديثة والرعاية الصحية والبحوث، واليوم تُستخدم آلاف السيكلوترونات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في المستشفيات ومراكز علاج السرطان ومرافق البحوث، ومع تزايد الطلب على أدوات التشخيص غير التدخلية، مثل الانبعاث البوزيتروني والتصوير المقطعي الحاسوبي

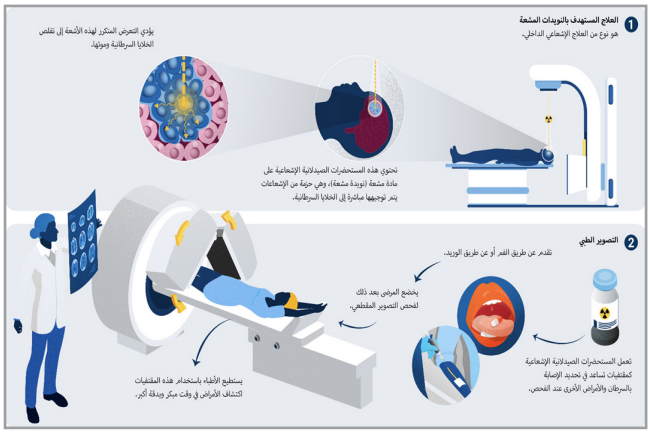

بالانبعاث الفوتوني المفرد، تزداد الحاجة إلى السيكلوترونات ومرافق البحوث التي تسعى إلى إنتاج نظائر مشعة من دون يورانيوم.

وفي السابق، كان عديد من النظائر المشعة الطبية تُنتَج في المفاعلات النووية باستخدام اليورانيوم، وهي عملية يمكن أن تولد نفايات مشعة طويلة العمر، وتثير شواغل تتعلق بالأمان والأمن، ولإيجاد سبل أنظف وأكثر أمانًا من أجل إنتاج هذه المواد المهمة، تلجأ البلدان إلى السيكلوترونات التي يمكنها إنتاج نظائر مشعة دون استخدام اليورانيوم.

وتتيح الأجيال الأحدث من السيكلوترونات الصغيرة الحجم والمنخفضة الطاقة للمستشفيات والمؤسسات الأصغر سبل الوصول إلى هذه التكنولوجيا، ويواصل الباحثون استكشاف استخدامات جديدة للنظائر المشعة في العلوم البيئية وهندسة المواد والأمن الداخلي.

ومع أن المبدأ الأساسي وراء السيكلوترون لم يتغيّر منذ ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنّ هذه التكنولوجيا الحيوية ما زالت تتطور وتتكيّف مع احتياجات القرن الحادي والعشرين.

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تدعم الوكالة البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما البلدان ذات الموارد المحدودة، للوصول إلى تكنولوجيا السيكلوترونات وتشغيلها والاستفادة منها، وتوفِّر إرشادات لإرساء البنية الأساسية لمرافق السيكلوترونات، بإسداء المشورة حول مواصفات المعدات وضمان استيفاء معايير الأمان.

وتُدرِّب الوكالة الفيزيائيين الطبيين والمهندسين والمهنيين المتخصصين في مجال الطب النووي لضمان أن يكون لدى البلدان موظفون مؤهّلون لتشغيل السيكلوترونات بأمان وفاعلية، كما تنسق الوكالة أيضًا المشروعات البحثية، التي تجمع خبراء من جميع أنحاء العالم لتطوير نظائر جديدة، وتحسين أداء السيكلوترون، واستكشاف تطبيقات طبية وصناعية جديدة.

وتقدم قاعدة بيانات الوكالة بشأن استخدام السيكلوترونات لإنتاج النويدات المشعة، قاعدة بيانات الصيدلة الإشعاعية لواضعي السياسات والباحثين والخبراء التقنيين والطلاب، ولمحة عامة عن النويدات المشعة المنتجة باستخدام السيكلوترونات، واستخدامها في تحضير مستحضرات صيدلانية إشعاعية متنوعة تُستخدم في رعاية المرضى وعلاجهم.

رئاسة مجلس الوزراء
هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
ENRRA
Egyptian Nuclear & Radiological Regulatory Authority

https://enrra.org/